الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

دور أنظمة الدفع الالكتروني في تحسين الأداء المالي
دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة 2016-2022

اعداد الطلبة		الأستاذ المشرف
1	دويس ليندة	ضيف روفية
2	تراس نجية	

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الصفة
دوفي قرمية	رئيسا
ضيف روفية	مشرفا ومقررا
علي موسى أمال	ممتحنا

السنة الجامعية 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نبدأ بالشكر والحمد لله تعالى الذي من علينا بالقوة والقدرة على إتمام هذا العمل وتحقيقه بنجاح، إن نعمة العلم والتعلم من عظيم نعم الله فنحمده ونشكره على هذه النعمة العظيمة.

نتوجه بخالص الشكر والتقدير لأستاذتنا المشرفة ضيف روفية والتي وقفت إلى جانبنا طوال فترة إعدادنا هذه المذكرة، بفضل حكمتها ودعمها المستمر استطعنا تحقيق التقدم وتطوير مهارتنا البحثية، فشكرا لصبرك ومثابرتك في توجيهنا.

كما نتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة المحترمة الذين استثمروا وقتهم وجهودهم في قراءة المذكرة وتقديم الملاحظات والتوصيات، لقد أضفتهم قيمة كبيرة لهذا العمل من خلال تعليقاتكم وتوجيهاتكم الهادفة.

أشكركم على تقديركم لمجهودنا وعملنا.

وأخيرا تريد أن نعبر عن شكرنا العميق لكل من دعمنا وساعدنا في إنجاز هذا العمل، شكرا لكل الأهل والأصدقاء والزملاء الذين شجعونا طوال هذه الرحلة ولاننسى شكر خاص للعائلة الجامعية.

شكرا لكم جميعا على ثقتكم ودعمكم اللامحدود ندعو الله تعالى أن يجازيكم خير جزاء.

إهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم أما بعد:

أهدي ثمرة هذا العمل:

إلى من لا يضاهيهما أحد في الكون، إلى من أمرنا الله ببرهما، إلى من بذلا الكثير، وقدما مالا يمكن أن يرد، إليكما تلك الكلمات أمي وأبي الغاليان، أهدي لكما هذه المذكرة، فقد كنتما خير داعم لي طوال مسيرتي الدراسية.

إلى الوالدين الكريمين بارك الله في عمرهما.

إلى من شاركوني كل لحظات حياتي، إلى سندي في الحياة إخوتي: عبد الحفيظ، عبد الصمد، ضياء الدين، وإلى إبنة خالي حنان

إلى أسمى معاني الصداقة والمحبة: أسماء، نظيرة، يسرى

إلى رفيقتي في العمل: نجية

وأخيرا أود أن أعبر عن شكري العميق لأستاذتي ضيف روفية، التي كانت بمثابة القائدة والموجهة خلال رحتلي الدراسية، شكرا على المساعدة التي قدمتها لي.

لیندة

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات" – المجادلة11–

اللهم كما انعمت فزد وكما زدت فبارك وكما باركت فتمم وكما تممت فثبت.

- نسير في دروب الحياة، ويبقى معنا من يسيطر على اذهاننا في كل طريق نسلكه، فلك انت ياصاحب الوجه الطيب والأفعال الحسنة، والسيرة العطرة، لم أراك تبخل علينا بأي شيء، طيلة حياتك، انه "أبي العزيز – مولود–".

- إلى التي أفضلها على نفسي، ووضع المولى عز وجل، الجنة تحت قدميها، ووقرها في كتابه العزيز، فبك اعلوا، وعليك ارتكز، " أمي حبيبتي" نبع الحنان–زهية– .

- إلى سندي وكتفي بعد أبي، اخي الغالي–وليد–.

- وإلى جميع إخوتي وأزواجهم الذين كانوا لي عونا ومصدر قوة لي في الحياة، هشام، بسمة، إكرام، نصر الدين، ملاك، مريم، ، حنان. أمين .وبنات أختي حفظكم الله، نورهان، ماريا، تسنيم، روان.

- إلى التي لم تبخل علي بعلمها، ونصائحها، ودعواتها، وكلماتها التي كانت مصدر سعادة لي، معلمتي–فريال–.

–إلى رفيقتي في العمل ليندة–

* اليكم أهدي عملي *

ꕥنجيةꕥ

ملخص

تهدف الدراسة الى تبيان دور أنظمة الدفع الإلكترونية في تحسين الاداء المالي للبنوك التجارية حيث تم إختيار احد البنوك الجزائرية العمومية و هو البنك الوطني الجزائري خلال الفترة الممتدة 2016–2022 ، حيث عمدنا الى إبراز الدور الذي تلعبه كل من الموزعات الآلية، الشبابيك الآلية، البطاقات البنكية، و اجهزة الدفع الالكتروني في دعم أداء البنك الوطني الجزائري، و لتقييم هذا الاداء تم الاعتماد على جملة من المؤشرات (مؤشر الربحية، مؤشر السيولة، ومؤشر الملاءة) مستعملين في ذلك المنهج الوصفي التحليلي، و قد توصلت الدراسة الى ان أنظمة الدفع الإلكترونية تعزز الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري إيجابيا من خلال زيادة ربحيته، ورفع نسبة السيولة العامة و بذلك تلعب دورا هاما في إدارة سيولته، الا انها اظهرت علاقة عكسية بين مؤشر الملاءة و أنظمة الدفع الإلكترونية، وانتهت الدراسة الى ضرورة الاهتمام بنظم الدفع الالكترونية و تحديث هذه النظم وتطويرها و خلق البيئة القانونية المناسبة لتحقيق درجة امان عالية.

الكلمات المفتاحية: أنظمة الدفع الإلكتروني، الأداء المالي، البنك الوطني الجزائري، الموزعات الآلية، البطاقات البنكية.

Abstract

The study aims to elucidate the role of electronic payment systems in enhancing the financial performance of commercial banks, focusing on the Algerian public bank, National Bank of Algeria, during the period from 2016 to 2022. The research highlights the contributions of ATMs, automated teller machines, electronic banking portals, bank cards, and electronic payment devices in supporting the performance of the National Bank of Algeria. Performance evaluation relied on several indicators (profitability, liquidity, and solvency) using a descriptive-analytical method. The study concluded that electronic payment systems positively enhance the financial performance of the National Bank of Algeria by increasing profitability and improving overall liquidity management. However, it indicated an inverse relationship between solvency indicators and electronic payment systems. The study emphasizes the importance of focusing on electronic payment systems, updating and developing them, and creating a suitable legal environment to ensure high security standards.

Keywords: electronic payment systems, financial performance, National Bank of Algeria, automated teller machines, bank cards.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
بسملة	I
شكر وعرفان	II
إهداء	III
إهداء	IV
فهرس المحتويات	VII
قائمة الجداول	X
قائمة الأشكال	XII
مقدمة:	أ
الفصل الأول: اطار نظري حول أنظمة الدفع الالكتروني والأداء المالي	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية أنظمة الدفع الإلكتروني	3
المطلب الأول: مفهوم أنظمة الدفع الإلكتروني	3
المطلب الثاني: العوامل المساعدة على ظهور أنظمة الدفع الإلكتروني وأهميتها	10
المطلب الثالث: الاطراف المتعاملة في وسائل الدفع الالكتروني	12
المطلب الرابع: مزايا وعيوب انظمة الدفع الالكتروني.	13
المبحث الثاني: أنواع أنظمة الدفع الإلكتروني وعواملها	15
المطلب الأول: البطاقات البنكية والبطاقات الذكية	15
المطلب الثاني: النقد الإلكترونية والمحفظة إلكترونية	20
المطلب الثالث: الشيكات الإلكترونية والتحويلات الإلكترونية	22
المطلب الرابع: العوامل المساعدة على نجاح انظمة الدفع الالكتروني.	25
المبحث الثالث: مفاهيم حول الأداء المالي للبنوك التجارية	26

المطلب الاول: مفهوم الاداء المالي	26
المطلب الثاني: أهمية وأهداف الاداء المالي.	27
المطلب الثالث: عوامل ومعايير الاداء المالي.	28
المطلب الرابع: طرق تقييم الأداء المالي	30
خلاصة الفصل	38
الفصل الثاني: مساهمة أنظمة الدفع الالكتروني في تحسين الأداء المالي	
تمهيد	40
المبحث الأول: واقع نظام الدفع الالكتروني في الجزائر	41
المطلب الأول: نظام الدفع الالكتروني في الجزائر	41
المطلب الثاني: واقع المعاملات بالبطاقة البنكية الإلكترونية	51
المطلب الثالث: أدوات الدفع الإلكتروني في الجزائر	55
المطلب الرابع: تقييم استخدام الدفع الإلكتروني في الجزائر خلال الفترة من 2016-2022 .	56
المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لدور أنظمة الدفع الإلكتروني في تحسين مؤشرات الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري	67
المطلب الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري	67
المطلب الثاني: واقع استخدام أنظمة الدفع الإلكترونية في البنك الوطني الجزائري	74
المطلب الثالث: تطور أدوات الدفع الالكتروني في البنك الوطني الجزائري BAN	77
المطلب الرابع: علاقة أنظمة الدفع الإلكتروني بمؤشرات الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري	80
خلاصة الفصل	89
خاتمة	91
قائمة المراجع	95

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	مزايا ومخاطر البطاقات البنكية	17
2	تطور عمليات السحب عبر الموزعات الآلية خلال الفترة (2016-2022)	57
3	تطور نهائيات نقاط البيع الإلكترونية خلال الفترة (2016-2022)	60
4	تطور نشاط الدفع الإلكتروني عبر الانترنت خلال الفترة (2016 -2022)	63
5	تطور معاملات الدفع عبر الأنترنت خلال الفترة (2016-2022).	65
6	تطور أدوات الدفع الإلكترونية في البنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2016- 2021)	76
7	تطور الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري.	80
8	تطور نسب العائد على حقوق الملكية خلال الفترة (2016-2022)	85
9	تطور نسب السيولة خلال الفترة 2016-2022	86
10	تطور نسب الملاءة خلال الفترة (2016-2021)	87

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	تسوية المبالغ الاجمالية في الوقت الحقيقي	45
2	كيفية سير الدفع بواسطة البطاقات البنكية في الجزائر	47
3	تطور عدد اجهزة الصراف الآلي النشطة خلال الفترة (2016-2022)	57
4	تطور عدد عمليات السحب عبر أجهزة الصراف الآلي خلال الفترة (2016-2022)	58
5	تطور المبلغ الإجمالي لعمليات السحب عبر أجهزة الصراف الآلي خلال الفترة (2016-2022)	59
6	تطور عدد نهائيات نقاط البيع الإلكترونية النشطة خلال الفترة (2016-2022)	61
7	تطور عدد معاملات الدفع الإلكتروني نهائيات نقاط البيع الإلكترونية خلال الفترة (2016-2022)	62
8	تطور المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع عبر نهائيات نقاط البيع الإلكترونية خلال الفترة (2016-2022)	62
9	تطور نشاط الدفع الإلكتروني عبر الانترنت خلال الفترة (2016 -2022)	64
10	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	70
11	صورة لبطاقة CIB Classique	73
12	صورة لبطاقة CIB Gold	74
13	تطور عدد الموزعات الآلية (DAB) في البنك الوطني الجزائري (BNA) خلال الفترة (2016-2021)	77
14	تطور عدد شبابيك الآلية (GAB) في البنك الوطني الجزائري (BNA) خلال الفترة (2016-2021)	78
15	تطور عدد البطاقات البنكية (CIB) في البنك الجزائري (BNA) خلال الفترة (2016-2021)	78
16	تطور عدد أجهزة الدفع الإلكتروني في البنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2016-2021)	79

17	تطور الناتج الصافي للبنك خلال سنتين 2016-2017	80
18	النتيجة الصافية للبنك خلال سنتين (2016-2017)	81
19	إجمالي الميزانية للبنك خلال سنتين (2016-2017)	81
20	تطور الناتج الصافي للبنك خلال (2017-2018)	82
21	يمثل النتيجة الصافية للبنك خلال سنتين (2017-2018)	82
22	إجمالي الميزانية للبنك خلال السنتين (2017-2018)	83
23	تطور الناتج البنكي الصافي خلال أربع سنوات الأخيرة	83
24	تطور النتيجة الصافية للبنك خلال أربع سنوات الأخيرة	84
25	تطور الميزانية خلال الأربع سنوات الأخيرة	84
26	تطور نسب ROE خلال الفترة (2016-2022)	85
27	تطور نسب السيولة خلال الفترة 2016-2022	86

مقدمة

مقدمة:

تعبر أنظمة الدفع عن مجموعة المؤسسات والتنظيمات والقواعد والأدوات التي تتم من خلالها عملية الدفع ما بين الوحدات الاقتصادية من أجل تسوية التزاماتهم في التعاملات المالية والمبادلات التجارية، غير أن التطورات الاقتصادية لم تسمح لأنظمة الدفع بالاستقرار على شكل معين بل تطورت على عدة مراحل لتتخذ أشكالا معروفة لأزمنة معينة بدأت بنظام المقايضة ثم نظام المعدنين الذهب والفضة، وبسبب محدودية هذين النظامين كان من الضروري الاستعانة بوسيلة أخرى، فبدأ المجتمع في استعمال النقود الورقية وايداعها لدى الصيارفة ظهر نوع جديد من النقود الكتابية وأصبحت تعرف هذه الأشكال بنظم الدفع التقليدية.

ومع التطورات التكنولوجية وزيادة تطبيقها تم استخدام أنظمة دفع حديثة تتلائم مع طبيعة العمليات والصفقات الإلكترونية وفي ظل هذه التحولات التكنولوجية المتسارعة عملت الجزائر على إصلاح نظامها المصرفي كباقي الدول، وأصبح من الضروري تحديث نظام الدفع من أجل الانسجام مع باقي دول العالم وكذلك تسهيل المعاملات المصرفية، ومع دخول سنة 2020 ظهر فيروس كوفيد 19 الذي انتشر بشكل مرعب وحصد الكثير من الأرواح، فأصبح استعمال وسائل الدفع الحديثة ضرورة حتمية للأشخاص الذين يقطنون في أماكن انتشر فيها الفيروس، حيث تعد وسائل الدفع الإلكترونية عامل مهم للحد من انتشار الفيروس.

يعتبر تقييم الأداء المالي للبنوك ذا أهمية عالية إذ تلعب البنوك التجارية دورا هاما في تحريك دواليب الاقتصاد، وفقا لسياسات نقدية ومالية من خلال وظائفها وعملياتها المصرفية بحيث تتمحور أنشطتها حول الوساطة المالية، بحيث تؤثر أنظمة الدفع الإلكترونية على الأداء المالي للبنوك التجارية إيجابيا من خلال زيادة الربحية وخفض التكاليف كما تلعب دورا هاما في إدارة السيولة وتقليل المخاطر.

1-الإشكالية

في خضم التحولات التكنولوجية على المستوى الدولي، والتحديات الجديدة القائمة على الإنتقال من الإقتصاد المصرفي المادي إلى إقتصاد يقوم على الإستخدام المتزايد للتكنولوجيا، وفي ظل سعي الجزائر إلى مواكبة هذه التطورات والإستفادة من مميزات هذه التكنولوجيا، كان التوجه لأنظمة الدفع الإلكترونية إحدى المسارات الإستراتيجية التي إنتهجتها المؤسسات المالية في الجزائر خاصة البنكية منها والتي كان البنك الوطني الجزائري أهمها. وفي إطار كل هذه المستجدات التي يطغى عليها الطابع الإلكتروني من هنا تتضح إشكالية البحث والتي يمكن أن نصوغها في السؤال التالي:

ما مدى مساهمة أنظمة الدفع الإلكتروني في تحسين الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري BNA؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية الأأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى مساهمة أنظمة الدفع الإلكتروني في تحسين ربحية البنك الوطني الجزائري؟

- مامدى مساهمة أنظمة الدفع الإلكتروني في تحسين سيولة البنك الوطني الجزائري؟
- مامدى مساهمة أنظمة الدفع الإلكتروني في رفع ملاءة البنك؟

2-فرضيات الدراسة:

من خلال الإشكالية السابقة، يمكن الخروج بالفرضية الرئيسية التالية:

- تساهم أنظمة الدفع الإلكتروني من تحسين مؤشرات الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2016-2022).

وتنبثق عن الفرضية الرئيسية جملة من الفرضيات الفرعية التالية:

- يحسن إعتماد أنظمة الدفع الإلكتروني من ربحية البنك الوطني الجزائري؛
- يحسن إعتماد أنظمة الدفع الإلكتروني من سيولة البنك الوطني الجزائري؛
- يحسن إعتماد أنظمة الدفع الإلكتروني من رفع ملاءة البنك.

3-أهمية الدراسة:

تكمن الأهمية العلمية لهده الدراسة في:

- أهمية نظام الدفع الالكتروني والدور الذي يلعبه في البنوك؛
- إعطاء صورة واضحة عن استخدام خدمات نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر؛
- معرفة العلاقة التي تربط نظام الدفع الإلكتروني بتحسين الأداء المالي في البنوك التجارية.
- تهدف الدراسة إلى تبيان مدى اعتماد أنظمة الدفع الإلكترونية في أحد البنوك الجزائرية وهو البنك الوطني الجزائري، الذي يعد كأفضل مؤسسة مالية، ويحتل المرتبة الأولى وطنيا.

4-أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- معرفة الدور الذي تلعبه أنظمة الدفع الإلكترونية في الرفع من مستوى الأداء المالي، بإعتبارها مؤشر هام على وضعية وقوة الإقتصاد.
- محاولة معرفة مدى مواكبة البنك الجزائري للتطورات الحاصلة في مجال نظام الدفع والعمل بها ومدى تأثيرها على الأداء المالي للبنك.

5-المنهج المتبع والأدوات المستخدمة:

5-1- المنهج المتبع:

تماشيا مع طبيعة الموضوع محل الدراسة، وحتى نتمكن من دراسة الإشكالية المطروحة للإجابة على تساؤلات البحث، وكذلك إختبار الفرضية إعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة مختلف جوانب الموضوع، من خلال التعرف على أنظمة الدفع و الأداء المالي البنكي، بالإضافة إلى إعتماد أسلوب دراسة الحالة في الجانب التطبيقي.

5-2- الأدوات المستخدمة:

1-الوثائق الداخلية:

هي الوثائق التي تحتوي على المعلومات الداخلية للبنك، حيث إعتمدنا على جمعها كأداة من أدوات البحث العلمي، وقد تمكنا من الحصول على الوثائق المطلوبة لتحليل إشكالية الدراسة.

5-3- إختيار الموضوع:

لقد جاء إختيارنا لدراسة هذا الموضوع من منطلق دوافع موضوعية وأخرى ذاتية، أهمها:

1- الدوافع الموضوعية:

- أهمية الموضوع وحداثة أنظمة الدفع الكتروني.
- إستمرارية ظهور إبتكارات متعلقة بنظم الدفع الإلكتروني.
- واقع الإقتصاد الجزائري، ومن أجل نجاح المؤسسة البنكية الجزائرية وبقائها في ظل تكنولوجيا المعلومات والإتصال اليوم، يفرض على كل باحث ضمن التخصص دراسة مثل هذه المواضيع.

2- الدوافع الذاتية:

- محاولة تقديم بحث أكاديمي يندرج ضمن التخصص المدروس.
- الرغبة في دراسة تطورات أنظمة الدفع.

3- إطار الدراسة:

1- الإطار الزمني:

تم التركيز على أنظمة الدفع الإلكترونية والتغيرات التي أحدثتها هذه النظم في تحسين الأداء المالي البنكي خلال الفترة 2016-2022.

2- الإطار المكاني:

البنك الوطني الجزائري شركة ذات أسهم، الكائن مقره في شارع 08، شي غيفارة الجزائر العاصمة، وهو أول بنك تجاري وطني في الجزائر، وكان مسؤولا عن تمويل القطاع العام والإقتصادي والصناعي والتجاري وكذلك القطاعات الإستراتيجية، وهتم بالقطاع الخاص من خلال دعم الشركات الخاصة الوطنية.

6-الدراسات السابقة:

هناك دراسات وأبحاث تناولت مواضيع تطرقت فيها إلى نفس متغيرات بحثنا، إلى أنه ما يميز دراستنا عن هذه الدراسات السابقة هو الجانب المدروس.

1- دراسة **(عمار لوصيف، 2009)**، بعنوان: "**إستراتيجية نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية**" مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

تناولت الدراسة المفهوم والتطور التاريخي لأنظمة الدفع التقليدية وأهم أنواعها، وكذا الإنتقال إلى أنظمة الدفع الإلكترونية والإلمام بجميع جوانبها من مفهوم وأنواع، بالإضافة إلى مختلف إنعكاسات وسائل الدفع الإلكترونية على مستقبل وسائل الدفع التقليدية.

هدفت الدراسة إلى تطوير نظام المدفوعات الجزائري المالي للوفاء بمتطلبات العملاء، وذلك في ظل الإصلاحات الإقتصادية والإجتماعية.

ونجد من بين أهم ما توصلت إليه الدراسة مايلي:

- تسبب ظهور أنظمة الدفع الإلكترونية في إنخفاض محسوس لوسائل الدفع التقليدية، حيث سمح ذلك بإختصار الوقت والتقليل من الإفراط في الإستخدام الورقي والبشري.
- غياب الثقافة المصرفية في المجتمع الذي يتعامل كثيرا بالشيك، وهذا يعود إلى صغر الحملة الإعلامية المخصصة للتعريف بنظام الدفع الإلكتروني، وعدم الإقبال الواسع لإستخدام شبكة الأنترنت.
- لم تعتبر أنظمة الدفع الإلكترونية الحل المثالي البديل للمشاكل المطروحة من قبل أنظمة الدفع التقليدية، حيث خلقت هي الأخرى مشاكل جديدة والتي تخص جرائم إلكترونية.

2- دراسة **(زهير زاوش، 2011)**، بعنوان: " **دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية**"، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.

تناولت الدراسة التطور التاريخي لنظام الدفع و دراسة وضعية أنظمة الدفع، وتناولت كذلك العوامل التي ساعدت على نجاح المعاملات المصرفية بأنظمة الدفع الإلكترونية، بالإضافة إلى إشكالية تحديث نظام الدفع في الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى:

- محاولة تقييم أنظمة الدفع الحديثة لإمكانية مقارنتها بأنظمة الدفع التقليدية.
- محاولة رصد التجربة الجزائرية في مجال أنظمة الدفع ومعرفة الحدود التي وصلت إليها.

ونجد من بين أهم ما توصلت إليه الدراسة مايلي:

- ظهور أنظمة الدفع الإلكترونية يسمح بخلق المؤسسات الرائدة في هذا المجال، ووسع الأفاق أمام التجارة الإلكترونية، حيث أصبحت تحقق أرباحا هائلة من هذه الأنظمة الحديثة .
- يعاني النظام المصرفي الجزائري من ضعف إستخدام التكنولوجيا المصرفية، ومن التأخر في مواكبة الصناعة المصرفية الحديثة.
- إفراز أنظمة الدفع الإلكترونية عيوب وعراقيل لم تأهلها إحتلال مكان الأنظمة التقليدية.

3- الدراسة **(السعيد بريكة، 2011)**، بعنوان: " **واقع عمليات الصيرفة الإلكترونية وأفاق تطورها في الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.

تناولت الدراسة بالتحليل والمناقشة أهم عمليات الصيرفة، وكذا المدى الذي توصل إليه العالم المتقدم في مجال الصناعات المصرفية.

هدفت الدراسة إلى:

- الوصول لتحقيق مجموعة من الأهداف التي من شأنها أن ترفع من فعالية أعمال الصيرفة الإلكترونية.
- تحليل ودراسة وضعية أعمال الصيرفة الإلكترونية، وأهم نماذج تقديم الخدمات عن بعد، مع بيان أهمية الدفع الإلكتروني والصيرفة عبر الأنترنت وكذا مخاطرها.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- عمليات الصيرفة الإلكترونية وسيلة جديدة من وسائل المعاملات المصرفية بين البنك وزبائنه، كنتيجة حتمية فرضها التطور التكنولوجي والإقتصاد الرقمي.
- تبني البنوك لصيرفة الإلكترونية يعني نقل كافة أليات الإدارة على الشبكة، لما يحقق سرعة في الأداء وحسن إستغلال إمكانيات البنك.

- التحول إلى الأعمال الإلكترونية والصيرفة الإلكترونية على وجه الخصوص ضرورة للدخول إلى إقتصاد المعرفة والإقتصاد الرقمي.

4- الدراسة **(سمية عبابسة، 2016)**، مجلة العلوم الإنسانية، بعنوان "**وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري، الواقع والمعيقات والأفاق المستقبلية** "

تناولت الدراسة واقع ومتطلعات إستخدام وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر في إطار تحديثها وعصرنتها.

تكمن أهمية الدراسة في الدور الذي تلعبه أنظمة الدفع الإلكتروني في تطوير إقتصاديات العالم من خلال المساهمة في تسهيل المعاملات المالية والتجارية مما دفع بدول النامية ومنها العربية والجزائر خاصة إلى العمل الجاد لتحول إلى ممارسة العمليات المصرفية الإلكترونية من خلال أنظمة الدفع الإلكتروني.

في ظل الإقتصاد الرقمي ونتيجة لتطور تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، برزت تحولات هائلة في مجال العمل البنكي الالكتروني، مما أسفر عن ظهور وسائل وأنظمة الدفع والسداد الالكتروني كنماذج لخدمات الصيرفة الإلكترونية، والتي لجأت البنوك لمواكبتها من أجل تحسين أدائها إتجاه عملائها بغية الوصول إلى أسواق جديدة وكسب رضا عملاءها وجذب عملاء جدد نتيجة المزايا التي تحققها هذه الأنظمة، إضافة إلى رفع حصتها السوقية خاصة في ظل حدة المنافسة.

7- الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

يمكن تحديد جوانب الإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة المذكورة من حيث موضوع الدراسة، حيث أن في الدراسة الحالية تم الإعتماد على مؤشرات الأداء المالي وتحليلها، وتمت دراسة العلاقة بين أنظمة الدفع الإلكترونية والأداء المالي من خلال مجموعة من المؤشرات المتمثلة في مؤشر العائد على حقوق الملكية، مؤشر السيولة العامة، مؤشر الملاءة، ففي الدراسات السابقة لم يتم دراسة العلاقة بين هذين المتغيرين، حيث أن هذه الأخيرة إهتمت بدراسة متغير واحد فقط من متغيرات الدراسة الحالية، مع ربطه بمتغيرات أخرى.

8-هيكل الدراسة:

للإجابة على معالم الإشكالية الرئيسية التي تدور حولها الدراسة وإختبار صحة الفرضيات من عدمها، وفي إطار ما تم الحصول عليه من مراجع حول الموضوع، فقد تبلورت أفكار هذه الدراسة في فصلين رئيسيين بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة، بالإعتماد على الطريقة المنهجية في ترتيب هذه الفصول من أجل الربط بين عناصر البحث ومراعاة التسلسل والترتيب في الأفكار.

تضمنت المقدمة إبراز إشكالية البحث، وأساليب إختيار الموضوع والهدف منه، ومنهج البحث المتبع.

تناولنا في الجانب النظري، الفصل الأول: "الاطار النظري حول أنظمة الدفع الإلكتروني والأداء المالي" وتضمن ثلاث مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية أنظمة الدفع الإلكتروني وخصائصها بالإضافة إلى العوامل التي أدت إلى ظهور هذه الأنظمة والأطراف المتعاملة بها، وكذا مزايا وعيوب أنظمة الدفع الإلكتروني، أما المبحث الثاني، فأدرجنا فيه أنواع أنظمة الدفع الإلكتروني وعوامل نجاحها، بداية من البطاقات البنكية والذكية، تعريفها و مختلف أنواعها، وكذلك تعريف النقود الإلكترونية ومزاياها، ثم المحفظة الإلكترونية وخصائصها، أيضا الشيكات الإلكترونية والإجراءات المستخدمة فيها وتطرقنا إلى تعريف التحويلات الإلكترونية وبخصوص المبحث الثالث فتضمن مفاهيم حول الأداء المالي للبنوك، فتضمن خصائص وأهمية وأهداف الأداء المالي، وصولا إلى مؤشرات ونسب الأداء المالي.

تناولنا الجانب التطبيقي من خلال الفصل الثاني: "مساهمة أنظمة الدفع الإلكتروني في تحسين الأداء المالي"، تضمن المبحث الاول واقع نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر وذلك بالتطرق إلى نظام الدفع الإلكتروني الموجود في الجزائر، وبرامج مشروع تطور هذا النظام، بالإضافة إلى مكونات ومراحل تطبيقه، وكذلك واقع المعاملات بالبطاقة البنكية، اما بالنسبة إلى المبحث الثاني فقد صيغ تحت عنوان دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، حيث قمنا بالتطرق إلى نشأته ووظائفه، وكذا الهيكل التنظيمي للبنك، اما المبحث الثالث فقد تم فيه تطور أدوات الدفع الإلكتروني في البنك الوطني الجزائري، وتقييم الأداء المالي وتطور مؤشراته.

أما الخاتمة فقد تضمنت خلاصة الدراسة مرفوقة ببعض النتائج النظرية والتطبيقية وكذا مجموعة من الاقتراحات والتوصيات.

الفصل الأول

إطار نظري حول أنظمة الدفع الالكتروني والأداء المالي

تمهيد:

إن التطور التكنولوجي الذي وصل اليه العالم ساعد كثيرا على تطور وسائل الدفع الالكترونية، إضافة الى ذلك جاءت هذه الوسائل كحل للمشاكل والعراقيل التي نواجهها في استخدام الوسائل التقليدية، ونظرا لتطور المعاملات في المجال الاقتصادي والتجاري. خاصة المعاملات العابرة للحدود، فقد جاءت هذه الوسائل الحديثة لتقصير المسافات وتوفير السرعة اللازمة لإبرام العقود. ومن الناحية التشريعية كان ضروريا على المشرع ان يواكب هذا التقدم التكنولوجي بوضع إطار قانوني يحدد وينظم طريقة استخدام وسائل الدفع الإلكترونية، وبفضل التطور التكنولوجي وتطور وسائل الاتصال.

ويحظى أداء المالي في المؤسسات بكافة أنواعها إهتمام متزايد من قبل الباحثين والدارسين والإداريين والمستثمرين، لأن الأداء المالي الأمثل هو السبيل الوحيد للحفاظ على بقاء وإستمرارية المؤسسة حيث أنه مهما كان متاحا في المؤسسة من موارد من مختلف أنواعها، إلا أنها لا تستطيع إستغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة ومتطورة.

وهذا ما سنتناوله في دراستنا لهذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: ماهية أنظمة الدفع الالكتروني

المبحث الثاني: أنواع أنظمة الدفع الالكتروني وعواملها

المبحث الثالث: مفاهيم حول الأداء المالي للبنوك التجارية

المبحث الأول: ماهية أنظمة الدفع الإلكتروني

تنشأ عن المعاملات المالية والتجارية بين الأفراد والمؤسسات حقوق وإلتزامات يتعين تسويتها عن طريق عملية الدفع، تعتبر النقود بأنواعها أهم أداة للتعامل في المجتمع عامة وفي النظام البنكي خاصة، وبتطور البنوك وإتساع حجم أنشطتها، تم إبتكار أساليب قانونية تتماشى في طبيعتها مع التطورات الحاصلة في الحياة الإقتصادية عن السرعة في الانجاز إلى إنخفاض التكلفة.

المطلب الأول: مفهوم أنظمة الدفع الإلكتروني

إن نظام الدفع يرتكز أساسا على النقد، بإعتباره أداة لتبادل السلع والخدمات بين الأفراد وتسوية إلتزاماتهم فيما بينهم، ولقد تطورت وسائل الدفع على مر الزمن مع تطور الحياة الإقتصادية للأفراد وتغير حاجياتهم.

1- نظام الدفع

قبل التطرق إلى مفهوم نظام الدفع لابد من التمييز بين:

- **النظام:** مجموعة العناصر المتداخلة التي تسعى لتحقيق هدف معين، أو مجموعة العناصر المرتبطة التي تكون فيما بينها كيانا واحدا.
- **الدفع:** هو إطفاء دين أو تسوية إلتزام بين الطرفين.

ويقصد بنظام الدفع على أنه: مجموعة من القواعد والإجراءات، الأدوات والمؤسسات التي تعمل على ضمان تحويل الأموال بين المشاركين في النظام، حيث يعقد إتفاق بين المشاركين ومشغل هذا النظام من أجل تحويل الأموال عن طريق أسس تقنية متفق عليها.

ويعرف أيضا: نظام الدفع يمثل البنية التقنية التي تقوم على عقد خاص تسمح للنقود بأداء وظيفتها الخاصة كوسيلة دفع في سداد الديون بصفة نهائية غير قابلة للإلغاء وغير مشروطة[1].

كما يعرف كذلك بأنه مجموعة من وسائل الدفع، قواعد تنظيمية وشبكات للإتصال تضمن تواصل وتحويل اموال بين الأعضاء المكونة لنظام الدفع إذ تلعب البنوك المركزية دورا رئيسيا فيها من خلال تسييرها والحرص على فعاليتها أما البنوك كمؤسسات مالية، فلها الحق في تلقي الودائع وتسديد المدفوعات أي أنها على علاقة مع الزبائن، وباعتبارها عضوا في نظام الدفع فهي تضمن تسديد الديون مع البنوك المشكلة لنفس النظام[2].

---

[1] دحية رباب، قدي عبد المجيد، "**أثر التطور التكنولوجي على أنظمة ووسائل الدفع مع الإشارة إلى حالة الجزائر**"، (دراسة تحليلية) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص مالية بنوك وتأمينات 2019، 2020 ص 12، ص 13.

[2] بودور عصام، **تسيير الأخطار المالية لأنظمة الدفع (حالة الجزائر)** مجلة العلوم الإنسانية كلية العلوم الإقتصادية جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة، عدد46 ديسمبر 2016 المجلد 1، ص85 .

وتعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل الأموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل[1].

من خلال التعاريف السابقة نستخلص تعريف شامل لأنظمة الدفع هي عبارة عن مجموعة من إجراءات، أدوات ومؤسسات تضمن تواصل وتحويل الأموال بين الأعضاء داخل نظام الدفع، بحيث يتم عقد إتفاق بين المشاركين عن طريق أسس تقنية متفق عليها.

1-2-التطور التاريخي لأنظمة الدفع التقليدية:

تطورت وسائل الدفع تاريخيا من مرحلة التبادل السلعي بين المجتمعات أي سلعة مقابل سلعة، وهو ما يعرف بالمقايضة، إلا أنه هذه الطريقة لم تدم طويلا بسبب محدودية هذا النظام. لذا كان لابد من الاستعانة بطريقة أكثر فاعلية، فكانت طريقة إستخدام المعادن كنقود وقد كان الذهب والفضة يحتلان المرتبة الأولى بين المعادن كونها غير قابلة للتلف، وقابلة للتجزئة إلى قطع متماثلة. ومرتفعة الثمن كونها نادرة نسبيا. تليها المعادن الأخرى كالحديد والنحاس وغيرها.

وكان من أهم أنواع تلك النقود هي النقود المصرفية التي كانت شكل متطور لأشكال النقود المتداولة، حيث كان إيداع الذهب في المصارف والبنوك أحد أسباب وجود النظام الورقي للنقود، فإيداع النقود الورقية أدى إلى تواجد النقود الائتمانية. فبدلا من قيام المودع بتسديد مبالغ من البنك مقابل بعض معاملاته يمكنه تحرير شيك ورقي بقيمة المعاملة في حدود حسابه البنكي دون إخراج النقود بينما في العصر الحالي ظهرت وسائل الدفع الإلكترونية والتي نشأت مع تطور شبكة الأنترنت وبروز التجارة الإلكترونية، مما أدى إلى تبخر المال وتحوله إلى إلكترونيات فقد نتج عن الإستخدام الواسع للكمبيوتر والشبكات الإلكترونية الرقمية تحول الاموال إلى ارقام وواقع افتراضي، ومن أهم هذه الوسائل الجديدة هي البطاقات البنكية، كان أول ظهور لها في الولايات المتحدة الأمريكية ومنها انتشرت في اوروبا ومن ثم إلى بقية دول العالم وفيما بعد ظهرت وسائل الدفع الالكتروني[2].

[1] محمد عبد الكريم بوسعيد، عبد العزيز قوراري، ومصطفى صايم، "**وسائل الدفع الإلكترونية في البنوك الجزائرية الواقع والأفاق دراسة تجارب دول المغرب العربي والدول المتقدمة**"، مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، المجلد03، العدد02، 2019، ص94.

[2] عبد الرحيم وهيبة، "**إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية دراسة حالة الجزائر**"، رسالة ماجيستر قسم علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 2006، ص03 .

1-3-أنواع وسائل الدفع التقليدية

توجد عدة أشكال لوسائل الدفع التقليدية من كتابة عقود أو شيكات مصرفية أو سندات فقد كانت النقود هي الأداة الإقتصادية الهامة والأكثر إستعمالا بين كل وسائل الدفع لجميع المبادلات التجارية خاصة تبادل السلع والخدمات وكذلك تسوية الإلتزامات ومن أهمها:

1-3-1-السفتجة (الكمبيالة):

تعرف بكونها ورقة تجارية تتضمن أمرا صادرا من شخص يسمى الساحب (الدائن) إلى شخص أخر يسمى المسحوب عليه (المدين) بأن يدفع لأمر شخص ثالث هو المستفيد مبلغا معينا في ميعاد معين، من خلال هذا التعريف يتبين أن السفتجة تسمح بإبراء ذمتين ماليتين في نفس الوقت وهي من جهة أخرى عبارة عن أمر بالدفع لصالح شخص معين أو لأمره ويمكن لحامل السفتجة أن يحتفظ بها إلى غاية تاريخ الإستحقاق، ويقوم بخصمها لدى البنك إذا إحتاج إلى سيولة.

1-3-2-السند لأمر:

هو ورقة تجارية تتضمن تعهد محررها بدفع مبلغ المعين لأمر شخص أخر والمستفيد بمجرد الإطلاع، أو في وقت معين، ويكون فيه طرفان فقط، المحرر والمستفيد. وأمام حامل هذا السند طريقتان لإستعماله:

إما أن يتقدم به قبل تاريخ الإستحقاق إلى أي بنك يقبله، فيتنازل له عليه مقابل حصوله على سيولة.

إستعماله في إجراء معاملة أخرى مع شخص أخر سواء في تسديد صفقه تجارية أوتسديد قرض، ويتم هذا الإستعمال بتقديمه للدائن الجديد عن طريق عملية التظهير شرط أن يتم قبوله من طرف هذا الأخير، وعندما يتم قبوله يدخل في التداول، وبالتالي يتحول إلى وسيلة دفع بواسطة عملية التظهير، ويؤدي هذا الدور قبل حلول تاريخ الإستحقاق، فإذا حل هذا الأجل أمكن تحويل هذه الورقة إلى سيولة تامة[1].

1-3-3-النقود:

هي وسيلة الدفع الوحيدة التامة السيولة وهي الأكثر إستعمالا من بين كل وسائل الدفع، بل أن كل هذه الوسائل تتحول في النهاية إلى نقود[2].

كما تعرف أيضا على أنها أداة إقتصادية مهمة فهي المحرك أو المكبح لجميع المبادلات[3].

---

[1] صورية شواحي، "**واقع وسائل الدفع التقليدية والإلكترونية في ولاية عين الدفلى**"، دراسة ميدانية لعينة من البنوك، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية مجلد 9، العدد 2، 2024 ص 166 .

[2] الطاهر لطرش، "**تقنيات البنوك**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر 2005 ص 32، 31 .

[3] لوصيف عمار، درويش محمد الطاهر، "**إستراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة لتجربة الجزائرية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الإقتصادية، تخصص التحليل والإستشراف الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر 2008 ص 19 .

1-3-4-الشيك:

وهو أكثر وسائل الدفع انتشارا إلى الجانب النقود الورقية، ويمثل أمر مكتوبا على وثيقة من شخص يسمى الساحب (وهو صاحب الحساب)، إلى شخص يسمى المسحوب عليه (وهو شخص معنوي يتمثل في البنك) بدفع مبلغ من المال فورا، أو عند الاطلاع على شخص ثالث يسمى المستفيد، وقد يكون هذا المستفيد شخص معروفا اي مكتوب اسمه في الشيك، وقد يكون غير معروف إذا كان الشيك محررا لحامله[1].

1-3-5-سند الصندوق:

يحدث أحيانا أن يقوم شخص ما بإقراض مؤسسة أو بنك أموالا لأجل قصير مقابل الحصول على فائدة ومقابل ذلك تقوم الهيئة المقترضة (تكون في الغالب بنكا) بإصدار وثيقة تعترف فيها بهذا الدين، هذه الوثيقة هي سند الصندوق، يمكن تعريف هذا الاخير بأنه إلتزام مكتوب من طرف هذا البنك أو هذه المؤسسة بدفع المبلغ المذكور في السند (هو مبلغ القرض) في تاريخ معين هو تاريخ الاستحقاق وقد يكون هذا السند محرر باسم هذا الشخص او لامره لحامل السند[2].

1-3-6-سند الرهن:

هو نوع من الأوراق التجارية خاصة بالتجار، ناتج عن إحتفاظ التاجر بالسلع في مخازن عمومية مجهزة حسب طبيعة هذه السلع حيث يقوم صاحب المخزن بتحرير وثيقة تسمى سند الرهن تثبت الجهة التي تعود إليها ملكية هذه السلع وتظهر كميتها ومواصفاتها، وقبل بيعها قد يحتاج صاحبها إلى سيولة، حيث إن لم تتوفر لديه تلك السيولة يمكنه الإقتراض من تجار أخرين أو مصارف مقابل تقديم سند ملكية البضاعة كضمان، أي رهن هذه البضاعة من أجل الحصول على السيولة، ويمكن لحامل السند الجديد تقديمه إلى الغير لنفس الغرض، وبالتالي يدخل في التداول، لتسوية المعاملات كذلك يمكن تقديمه للبنك بغرض الخصم، وبالتالي يمكن تحويله إلى وسيلة دفع بإدخاله في التداول وإنتقاله بين الأفراد (التجار) لتسوية المعاملات[3].

1-3-7- السندات العمومية قصيرة الأجل:

تقوم الخزينة بإصدار سندات قصيرة الأجل بتمويل إحتياج السلطة العمومية بخصوص نفقاتها الجارية، وذلك بحال تأخر تحصيل وجباية الإيرادات الضريبية بسبب طابعها المتغير في الزمن.

---

[1] سليمان ناصر، "**التقنيات البنكية وعمليات الإئتمان**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012 ص 10 .

[2] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره .

[3] دعبوز سعاد، "**تحديث وسائل الدفع وإنعكاسها على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2019، 2017)** "، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة البويرة ص53 .

وهذه السندات يتم تداولها من جهة لجهة أو من يد ليد، ويتم إستخدامها في ضمان القروض بحال تكون محررة لحامل هذه السندات اي سندات غير إسمية[1].

1-3-8-الدفع عن طريقه التحويل:

وهو ابسط المعاملات التجارية، يكون البنك وسيطا بين طرفين، ويقوم بتحويل مبلغ مالي او دعه أحد الطرفين في فرع البنك إلى الطرف الاخر في المكان المحول له، وهو ليس من الاوراق التجارية. يتميز بسهولة استخدامه و قلة التكاليف وسرعة الدفع، ويمكن الاتفاق بين البنك وصاحب الحساب في حالات التحويل الدوري المتكرر، كأجور العمال التي يقوم رب العمل بتحويلها لحساباتهم دوريا[2].

2-مفهوم نظام الدفع الإلكتروني

تعددت التعارف بالنسبة لوسائل الدفع الإلكتروني، سنعرض البعض منها فيمايلي:

هي عبارة عن وسيلة تمكن صاحبها من القيام بعمليات الدفع المباشر عن بعد، عبر الشبكات العمومية للإتصالات[3].

وتعرف أيضا على أنها أنظمة الدفع التي تتم إلكترونيا بدلا من ورق الكشف أو البيانات، ويمكن الشخص من محاسبة فواتيره إلكترونيا، أو القيام بتحويل النقود إلكترونيا عبر حسابه البنكي الخاص[4].

ولقد عرف الدفع الإلكتروني بأنه: مجموعة التقنيات الإعلامية، الإلكترونية. . . إلخ تسمح بتحويل الأموال دون دعامة ورقية والتي ينتج عنها علاقة ثلاثية ما بين البنك، البائع، والمستهلك[5].

أما من جانب التشريع، فقد تضمنت بعض التشريعات الإلكترونية تعريفات لدفع الإلكتروني سنأتي على ذكرها فيما يلي:

كل نظام دفع مرخص بها طبقا للتشريع المعمول به تمكن صاحبها من القيام بالدفع عن قريب أو عن بعد عبر منظومة إلكترونية.

---

[1] الطاهر لطرش، "**بطاقة الإئتمان في الجزائر**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 2010، ص36.

[2] محمد شكرين، "**بطاقة الإئتمان في الجزائر**"، رسالة ماجستير، قسم العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر2006 ص 14.

[3] عريوة محاد، محمد خاوي، "**واقع وسائل وأنظمة الدفع الإلكترونية في النظام البنكي الجزائري**"، مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة، العدد 4 2017، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر، ص141.

[4] السيسي صلاح الدين، "**الحسابات والخدمات المصرفية الحديثة**"، دار الوسام للطباعة والنشر، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2003 ص، 56.

[5] كروان أسماء، "**وسائل الدفع الإلكترونية وأليات حمايتها (الجزائر نموذجا)**"، حوليات جامعة الجزائر، العدد 1، ص 198.

أما بالنسبة لباقي التشريعات العربية عرف نظام الدفع الإلكتروني على أنها: الوسيلة التي تمكن صاحبها من القيام بعمليات الدفع المباشر عن بعد عبر الشبكات العمومية للإتصالات[1].

كما يعرف أيضا بأنه الدورة الإلكترونية المأمونة والسريعة لنقل الأموال من المشتري إلى البائع عبر المؤسسات المالية وبأقل التكاليف الممكنة[2].

ويقصد بأنظمة الدفع الإلكتروني بأنها مجموعة من الأدوات والتحويلات الإلكترونية التي تصدره المصارف والمؤسسات كوسيلة دفع، وتتمثل في البطاقات البنكية والنقود الإلكترونية، والشبكات الإلكترونية والبطاقات البنكية[3].

كذلك مصطلح الدفع الإلكتروني مصطلح واسع يجمع في طياته كل وسائل الدفع التي تستخدم فيها تكنولوجيا متقدمة للوفاء، مثل: التحويلات الإلكترونية للأموال، الشيك الإلكتروني والدفع بالنقود الإلكترونية[4].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف أنظمة الدفع الإلكترونية على أنها:

مجموعة الأدوات والتقنيات والتحويلات الإلكترونية التي تستعملها المصارف والمؤسسات والأفراد كوسيلة للدفع مما يسهل عملية التبادل بطريقة أمنة وسريعة وبأقل التكاليف الممكنة، كما تخضع للتشريعات المعمول بها محليا ودوليا بحيث تسمح لمختلف الأشخاص من تسهيل دفع وتحويل أثمان السلع والخدمات في ظل التطور التكنولوجي الحالي.

2-1-خصائص أنظمة الدفع الكتروني:

يتميز نظام الدفع الإلكتروني بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

- يتسم الدفع الإلكتروني بالطبيعة الدولية أي أنه وسيلة مقبولة في جميع الدول، حيث يتم إستخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء إلكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم[5].
- يتم الدفع الإلكتروني بالستخدام النقود الإلكترونية، وهي عبارة عن وحدات نقدية عادية تكون محفوظة بشكل إلكتروني ويتم الوفاء بها إلكترونيا[6].

---

[1] مزيان توفيق، بدريار أحمد، "**إعتماد نظام الدفع الإلكتروني في المنظومة المصرفية كألية لتفعيل التجارة الإلكترونية بالجزائر**"، مجلة المستقبل للدراسات الإقتصادية المعمقة المجلد رقم 02 العدد 02 جوان 2019 ص 43، 44

[2] سمية عبابسة، "**وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري**"، الواقع والمعيقات والأفاق المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السادس ديسمبر 2016، ص 347.

[3] مفتاح صالح، فريدة معارفي، "**البنوك الإلكترونية**"، الإدارة موجه منتدى الأعمال بسكرة، 2010/10/13، ص 8.

[4] عبد الفتاح البيومي الحجازي، "**في مقدمة التجارة الإلكترونية العربية**"، دار الفكر الجامعي، 2007، الإسكندرية مصر، ص25.

[5] بوخاري فاطمة، "**تحديات وضرورة تحسين وسائل الدفع الإلكترونية لأداء البنوك في ظل حادثة كورونا (دراسة حالة الجزائر)** "، المجلد 16/العدد 2021/1، ص186.

[6] قطاف عقبة، بومعراف فاطمة الزهراء، "**الواقع المحاسبي لوسائل وأنظمة الدفع الإلكتروني في المؤسسة الإقتصادية (دراسة حالة)** "، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 1، جوان 2021، ص 12.

- يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الإلكترونية عن بعد، حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدة في المكان ويتم الدفع عبر شبكة الأنترنت، وفقا لمعطيات إلكترونية تسمح بالإتصال المباشر بين طرفي العقد وذلك لتسهيل تعاملات الأطراف وتوفير الثقة فيما بينهم، ويتم الدفع الإلكتروني بأحد الأسلوبين:

الأول: من خلال نقود متخصصة سلفا لهذا الغرض، بحيث يكون الثمن فيها مدفوعا مقدما.

الثاني: من خلال البطاقات البنكية العادية حيث لاتوجد مبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض بل إن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه الطريقة قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كالشيك[1].

- يتم الدفع الإلكتروني من خلال نوعين من الشبكات:

شبكة خاصة، يقتصر الإتصال بها على أطراف التعاقد، ويفترض ذلك وجود معاملات وعلاقات تجارية ومالية مسبقة بينهم.

شبكة عامة، حيث يتم التعامل بين العديد من الأفراد لاتوجد بينهم قبل ذلك روابط معينة.

- بسيطة وسهلة الإستخدام تسهل التعاملات البنكية بين الموظفين بالبنك والعملاء فهي تغني عن القيام بإجراءات روتينية مثل ملأ الإستمارات والإستعلام عبر الهاتف[2].
- إمكانية تسليم بعض الخدمات إلكترونيا وبسرعة دون الحاجة إلى الإنتظار مثل كشف حساب الرصيد وغيرها.
- التكلفة الزهيدة بتداولها: نتيجة إعتمادها على شبكة الأنترنت لتحويل النقود الإلكترونية بدل إعتماد الأنظمة البنكية التقليدية المكلفة[3].
- تشترك أنظمة الدفع الإلكتروني على أنها وسيلة لإنتقال النقود من شخص لأخر، ومن مجموعة لأخرى عبر شبكة الأنترنت دون الحاجة إلى اللقاء وجها لوجه[4].

---

[1] حديدي أدم، حمودة أم الخير، "**دور الهندسة المالية في تطوير وسائل الدفع الحديثة في البنوك التجارية الجزائرية (دراسة لعينة من البنوك التجارية العمومية)** "، مجلة المؤشر، المجلد 1، العدد 01، 2019، ص7، 6.

[2] هادف حيزية، "**نجاح وسائل الدفع الإلكتروني والتحول الجهوي إلى عمليات التفاعل مع التجارة الإلكترونية**"، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، ص 13.

[3] بن يرنو مصطفى، "**دور وسائل الدفع الإلكترونية وإنعكاساتها على البنوك**"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات ميل شهادة الماستر، جامعة عبد المحيد بن باديس، مستغانم، كلية العلوم الإقتصادية، 2017، 2018، ص 7.

[4] قطاف عقبة، مرجع سبق ذكره، ص 12.

المطلب الثاني: العوامل المساعدة على ظهور أنظمة الدفع الإلكتروني وأهميتها

1-العوامل المساعدة على ظهور أنظمة الدفع الإلكتروني:

ساعد على تطور وسائل الدفع وتحولها من الشكل التقليدي إلى الشكل الإلكتروني مجموعة من العوامل أهمها:

1-1-تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية:

لقد أدى ظهور وسائل الدفع التقليدية إلى القضاء على الكثير من المشاكل الناجمة عن حمل النقود كالسرقة والضياع وثقل عبئ حملها ان كانت مبالغ كبيرة فأصبحت بذلك بديلة عن النقود، وبالتالي سهلت الكثير من العمليات خاصة التجارية منها، لذلك أصبح الإحساس بالأمان الذي عرفته وسائل الدفع التقليدية بمرور الوقت مرتفعا جدا إلا أن لهذه الأخيرة مشاكل كثيرة أهمها التماطل المفرط في معالجتها.

1-2- تطور تكنولوجيا المعلومات:

أصبح استخدام التكنولوجيا الحديثة عنصرا أساسيا في عمل البنوك خاصة في ظل تزايد المنافسة في الصناعة البنكية واشتدادها محليا وعالميا، وهو ما دفع بضرورة تحسين الخدمات البنكية، وإستخدام خدمات الدفع الإلكترونية.

1-3- ظهور شبكة الأنترنيت:

تعتبر الأنترنيت أكبر شركة حواسيب في العالم تتشكل من مجموعة من الشبكات الجزئية تجري فيها المعلومات من وإلى أي مكان في العالم بحرية تامة، وهي مرتبطة ببعضها البعض من خلال مجموعة من التجهيزات المعلوماتية، تسمح بتمرير المعلومات بطريقة سهلة وإقتصادية من وإلى أي مكان على وجه الكرة الارضية[1].

1-4- ظهور البنوك الإلكترونية وخدمات مصرفية جديدة:

هي تلك البنوك والمؤسسات المالية القائمة على الركائز الإلكترونية، من خلال توظيف التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم كافة الخدمات البنكية للعملاء بأمان وأقل تكلفة وأسرع وقت وأقل جهد.

[1] هارون العشي، فايزة بوراس، "**وسائل الدفع الإلكتروني ودورها في تحسين الأداء البنكي في ظل تحديات التنمية المستدامة**"، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 9، العدد3، 2018، ص176، 177.

1-5- الاستفادة من وسائل الأمان عبر شبكة الأنترنت:

تتميز وسائل الدفع الإلكترونية عن وسائل الدفع التقليدية من وسائل الأمان المبتكرة حديثا لإستعمالها عبر شبكة الأنترنيت، لإضفاء الثقة على المعاملات البنكية والتجارية التي تتم عبر هذه الشبكة والتي تكون وسائل الدفع الإلكتروني طرفا فيها.

1-6- ظهور منظمات ومؤسسات مالية عالمية في مجال المدفوعات:

إن من بين العوامل المساهمة في انتشار وسائل الدفع الإلكترونية، ظهور منظمات ومؤسسات مالية عالمية أصبحت رائدة في إنتاج وتسويق هذه الوسائل لمختلف بلدان العالم[1].

2- أهمية انظمة الدفع الالكتروني

تتجسد اهمية نظام الدفع الالكتروني في النقاط التالية:

- اختصار المسافات الجغرافية.
- التعريف بالبنوك والترويج لخدماتها.
- تقديم خدمات بنكية اضافية ذات جودة عالية وعلى مدار الساعة.
- تخفيض النفقات التي كانت تتحملها البنوك جراء تقديمها للخدمة بالوسائل التقليدية.
- تمثل نظم الدفع أحد اهم مكونات البنية التحتية اللازمة لعمل اقتصاد السوق.
- تقليل نسبة النقد المتداول وتوفير معلومات شاملة عن ادارة النقد
- انجاز المعاملات ذات القيمة (العالية والمنخفضة) بسرعة وبأمان وبشفافية.
- تسهيل طرائق الدفع والتحويل والسداد لتلبية احتياجات السوق الحالية والمستقبلية.
- الافادة من التقنية وذلك بزيادة الدقة والكفاءة للعمليات المصرفية المختلفة[2].
- غنى الافراد من حمل مبالغ كبيرة والتي تكون معرضة لمخاطر السرقة وضياع استخدامها في شراء معظم احتياجاتهم.
- وضع نظام المقاصة عن بعد لدفعات كتلية للوكالات البنكية، بمعنى مهما كان موقعها ودرجة نشاطه.

[1] أبو سليمان عبد الوهاب براهيم، "**البطاقات البنكية الافتراضية والسحب الميسر من الرصيد**"، دار القلم، دمشق، سوريا، 2003، ص33-34.

[2] راغب الغصين، هبة كنة، "**واقع أنظمة الدفع الإلكتروني وأثرها في الأداء المصرفي**"، دراسة ميدانية على بنك بيمو السعودي الفرنسي في سوريا، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، الجامعة الإفتراضية السورية، 2022، ص 22.

- تأمين المبادلات بين شبكة البنوك، بمعنى وضع إطار امني تام لكل المبادلات البنكية التي أصبحت تتم عبر شبكة اتصال إلكترونية عكس النظام السابق. الذي كان يتعامل بطرق تقليدية كالطرود البريدية، وهذه الطرق غير مؤمنة لهذه التبادلات.
- تحسين سير خزينة البنك وكذلك خزينة المؤسسات بما فيها حسابات الافراد وهذا عن طريق دفع الاموال في حساباتهم في مدة زمنية قصيرة[1].

المطلب الثالث: الاطراف المتعاملة في وسائل الدفع الالكتروني

تتداخل في هذه العملية في دورتها المتكاملة مجموعة من الأطراف وهي:

1- المنظم أو المركز العالمي للبطاقة:

هي مؤسسة عالمية تقوم بعملية إنشاء البطاقات وتتولى رعايتها وتصدر تراخيص لجميع البنوك الموجودة في أنحاء العالم بالموافقة على دخولها في عضوية هذه البطاقات.

2-المصدر (المحرر):

هو البنك أو المؤسسة المالية الكبرى التي لها أدوار عدة، ومنها التعاقد مع المركز العالمي للبطاقات من أجل حصولها على ترخيص يسمح لها بإصدار البطاقات من خلال دخولها في عضوية إصدار البطاقات والتعاقد مع التجار المحليين من اجل قبول هذه البطاقات من عملائها لتسوية عملياتهم من شراء أو تقديم خدمات معينة بالإضافة إلى التعاقد مع عملائهم للتعامل بمثل هذه البطاقات في دفع ما يستحق عليهم للتاجر مقدم السلعة أو الخدمة وحصول التاجر على مقابل ما يقدمه إلى عملائه باستخدام هذه البطاقة[2].

3-التاجر:

هو الشركات أو المؤسسات صاحبة السلع ومحلات البيع ومراكز تقديم الخدمات للجمهور بشكل عام، ويبرم إتفاق مع صاحب البطاقة لقبول البيع بالبطاقة ومن ثم يرجع إلى مصدر البطاقة للحصول على ثمن السلع.

[1] بوعيشة علي، طلحاوي جميلة، "**وسائل الدفع الإلكتروني ودورها في رفع الإرادات المالية للبنوك التجارية**"، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أحمد دراية، أدرار، مذكرة تدخل ضمن شهادة الماستر، 2022 ص17.

[2] أمنة زربوط، "**دور وسائل الدفع الإلكتروني في تفعيل التجارة الإلكترونية مع الإشارة لتجربة الجزائر**"، مجلة أراء للدراسات الإقتصادية والإدارية، المجلد 1، العدد 1، 2019، جامعة البليدة (الجزائر)، ص53.

4-حامل البطاقة:

هو الشخص أو الأشخاص الذين حصلو على البطاقة بناء على الطلب تم تقديمه للمصدر ووافق على منحهم إياه لتمكنهم من الشراء بواسطتها أو الحصول على الخدمات وكذلك تمكنهم من السحب النقدي من الصراف الالي باستخدام البطاقة الممنوحة لهم من المصدر[1].

المطلب الرابع: مزايا وعيوب انظمة الدفع الالكتروني.

إن وسائل الدفع الالكتروني تتميز بالحداثة وتواكب كل التطورات التكنولوجية الحاصلة، لاكن هذا لا يشفع لها بان تكون دون عيوب فهي كغيرها من الوسائل لها مزايا وكذلك عيوب وهي كما يلي:

1-المزايا

هناك العديد من المزايا لوسائل الدفع الالكتروني نذكر اهمها كلاتي:

1-1-بالنسبة لحاملها:

- سهولة الاستخدام من خلال استعمالات بنكية عبر الهاتف والاستغناء عن ملئ الاستثمارات.
- توفير الامان وتفادي السرقة من خلال الاستغناء عن حمل النقود الورقية.
- منح لحاملها فرصة الحصول على الائتمان المجاني لفترة محددة.
- تكلفة تداولها زهيدة، حيث ان تحويل النقود الإلكترونية عبر شبكات الانترنت أو الشبكات الأخرى ارخص بكثير من استخدام الأنظمة البنكية التقليدية.

1-2-بالنسبة لمصدرها:

- تحقيق أرباح للبنوك والمؤسسات المالية من خلال الفوائد و الرسوم والغرامات.
- سهولة ادارتها مصرفيا، حيث لايمكن للعميل ان يستخدمها بقيمة اكثر من الرصيد المدون على الشريعة الإلكترونية للبطاقة.

1-3-بالنسبة للتاجر:

- تضمن حقوق البائع.
- تساهم في زيادة المبيعات.

[1] أحمد خليلي، المعتز بالله الأخذاري، "**واقع وسائل الدفع الإلكترونية المصرفية في البنوك الجزائرية (حالة القرض الشعبي الجزائري)** "، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد36، المجلد 2، جامعة زيان عاشور، الجفلة، الجزائر، 2017، ص 03.

- تمكن من متابعة الزبائن لطالما ان العبء على عاتق البنك والشركات المصدرة[1].

1-4-بالنسبة للمجتمع:

تعتبر وسائل الدفع الإلكترونية استثمار للشركات التي تصدرها وبالتالي يمكن للدولة التي تحتضن هذه الشركات ان تتقاسمها الارباح، بالإضافة الى تخفيض نفقات البنك المركزي في طباعة النقود الورقية. كما ان الشركات المصدرة تكون بذلك قد اقتسمت مع البنك المركزي مسؤولية حماية النقود من التزوير[2].

2-العيوب

2-1- بالنسبة لحاملها: من المخاطر الناجمة على استخدام هذه الوسائل زيادة الافتراض والانفاق بما يتجاوز القدرة المالية، وعدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء.

2-2- بالنسبة لمصدرها: اهم خطر يواجه مصدريها هو مدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم وكذلك تحمل البنك المصدر نفقات ضياعها.

2-3- بالنسبة للتاجر: ان مجرد حدوث بعض المخالفات من جانبه او عدم التزامه بالشروط يجعل البنك يلغي التعامل معه ويضيع اسمه في القائمة السوداء وهو ما يعني تكبد التاجر صعوبات جمة في نشاطه التجاري[3].

[1] زيقم سارة، "**دور وسائل الدفع الإلكترونية في تحسين جودة الخدمات المصرفية**"، دراسة حالة بنك الخليج الجزائر، وكالة بسكرة، شهادة ماستر، تخصص نقود و مالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص21، 20.

[2] أبو بكر سالم، قاجة أمنة، "**قراءة في الأهمية الإقتصادية لوسائل الدفع الإلكتروني**"، التجربة الماليزية نموذجا، مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 01، العدد01، ديسمبر 2016، ص51.

[3] جلال عايد الشورة، **وسائل الدفع الإلكتروني**، دار الثقافة و التوزيع، مصر، 2008، ص98.

المبحث الثاني: أنواع أنظمة الدفع الإلكتروني وعواملها

تتعدد أشكال وسائل الدفع الإلكترونية وتتنوع وهذا راجع إلى تعدد أشكال المعاملات التجارية والتي تتطلب أشكالا محددة من وسائل الدفع الإلكترونية هذا من جهة، وأيضا يمثل أمان وسيلة الدفع عاملا أساسيا في إختيارها من جهة أخرى ويمثل كذلك توفر وسيلة الدفع في البلد عاملا أساسيا في اختيارها.

المطلب الأول: البطاقات البنكية والبطاقات الذكية

1-البطاقات البنكية

تعتبر البطاقات البنكية من أهم سمات العصر الرقمي الحديث على المستوى الدولي والمحلي، اذ اصبحت من اهم وسائل الدفع الالكتروني حيث تمثل اكثر من 35% من إجمالي وسائل الدفع الحديثة لما تمنحه من العديد من الايجابيات كالسهولة والسرعة في الأداء. لقد تعددت التعاريف بشأن البطاقات البنكية واطلق عليها مجموعة من المصطلحات اهمها: بطاقات الائتمان، بطاقات الدفع الالكتروني، البطاقات البلاستيكية وبطاقات الاعتماد.

1-1-تعريف البطاقات البنكية

تعرف البطاقات البنكية أنها تلك البطاقات التي تصدرها المصارف لعملائه لاستخدامها في تسوية جميع المستحقات من مشتريات وخدمات الحصول على الائتمان[1].

تعرف كذلك بانها بطاقة تؤدي وظيفتي الوفاء والإئتمان تصدرها مؤسسة مالية، لشخص طبيعي أو معنوي، فتتيح لحاملها اجراء سحب نقدي من البنوك او الحصول على سلع وخدمات فور تقديمها مع التزامه بالسداد للبنك المصدر بالشروط والقواعد المحددة بالعقد المبرم بينهما[2].

تعرف ايضا البطاقة البنكية هي بطاقة مغناطيسية صغيرة الحجم، مقبولة على نطاق واسع محلي او دولي، تصدر من طرف بنوك وهيئات مالية مرخص لها لفائدة أشخاص لهم حسابات بنكية مستمرة، بحيث تمكنهم من دفع قيمة السلع والخدمات عبر نقاط البيع الإلكترونية او عبر شبكة الأنترنت، أو استعمالها كأداة لسحب الاوراق النقدية من الصرافات الآلية[3].

---

[1] كريمة شايب باشا، "**أليات الحماية من مخاطر الدفع الإلكتروني في التشريع الجزائري**"، المجلة الجزائرية لسياسات العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد02، المجلد7، ديسمبر 2018، ص 34.

[2] كريمة شايب باشا، مرجع سبق ذكره، ص34.

[3] أيت شعلال نبيل، "**البطاقات البنكية وعوائق إستخدامها في الجزائر**"، مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية المركز الجامعي سي الحواس بريكة، العدد04، ديسمبر 2019، ص9.

1-2- مواصفات ومحتويات البطاقة البنكية:

تتميز البطاقة البنكية بمجموعة من المواصفات المعتمدة والمعترف بها دوليا وفق معايير وهي تحتوي على معلومات ورموز عديدة نذكر منها:

- العنوان التجاري للمصدر او اسم البنك المخول له حق الاصدار.
- الرقم التسلسلي للبطاقة ويأتي تحت شعار الجهة المصدرة للبطاقة.
- تاريخ إصدار البطاقة وتاريخ انتهاء صلاحيتها.
- اسم ولقب صاحب البطاقة.
- شريط مغناطيسي الكتروني تخزن فيه مجموعة من البيانات المتعلقة برقم الحساب، الرصيد والرقم السري.
- توقيع صاحب البطاقة داخل شريط التوقيع[1].

1-3- أنواع البطاقات البنكية:

هناك عدة أنواع للبطاقات البنكية نورد أهمها فيمايلي:

1-3-1- بطاقة السحب:

هي تلك البطاقة التي يقتصر استخدامها على سحب الزبون لمبالغ مالية من حسابه بحد أقصى متفق عليه، باستخدام أجهزة السحب الآلي الصرافات الألية.

1-3-2- بطاقة الدفع:

تتطلب هذه البطاقة وجود رصيد فعلي في حساب الزبون، على أن يقوم البنك بخصم قيمة استخدامات حاملها المشتريات من السلع والخدمات من حسابه وتحويلها الى حساب التاجر، وقد اثبتت هذه البطاقات سهولة ويسر في التعامل وسحب الاموال دون عناء مما حفز الزبائن على إيداع أموالهم في البنوك المانحة لها[2].

1-3-3- بطاقة الإئتمان:

هي بطاقة يصدرها البنك في حدود مبالغ معينة لزبنائه بعد التأكيد من وضعيتهم المالية وقدرتهم على التسديد، ويمكن لهذه البطاقة تجاوز القيمة المخزنة فيها، حيث يحتسب الفرق كقرض بفائدة إلى حين تغطية الحساب ومن مميزات هذه البطاقة أنها تصدر بالعملتين المحلية والأجنبية علاوة على انها تحمل صورة الزبون[3].

---

[1] سالم حسين، "**أثر الإعلان على إستعمال وسائل الدفع في الجزائر**"، رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014، 2013، ص32.

[2] سالم حسين، مرجع سبق ذكره، ص32.

[3] ناضم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير العبداللات، "**الصيرفة الإلكترونية (الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع)** "، دار وائل لنشر والتوزيع الطبعة أولى، 2008، ص47.

1-3-4- بطاقة الخصم الشهري:

هي بطاقة تمكن حاملها من دفع قيمة مشترياته وحتى إجراء سحوبات نقدية في حدود مبالغ محدودة، على ان تتم المحاسبة بشكل شهري عن طريق إرسال البنك كشف إلى الزبون يتضمن تفاصيل المبالغ المستحقة عليه والواجبة الدفع خلال الشهر الذي تم فيه السحب، حيث يتحمل الزبون فائدة جراء تأخره في عملية التسديد، ومن الجدير بالذكر ان هذه البطاقات لها شأن كبير في التعامل في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الاوروبي، ولكنها غير منتشرة في الدول العربية[1].

1-3-5- بطاقة الشيكات:

هي بطاقة يتعهد فيها البنك على سداد الشيكات التي يحررها الزبون بشروط معينة[2].

1-4- مزايا ومخاطر البطاقات البنكية:

تتمتع البطاقات البنكية بمزايا عديدة ومتنوعة إلا أن هذا لا ينبغي وجود بعض المخاطر التي تحملها كأي وسيلة دفع، وسنحاول فيمايلي أن نلخص اهم هذه المزايا والمخاطر[3]:

جدول رقم 1: مزايا ومخاطر البطاقات البنكية

المزايا	المخاطر
-تمكن الزبون من اقتناء السلع والخدمات بدون مشقة أو عناء وفي أي مكان وزمان. تغني عن حمل النقود وتقلل مخاطر السرقة والضياع. -تمكن من الحصول على نقود فور الاحتياج اليها، في اي مكان وزمان. -تعتبر البطاقة البنكية اشهارا في حد ذاته للبنك. تضمن دوران النقود بين البنك وأطراف التعامل -تتضمن الدفع السريع للمشتريات والخدمات عبر شبكة الانترنت.	-إمكانية سرقتها، أو ضياعها، او قرصنتها واستعمالها من طرف الغير. -التسهيلات الائتمانية المبالغ فيها تساهم في توسيع عمليات الشراء دون ضوابط، وبالتالي امكانية التعرض لمخاطر عدم القدرة على السداد. -زيادة الاعطاب وعدم توفر الشبكة أحيانا يؤدي إلى فقدان ثقه الزبائن فيها

[1] خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيفان، "**العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية الحديثة**"، دار وائل لنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن عمان، ص375.

[2] سالم حسين، مرجع سبق ذكره، ص32.

[3] المرجع نفسه، ص33.

-تقدم البطاقات البنكية فرصا تنافسية كبيرة للبنوك مثل الدخول الى مجال المعاملات المصرفية الإلكترونية.	

المصدر: سالم حسين، أثر الإعلان على إستعمال وسائل الدفع في الجزائر، رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014، 2013

2- البطاقات الذكية:

أدى تطور التجارة الإلكترونية إلى تحويل أغلب البنوك وسائل الدفع إلى وسائل دفع إلكترونية ولقد تعددت هذه الأخيرة وكانت أولها البطاقات البنكية، كما ظهرت وسائل دفع حديثة أخرى:

2-1-تعريف البطاقة الذكية:

هي عبارة عن بطاقة إئتمانية تفاعلية تحمل معها إستشرافا لمستقبل البطاقات البلاستيكية، غير أنه على الرغم من توافر التكنولوجيا اللازمة لإصدارها وإستعمالها، فإنها لم تحظ بعد بالإصدار والإستعمال على نطاق واسع، تتضمن البطاقة قطعة دقيقة أو شريط إلكترومغناطيسي قابل للقراءة إلكترونيا وبمقدوره التفاعل مع وحدات الصراف الألي، أو أية أليات أخرى للقراءة، التسجيل.

ففي كل مرة يتم بها إجراء معاملة ما، يتم تحفيض خط الإئتمان المتاح بمقدار المبلغ المتعامل به وذلك من حل ذاكرة البطاقة، على أساس ذلك فإنه لاحاجة للحصول على الموافقة المسبقة لمصدر البطاقة[1].

2-2- خصائص البطاقة الذكية:

تتميز البطاقات الذكية عن غيرها من البطاقات البنكية الأخرى ب:

- عبارة عن محفظة تضمن قيما رمزية تعبر عنها بأرقام معينة توجد على شريحة البطاقة.
- تقلل فرصة التحايل والتلاعب من خلال تضمين البطاقات لبيانات أكثر و أدق تحديدا عن العميل.
- تمثل قيمة نقدية وهي تشبه النقود الورقية من حيث انها لا تتطلب تسوية نهائية[2].
- يمكن اعتبارها بطاقة شخصية أو بطاقة صحية أو يمكن إستخدامها لتأمين إجراءات التحويلات المالية، داخل شبكة الانترنت.
- إمكانية استخدامها كبطاقة ائتمانية او بطاقة خصم فوري تبعا برغبة الزبون.

[1] خالد وهيب الراوي، "**العمليات المصرفية الخارجية**"، دار المناهج لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص352.

[2] كريمة صراع، "**واقع وأفاق التجارة الإلكترونية في الجزائر**"، شهادة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص مجتمع معلومات إستراتيجية، جامعة وهران، الجزائر، 2014، ص69.

- سهولة إدارتها مصرفيا بحيث يتعذر للزبون استخدامها بقيمة اكثر من الرصيد المدون على الشريحة الإلكترونية للبطاقة.
- كما تتميز بقدرتها على تخزين الدخل البيولوجي، ويعني هذا الوسائل التي يمكن عن طريقها التعرف على السمات الشخصية للفرد مثل مسح شبكة العين أو بصمة الاصبع[1].

2-3- أنواع البطاقة الذكية:

- **البطاقات المتصلة:** وهي التي عند استخدامها يجب أن يتم اتصالها مع قارئ للبطاقات الذكي Smart Carde Reader حتى تتم عملية تحديث المعلومات وقراءتها من قبل شريحة الكمبيوتر الموجودة على البطاقة الذكية.
- **البطاقات الغير متصلة:** وهي تعتبر مفيدة جداً حيث انها تعتبر ملائمة وسريعة وهي تتطلب من المستخدم ادخال كلمة المرور واسم المستخدم صحيحين حيث تعطيها المزيد من الامن والحماية من السرقة او الاحتيال، والمعلومات المخزنة فيها مصممة بحيث تكون للقراءة فقط او لعدم الوصول اليها وذلك لإضافة المزيد من الأمن على المعلومات المخزنة فيها وتخزن المعلومات ايضا بطريقة مشفرة وايضا من الممكن ان تحتوي البطاقة الذكية على صورة حاملها في أحد اوجهها كل ذلك يعطيها المزيد من الامن والتوافق على بطاقات الاعتماد Crédit Carde لمنع السرقات والاحتيال من قبل كلى الطرفين البائع والمشتري[2].

2-4-مزايا البطاقة الذكية:

تقدم البطاقة الذكية مزايا عديدة اهمها:

1. **القدرة العالية على تخزين المعلومات:** تستطيع البطاقة الذكية اليوم احتواء ما بين(3-16) من المعلومات والقدرة وعلى معالجتها مع توقع زيادة طاقتها في المستقبل مقابل الانخفاض المتواصل في تكلفتها كما تستعمل المصارف هذه البطاقة لتجهيل العملاء بمعلومات تربطهم بالحسابات وبأرصدتها وبمعاملات المدفوعات؛
2. **تعدد مجالات الاستخدام:** أي استعمالها كبطاقة صحية للمستهلك، واستخدامها لسداد أجرة النقل وتغيير مواعيد السفر، وتستعمل كجواز سفر بالهوية، وتستخدم كوسيلة دفع عبر شبكة الانترنت؛
3. **استخدام البطاقة الذكية كمحفظة الكترونية:** يمكن استخدام البطاقة الذكية كحافظة النقود الإلكترونية وتفرغ من النقود وهذه الميزة تنفرد بها، حيث أنها تحتوي على معالج صغير للأشرطة المغناطيسية ما

[1] محمد عبد الحسين الطائي، "**التجارة الإلكترونية (المستقبل الواعد للأجيال القادمة)** "، الطبعة الأولى، دار الثقافة لنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص134.

[2] وسيم العداد، شقيري موسى، "**الخدمات المصرفية الإلكترونية**"، عمان، درا المسيرة لنشر والتوزيع، الطبعة اولى، 2012، ص181، 180.

على يقابل المبالغ النقدية، وهكذا صار بإمكان المصارف تحقيق إيرادات استعمالها في تنفيذ المعاملات اليومية حيث يقدر عدد المعاملات النقدية التي أجريت بها سنة 1993 حوالي 1. 8 ترليون.

4. **السرية والأمان:** استخدامها يعتمد على الشفرة واعتماد البيانات إذ ينتج إجراء على مثل هذه المعاملات وإيصال المعلومات المالية في بيئة مضمونة داخل شبكة للمعلومات [1].

المطلب الثاني: النقد الإلكترونية والمحفظة إلكترونية

1- النقود إلكترونية

يعد موضوع النقود الإلكترونية الحيوية إثارة للجدل في التنظيم التاريخي والاجتماعي، نظرا التغيرات والتحولات التي تعتري أشكال النقود وأنظمتها عبر الوقت، ومن هنا سوف نتطرق إلى:

1-1- تعريف النقود الإلكترونية:

إعتبر بعض الباحثين النقود الإلكترونية هي القيمة النقدية لعملة تصدر بشكل الكتروني من قبل القطاع العام أو القطاع الخاص، ويتم تخزينها في الجهاز الالكتروني، ويمكن اعتبار هذه النقود أحد أشكال الأدوات المالية الرقمية التي تقوم ببعض مهمات وظائف النقود التقليدية.

كما إعتبر البعض الاخر أن نقود الإلكترونية هي عبارة عن مستودع للقيمة النقدية، يحتفظ به بشكل رقمي، بحيث يكون متاحا للتبادل الفوري في المعاملات.

ويجب أن تكون النقود الإلكترونية قابلة للنقل وللتداول والاستفتاء وللتقسيم وللصمود أمام محاولات التزييف.

وتكون النقود الإلكترونية عبارة عن وحدات تمثل نقودا قام الشخص بشرائها ويكون بإمكانه حفظها في البطاقة أو في ذاكرة الكمبيوتر العائد للشخص. وفي الواقع، يفتح الشخص لدى المصرف حسابين واحد بالعملة النقدية، والثاني بالعملة الإلكترونية. فيقوم بتحويل امواله من حسابه الاول الى الثاني. وتكون النقود الإلكترونية عبارة عن بيانات جزافية ينتجها احد البرامج لمرة واحدة، بحيث لا يمكن ان تتطابق الارقام في الاصدارات اللاحقة، ويرسلها ذلك الشخص الى البنك للمصادقة، حيث يتم إضافة بيانات أخرى عليها، وتعاد للزبون كوحدات دفع الكترونية يحق للعميل استعمالها الدفع لدى التجار بعد تحققهم من صحتها عبر توقيع البنك الإلكتروني الموضوع عليها[2].

---

[1] زهير زواش، "**دور وسائل الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية دراسة حالة الجزائر**"، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2011، 2010، ص38.

[2] نادر عبد العزيز شافي، "**المصارف والنقود الإلكترونية**"، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس لبنان، الطبعة الأولى، 2008، ص72.

ويجب أن تتوفر في النقود الإلكترونية مواصفات اساسية اهمها: الفعالية، والأمان، و سهولة الإستعمال، والقبول على نطاق واسع وعدم كشف هوية مستخدميها وتفاصيل عملياتهم، و امكانية تعدد وتنوع استخدامها كالتسوق والبيع والشراء عبر الانترنت. وتعتبر كذلك النوع الجديد من العملة فهي البديل الإلكتروني عن النقود الورقية والمعدنية ذات الطبيعة المادية[1].

1-2- مزايا النقود الإلكترونية:

تتمتع النقود الإلكترونية رغم تعدد أشكالها بمزايا تتفوق فيها على النقود التقليدية وهذه المزايا هي:

1-2-1- التكلفة الإقتصادية المنخفضة

حيث تعتبر عملية إستخدام التحويل او التسديد إلكترونيا ارخص من إستخدام الأنظمة المصرفية التقليدية.

1-2-2- البساطة وسهولة الإستخدام

حيث لا تتطلب وجود الاجراءات التقليدية في المصارف كملء الاستمارات وغيرها ولا تعترف بالحدود الجغرافية والعوائق امام حركة الأموال.

1-2-3- السرعة في انجاز الدفع:

والتي تتم فور الانتهاء من ضغط اخر الأزرار المطلوبة على لوحة المفاتيح في الحاسوب.

1-2-4- الامان والثقة في التحويلات المالية:

والتي توفرها أجهزة خادمة تدعم بروتوكولات الحركات المالية الامنة[2].

1-3-مخاطر استخدام النقود الإلكترونية:

تواجه النقود الإلكترونية نفس المخاطر التي يمكن أن تواجهها النقود التقليدية عموما، غير ان هناك بعض المخاطر الخاصة التي يمكن أن تواجهها النقود الإلكترونية ومنها:

- تعطل اجهزة الكمبيوتر والانظمة الإلكترونية التي تقوم بحفظ وتشغيل وتحويل النقود الإلكترونية، سواء اكان التعطيل تلقائيا او بفعل اعمال جرمية، فيروسات تخريبية عبر شبكة الانترنت.

- استخراج نسخ مزيفة عن النقود الإلكترونية، بعد معرفة تفاصيل النقود الاصلية بصوره غير مشروعة.

- سرقة هذه النقود عبر الدخول غير المشروع الى اجهزة او أنظمة الحساب الشخصي المحفوظ على اجهزة الكمبيوتر عن طريق ما يعرف بفك التشفير غير المشروع.

---

[1] دويني مختار، "**وسائل الدفع الإلكتروني ومدى مساهمتها في تطور التجارة إلكترونية في الجزائر**"، مجلة القانون العام الجزائري المقارن، المجلد 04، العدد01، جوان2021، جامعة مولاي طاهر، سعيدة، الجزائر، ص197.

[2] أكرم حداد، مشهور هذلول، "**النقود والمصارف**"، الطبعة الثانية، 2008، الأردن، عمان، ص59.

وتعتبر الأنظمة المشفرة خط الدفاع الأول للنقود الإلكترونية، ومن اهم اجراءات أمان لهذه النقود، وهي تعتمد على معادلات رياضية تسمى خوارزميات ومفاتيح خاصة، تستخدم في حفظ وتشغيل النقود الإلكترونية.[1]

2- المحفظة الإلكترونية

2-1-تعريف المحفظة الإلكترونية

هي برنامج يقوم المستخدم بتنزيله في جهازه الحاسوبي ويخزن به رقم بطاقته الحسابية ومعلوماته الشخصية وعند التسوق عبر الانترنت وفي المواقع التي تقبل الحافظة الإلكترونية، يقوم المشتري بالضغط على حافظته الإلكترونية لتقوم بتعبئة النموذج بشكل أتوماتيكي ومن اهم الشركات للحافظة الإلكترونية شركات فيزا، ماستركارد وغيرها[2].

2-2-خصائص المحفظة الإلكترونية:

يمكن استنتاج الخصائص الرئيسية التي تميز للمحافظ الالكتروني كما يلي:

- المحافظ الإلكترونية تعطي حلا متطورا للدفع بمبالغ صغيرة. وعليه يمكن التخلص من اسعار معالجة الشيكات وباقي وسائل الدفع الورقية في كل عملية او صفقة تجارية ذات المبالغ الصغيرة.
- تسمح بتخفيض عمليات الدفع بالنقود. وبالتالي التخلص من تكاليف المعالجة.
- هي وسيلة ملائمة تماما للصفقات التجارية لما توفره من سرعة في العمل.
- تستعمل للدفع بمبالغ المحفظة الصغيرة[3].

المطلب الثالث: الشيكات الإلكترونية والتحويلات الإلكترونية

ايضا من وسائل الدفع الإلكترونية التي ظهرت حديثا التي تتميز بطابعها الالكتروني نجد منها الشيكات الإلكترونية والتحويلات المالية التي تستخدم في التجارة الإلكترونية بشكل عام وفي العمليات البنكية والمصرفية بشكل خاص من اجل تسوية المدفوعات.

1-الشيك الالكتروني:

1-1- تعريف الشيك الإلكتروني:

هو عبارة عن وثيقة الكترونية تحمل التزاما قانونيا هو نفسه الالتزام في الشيكات الورقية. ويحمل نفس البيانات الاساسية. ولكن يكتب بطريقة الكترونية كحساب او المساعد الرقمي الشخصي، او المحمول، ويتم

[1] نادر عبد العزيز شافي، مرجع سبق ذكره، ص73.

[2] محمود نور صالح الجداية، مرجع سبق ذكره، ص243.

[3] غنام الشريف محمد، "**محفظة النقود الإلكترونية**"، دار النهضة العربية، مصر، 2003، ص12.

التوقيع الكترونيا، ويعد الشيك الالكتروني بمثابة وثيقة الكترونية تحتوي ضمنا على بيانات معينة مثل: (رقم الشيك، اسم الدافع، رقم حسابه، اسم مصرفه، اسم المستفيد، القيمة التي ستدفع، وحدة العملة المستعملة، تاريخ الصلاحية، والتوقيع الالكتروني للدافع) [1].

ولعل الشيك هو أكثر الاوراق التجارية التي يمكن الاستفادة منه في مجال تقنية المعلومات والمعالجات الإلكترونية[2].

1-2-مميزات الشيك الالكتروني:

تتميز الشيكات الإلكترونية بمجموعة من السمات اهمها:

- تصرف الشيكات الإلكترونية في دفع الصفقات الإلكترونية بجميع انواعها.
- دفتر الشيكات الإلكتروني دفتر أمن مقارنة بدفتر الشيكات العادي ولا يختلف كل منهما عن الاخر اذ انهما يحققان الهدف والوظيفة نفسها.
- يؤدي الشيك الالكتروني الى تقليل عمليات الاحتيال والنصب اتجاه البنوك والمستفيدين وغيرهم من خلال التأكد من كافة بيانات الشيك لدى نقاط التعامل به، ويحمى الاطراف المتعاملة من التحايل باستخدام شيكات مزودة او بدون مؤونة او عدم كفاية مؤونتها.
- يتم تسوية المدفوعات من خلال الشيكات الإلكترونية في 48ساعة بالمقارنة بالشيكات العادية و التي يتم في وقت اطول من خلال غرفة المقاصة.
- لا يشترط توافر كل من الطرفين على حسابات بنفس البنك الذي يقوم بعملية المقاصة، لان ظهور نظام المقاصة الآلية أعطى امكانية إجراء المقاصة بين البنوك بعيدا عن الاجراءات اليدوية.

1-3-مزايا الشيكات الإلكترونية:

- تقلص من تكلفة الادارة والدفع وتسوية المدفوعات.
- دفتر الشيك الالكتروني يحقق الوظائف نفسها التي يقوم بها الشيك العادي.
- تسوية المدفوعات من خلال الشيكات الإلكترونية في 48ساعة فقط بالمقارنة مع الشيكات العادية و التي يتم تسويتها في وقت اطول[3].

---

[1] بشير العملاق، التسويق الإلكتروني، "**دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع**"، الطبعة العربية، عمان، الأردن، 2010، ص149، 148.

[2] محمد مصطفى، محمد عمر، "**النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكتروني في العمليات المصرفية**"، مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية، ص1482.

[3] شيباني ريان، بن راس نجمة ريان، "**أثر وسائل الدفع الإلكتروني على الأداء المالي للبنك دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**"، مذكرة مقدمة لإكتمال متطلبات شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2022، ص18، 10.

1-4-إجراءات إستخدام الشيك الالكتروني:

تتضمن دورة اجراءات استخدام الشيك الالكتروني على الخطوات التالية:

الخطوة الاولى: اشتراك المشتري لدى جهة التخليص في الغالب تكون البنك حيث تم فتح حساب جاري بالرصيد الخاص بالمشتري او يتم الاتفاق على الصرف خصما من حساب المشتري باي حساب جاري متفق عليه، ويتم تحديد توقيع إلكتروني للمشتري وتسجيله في قاعدة بيانات جهة التخليص.

الخطوة الثانية: اشتراك البائع لدى جهة التخليص فيها حيث يتم ايضا فتح الحساب الجاري أو بالربط مع اي حساب جاري للبائع ويتم للبائع ثم تحديد التوقيع الالكتروني للبائع وتسجيله في قاعدة البيانات جهة التخليص.

الخطوة الثالثة: فيها ايضا يقوم المشتري باختيار السلعة او السلع التي يرغب في شرائها من البائع المشترك لدى شركة التخليص ويتم تحديد السعر الكلي والاتفاق على اسلوب الدفع.

الخطوة الرابعة: يقوم المشترك بتحرير شيك الكتروني ويقوم بتوقيعه وبالتوقيع الالكتروني المشفر، ثم يقوم بإرسال هذا الشيك بالبريد الالكتروني المؤمن للبائع.

الخطوة الخامسة: يقوم البائع باستخدام الشيك الالكتروني الموقع من المشتري ويقوم بالتوقيع عليه كمستفيد بتوقيعه الالكتروني المشفر ويقوم بإرساله الى جهة التخليص.

الخطوة السادسة: تقوم جهة التخليص بمراجعة الشيك والتحقق من صحة الارصدة والتوقيعات وبناء على ذلك تقوم بإخطار كل من المشاري والبائع بتمام اجراء المعاملة المالية[1].

2-التحويلات المالية الإلكترونية

2-1-تعريف التحويلات المالية الإلكترونية:

يقصد بنظام التحويلات الإلكترونية هو عملية منح الصلاحية لمصرف ما للقيام بحركات التحويلات المالية الدائنة أو المدينة إلكترونيا من حساب مصرفي إلى حساب مصرف اخر. ويساعد هذا النظام عملاء المصرف على تسديد المدفوعات من خلال بنوكيم ودون الحاجة إلى إستخدام الحواسيب المالية، أو البطاقات، كما ويساعد هذا النظام المصارف نفسها في إجراء التحويلات بطريقة أمنة وسهلة الإستخدام وعالية الموثوقية وتتم عادة عملية التحويل من خلال مقاصة ألية، ومجموعة من البروتوكولات المالية الإلكترونية الامنة والتي تضمن الحفاظ على خصوصية البيانات وسلامتها وتحقق من وصولها إلى الجهة المطلوبة [2].

[1] محمد حسين الوادي، بلال محمود الوادي، "**المعرفة والإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها المعاصرة**"، دار الصفاء لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عملن، 2010، ص86، 85.

[2] أكرم حداد، مشهور هذلول، مرجع سبق ذكره، ص60.

المطلب الرابع: العوامل المساعدة على نجاح انظمة الدفع الالكتروني.

لابد من وسائل لجذب المستهلكين والتجار لاستخدام تقنية معيّنة في عملية الدفع الإلكتروني عبر الشبكات وخاصة شبكة الانترنت ومن العوامل التي تؤدي الى انتشار طريقة الدفع الكترونيا بشكل واسع ما يلي:

1-الاستقلالية: حيث هناك العديد من الطرق التي تتطلب إعادة برامج خاصة من أجل استخدام وتنفيد عملية الدفع الإلكتروني من قبل التاجر والمستهلك، تعتبر هذه الطرق التي تحتاج إلى إعداد برامج خاصة غير منتشرة بشكل واسع.

2-التطابقية: ان من المهم في عملية الدفع الإلكتروني ان يتم تنفيذها من مختلف انظمة التشغيل ومختلف انواع الحسابات تلك التي تتطلب انظمة تشغيل معينة او أجهزة معينة لتنفيذ عملية الدفع الإلكتروني تعتبر غير واسعة الانتشار بين التجار والمستهلكين.

3-الامن والحماية: مدى الأمن في نقل البيانات وتنفيذ عملية الدفع مهمة جدا لقياس مدى فعالية عملية الدفع الإلكتروني. حيث انه إذا كانت المخاطر للمشتري او البائع عالية في عملية الدفع الإلكتروني فإن هذا يؤدي الى عدم انتشار هذه الطريقة بشكل واسع.

4-الرسوم والتكلفة: حيث انه كلما زادت العمولة المستخدمة لطريقة الدفع فإن ذلك يؤدي إلى عدم انتشارها بشكل واسع. وايضا الرسوم والعمولة التي يتم تحصيلها عند استخدام طرق الدفع الالكتروني تؤدي إلى عدم استخدامها وخاصة في المشتريات البسيطة قليلة التكلفة.

5-سهولة الاستخدام: ان طريقة بطاقة الاعتماد مستخدمة بشكل واسع وكذلك لسهولة استخدامها من قبل كل الاطراف.

6-مدى انتشارها: حتى تكون طريقة الدفع الإلكترونية ناجحة لابد من استخدامها من قبل اعداد كبيرة من التجار والمستهلكين على حد سواء.

7-نمو الأنترنت: نمو الأنترنت يعد عاملا أساسيا لتطور ونجاح وسائل الدفع الإلكترونية باعتبارها البيئة الملائمة لتداول هذه الوسائل خاصة التجارة الإلكترونية التي تتم على هذه الشبكة والتي يجرى الدفع فيها بالطرق الإلكترونية، وعليه فنمو شبكة الأنترنت وانتشارها يساعد في انتشار الوسائل الإلكترونية وبالتالي تطورها ونجاحها[1].

[1] عبد الرحيم وهيبة، "**تقييم وسائل الدفع الإلكترونية ومستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجودها**"، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد02، جانفي2010، تمنراست، ص189، 188.

المبحث الثالث: مفاهيم حول الأداء المالي للبنوك التجارية

يعتبر الأداء المالي من المواضيع التي تحدد درجة تطور المؤسسات وكفاءتها، حيث تسعى المؤسسات إلى الاستمرارية وتحقيق البقاء والنمو، وذلك عن طريق تميز منتجاتها وتحسين أدائها، وعليه سنتناول في هذا المبحث المفاهيم الأساسية للأداء المالي، أهميته وأهدافه والعوامل المؤثرة.

المطلب الاول: مفهوم الاداء المالي

لقد عرف مفهوم الأداء المالي اختلافا كبيرا بين مختلف الباحثين والعلماء الاقتصاديين، بسبب التغيرات التي في الفكر الاقتصادي، وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الأداء المالي في البنوك التجارية

1-تعريف الأداء المالي:

يتمثل الأداء المالي في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة، فلأداء المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي توفير السيولة اللازمة لتسديد ماعليها من إلتزامات و تحقيق معدل مردودية بتكاليف منخفضة[1].

ويعرف أيضا على أنه مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في إستخدام الموارد المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية[2]،

كما يعرف كذلك هو قدرة المؤسسة على الإستغلال الأمثل لمواردها في الإستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل ثروة[3].

من خلال التعاريف السابقة نستخلص بأن الأدء المالي هو التشخيص لوضعية المؤسسة لمعرفة مدى إستغلالها لمواردها المتاحة، وإكتشاف الطغارات وتداركها ويتم ذلك بإستخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف المسطرة ومقارنتها بما حقق فعلا.

1-2-خصائص الأداء المالي:

يتميز الأداء المالي بالخصائص التالية:

- الأداء المالي أداة تعطي صورة واضحة على الوضع المالي القائم في المؤسسة الإقتصادية.

---

[1] نعمان محصول، "**تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة 2018-2013**"، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، المجلد03، العدد02، ديسمبر، 2019، ص123.

[2] عبد الوهاب ددان، رشيد حفصي، "**تحليل أداء المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العالمي التمييزي للفترة، 2011، 2006**"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد07، العدد02، رغاية الجزائر، 2014، ص24.

[3] سباع أحمد صالح، محمد البشير بن عمر، "**فعالية مبادئ الحكومة في تحسين الأداء المالي للمؤسسة، دراسة حالة المجتمع الصناعي صيدال**"، مجلة للبحوث في العلوم السياسية والمحاسبة، مجلد03، العدد01، 2018، ص150.

- الأداء المالي أداة تدرك الإنحرافات والمشاكل التي قد تواجه المؤسسة وتحديد مواطن القوة و الضعف.
- يعتبر أداة لتحفيز العاملين والإدارة في الشركة لبدل المزيد من الجهد لهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها.
- يعد وسيلة جذب المستثمرين لتوجه للإستثمار في المؤسسة.
- أداة أساسية وفعالة لتحقيق أهداف المؤسسة [1].

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الاداء المالي.

1- أهمية الأداء المالي

- اعداد لتحديد الوضع المالي الحالي لنشاط تجاري في وقت معين ولمعالجه الثغرات والمشاكل والعقبات التي قد تنشيء في سياق العمل كما انه يحفزنا على اتخاذ قرارات استثمارية وتوجيه اعمالنا في اتجاه ناجح.
- المساعدة على اتخاذ القرارات لا سيما الاستراتيجية منها.
- متابعة ومعرفة نشاط البنك وطبيعته.
- متابعة ومعرفة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة.
- الوقوف على مدى كفاءة الوحدات والاقسام على القيام بوظائفها.
- المساعدة في اجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير بيانات المالية[2].
- الكشف عن الخلل الذي قد يحصل فيها عملية التخطيط المالي للبنك لاقتراح الحلول لذلك.
- المدى على تحقيق البنك لأهدافه المنشودة.
- مساعدة متخذي القرار في اشرافهم وتوجيههم في سير جميع العمليات داخل البنك.
- يعد جزء من عملية الرقابة الداخلية للبنك[3].

2-أهداف الأداء المالي

تعددت أهداف الأداء المالي نظرا لتعدد امتداد اثاره على كامل المؤسسة وعلى جوانب نشاطها ووظائفها ويمكن حصرها فيما يلي:

[1] محمد محمود الخطيب، "**الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**"، الطبعة الأولى، دار الحامد لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص46.

[2] عميروش بو الشلاغم، "**دور وتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد01، جامعة قسنطينة، جوان 2020، ص187.

[3] ضويفي حمزة، "**فعالية تطبيق مبادئ الحكومة في دعم الإفصاح وأثرها على الأداء المالي**"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2015، ص28.

- **التوازن المالي:** وهو هدف تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس استقرار المؤسسة المالي، في لحظة معينة توازن بين رأس المال الثابت والاموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات استخدامات الأموال ومصادرها.
- **نمو المؤسسة:** يعتبر نمو المؤسسة عامل أساسي من عوامل تعظيم قيمتها ولهذا فإن قرارات النمو تتميز بأنها قرارات إستراتيجية، فالنمو وظيفة إستراتيجية جد هامة للمؤسسة، وهي ظاهرة تعكس مدى نجاح ونجاعة استراتيجياتها المتعلقة بجانب التطور، التوسع والاستمرار.
- **الربحية والمردودية:** تمثل الربحية نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات، وتقيس مدى كفاءة وفعالية إدارة المؤسسة في توليد الارباح، فهي تعبر عن العلاقة التي تربط الارباح برقم الاعمال في المؤسسة وتهدف هذه الأخيرة من قياس الربحية تقدير قدرة المشروع على الكسب ومدى كفايته في تحقيق الارباح الصافية من النشاط العادي الذي تمارسه المؤسسة.
- **السيولة:** تقيس السيولة بالنسبة للمؤسسة قدرتها على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، أي قدرتها على تحويل الاصول المتداولة المخزونات والقيم القابلة للتحقيق إلى اموال متاحة بسرعة، فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المؤسسة إلى العجز وعدم قدرتها على الوفاء أو مواجهة إلتزاماتها وتأدية بعض المدفوعات، ويقيس هذا المتغير قدرة أصول المؤسسة المتداولة على تغطية خصومها المتداولة.
- **توازن الهيكل المالي للمؤسسة:** يعني أن الموارد الدائمة تغطي الاستخدامات الثابتة والأصول المتداولة تغطي الموارد القصيرة الأجل، وذلك من أجل ضمان حقوق المقرضين وعدم وقوع المؤسسة حالة العسر المالي، أي أن التكلفة المالية تلعب دورا مهما في التخصيص الأمثل للموارد المالية[1].

المطلب الثالث: عوامل ومعايير الاداء المالي.

1-عوامل الأداء المالي.

1-1-العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي

نلخص اهم العوامل الداخلية المؤثرة في الاداء المالي في:

- **الهيكل التنظيمي:** يؤثر الهيكل التنظيمي على الاداء المالي من خلال تقسيم المهام المسؤوليات المتعلقة بالوظيفة المالية. ومن ثم تحديد الأنشطة وتخصيص الموارد اللازمة لها. فضلا عن تأثير طبيعة الهيكل التنظيمي على اتخاذ القرارات المالية ومدى ملائمتها للأعداد المالية المسطرة ومتى تصحيحها لطبيعة الانحرافات الموجودة.

[1] صفية يخلف، "**أهمية مراقبة التسيير كآلية لتحسين الأداء المالي في ظل تطبيق مبادئ حكومة المؤسسات**"، ملتقى وطني حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة02، الجزائر، يوم25 أفريل، 2017، ص8.

- **المناخ التنظيمي:** ويقصد به مدى وضوح التنظيم في المؤسسة وادراك العاملين علاقة اهداف المؤسسة وعملياتها وانشطتها بالأداء المالي. حيث اذا كان المناخ التنظيمي مستقر فانه منطقيا تضمن سلامة الاداء المالي بصورة ملحوظة وايجابية. كذلك جودتي المعلومات المالية وسهولة سيلانها بين مختلف الفروع والمصالح وهذا ما يضفي الصورة الجيدة للنشاط المالي وبالتالي الاداء المالي.
- **التكنولوجيا:** يقصد بها تلك الاساليب والمهارات الحديثة التي تخدم الاهداف المكتوبة كتكنولوجيا الانتاج حسب الطلب، وتكنولوجيا التحسين المستمر. . . الخ، لذلك وجب على المؤسسة الاقتصادية ان تولي اهتماماتها الكبيرة بالتكنولوجيا المستخدمة والتي يجب ان تنسجم مع الاهداف الرئيسية لها وذلك عن التكيف والاستيعاب لمستجداتها بهدف الموائمة بين التقنية والاداء المالي. مما يضعها امام حتمية تطوير هذا الاخير بما يلائم التكنولوجيا المستخدمة.
- **حجم المؤسسة:** قد يؤثر حجم المؤسسة وتصنيفها على الاداء المالي بشكل سلبي. فكبر حجم المؤسسة بشكل عائق للأداء المالي. لأنه في هذه الحالة تصبح الإدارة اكثر تعقيدا وتشابكا. وقد يؤثر ايجابا من ناحية ان اكبر حجم المؤسسة يتطلب عددا كبيرا من المحليين الماليين. مما يساهم في رفع جوده الاداء المالية لها وهذه الحالة المضطربة اكثر واقعية[1].

1-2-العوامل الخارجية المؤثرة على الاداء المالي.

العوامل الخارجية التي تؤثر في الاداء المالي للبنك تقسم الى:

- **البيئة القانونية والسياسية:** اي الظروف السياسية للبلد الذي يقيم فيه البنك والقوانين المنظمة للعمل المصرفي في هذا البنك.
- **البيئة الاقتصادية:** وتشمل طبيعة النظام الاقتصادي والموارد المتاحة في البلد وكذلك المناخ الاستثماري والفرص الاستثمارية المتوفرة.
- **البيئة الاجتماعية:** وهي العادات والتقاليد والمعتقدات التي يؤمن بها الافراد والمستوى الوعي والثقافة التي تؤثر في قرارات الافراد الخاصة بالتعامل مع طبيعة الأنشطة المصرفية والخدمات التي تقدمها للبنوك.
- **السوق:** يؤثر السوق في الاداء المالي عن طريق قانوني الغرض والطلب، فان تمييز السوق بالانتعاش وكثرة الطلب سيؤثر على الاداء المالي، اما في الناحية العسكرية نلاحظ تراجع في الاداء المالي.

المنافسة: تعتبر المنافسة سلاح ذو حدين بالنسبة للأداء المالي في المؤسسة، فنراها قد تعتبر المحفز لتعزيزه عندما تواجه المؤسسة تداعيات المنافسة فتحاول جاهدة لتحسين صورتها ووضعها المالي عن طريق

[1] نويلي نجلاء، "**إستخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين أداء المالي للمؤسسة الإقتصادية**"، جامعة محمد لخضر، بسكرة، الجزائر، 2014، ص153، 151.

أدائها المالي لتواكب هذه التداعيات، اما في الحالة العكسية ان لم تكن اهلا لهذه التداعيات فإن ذلك سيؤدي الى تدهور الاداء المالي[1].

2- معايير الاداء المالي:

من المهم تحديد نسب معيارية تستخدم في متابعة تغير النسب المالية لمؤسسة لأن الحكم على طبيعة تغيرها عبر الوقت يعتمد على قابلية المستفيدين منها على مقارنتها على معيار معين وهناك أربعة انواع رئيسية من النسب المعيارية:

2-1-المعايير التاريخية للمؤسسة: و تعتمد هذه المعايير على أداء منظمات الاعمال للسنوات السابقة، اذ تمكن المحلل من حساب النسب المالية، وأهمية هذا المعيار تستمد من فائدته في إعطاء فكرة عن الاتجاه العام والكشف عن مواضيع الضعف والقوة. وبيان الوضع المالي الحالي مقارنة بالسنوات السابقة.

2-2-المعايير المطلقة: وتؤخذ هذه المعايير شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المؤسسات وتقاس بها النسب ذات العلاقة في المؤسسة معينة مثل نسبة التداول مرة والنسبة السريعة مرة[2].

2-3-المعايير القطاعية(الصناعية): تستمر هذه المعايير الى معدل أداء مجموعة من المؤسسات في القطاع الواحد اي مقارنة النسب المالية للمؤسسات المساوية لها في الحجم وطبيعة النشاط، ويستفاد منها بدرجة في عملية التحليل لأنها مستمدة من القطاع ذاته.

2-4-المعايير المستهدفة: هذه المعايير تعتمد على نتائج الماضي مقارنة بالسياسات والإستراتيجيات والموازنات كذلك الخطط التي تقوم المؤسسات بإعدادها، اي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المحققة فعل من فترة زمنية ماضية ويستفاد منها في تحديد الإنحرافات من أجل إتخاذ الإجراءات التصحيحية لها.

2-5-المرونة: يتعلق التبادل بالمقياس وليس بالأداء لان الفرد يتغير او يخضع لتقلبات[3].

المطلب الرابع: طرق تقييم الأداء المالي:

يعتبر تقييم الأداء المالي موضوع ذات أهمية كبيرة لدى الباحثين في مجال الإدارة المالية لأنه يكسب بالضرورة النتائج المنتظرة تحقيقها من قبل المؤسسة من وراء كل نشاط تقوم به، مما يضمن لها البقاء والإستمرارية في إقتصاديات الأعمال و نتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم تقييم الأداء المالي و نسبة مالية.

---

[1] حيدر عباس، "**إيطار مقترح لتطبيق الموازنة الصفرية لتطوير الأداء المالي**"، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والإقتصادية، العدد الأول، العراق، 2017، ص 11، 10.

[2] علاء فرحان طالب، "**الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي**"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص73-74.

[3] أسعد حميد العلى، "**الإدارة المالية**"، دار النشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الثالثة، 2013، ص78.

1-مفهوم تقييم الأداء المالي:

يمكننا تلخيص أهم التعاريف المقدمة لتقييم الأداء المالي فيما يلي:

يعرف تقييم الأداء المالي على أنه قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقة وتقديم حكما على إدارة الموارد البشرية و المالية المتاحة للمؤسسة و هذا لخدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالمؤسسة [1].

يمكن تعريفه أيضا: على أنه أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية حيث يوفر للإدارة معلومات وبيانات تستخدم في قياس و تحقيق أهداف المنشأة و التعرف على إتجاهات الأداء فيها [2].

كما أنه يعتبر قياس أداء الأنشطة الوحدات الإقتصادية متجمعة بالإستناد إلى النتائج التي حققتها في نهاية الدورة المحاسبية التي عادة ما تكون سنة تقويمية واحدة، بالاضافة الى معرفة الاسباب و العراقيل في عدم تحقيق الاهداف مع طرفي حلول و طرق لحل تلك الأسباب و العراقيل[3] .

يعرف تقييم الأداء المالي للبنوك على أنه عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات المحاسبية وغيرها، للوقوف على الحالة المالية للبنك و تحديد الكيفية التي أديرت بها موارده خلال فترة زمنية[4] .

فمن خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن تقييم الأداء المالي هو عملية رقابية يتم من خلالها قياس مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المالية ومقارنة ما تم تحقيقه مع ما كان مخطط له من أهداف هذا من جهة ومن جهة أخرى يمكن للوقوف على الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة من أجل الوصول إلى أداء جيد في المستقبل.

2- مؤشرات تقييم الأداء المالي:

يعد إختيار مؤشرات الأداء من أهم مراحل عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية، فهي تتطلب التحديد الواضح و الدقيق لمدلولات المؤشرات المستخدمة في التقييم و طرق حسابها .

---

[1] نصر الدين بن نذير أيوب شمال، "**لوحة القيادة لتقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**"، المؤتمر الوطني الاول حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات و تفعيل الابداع، جامعة البليدة، الجزائر يوم 25 افريل 2017 ص 50.

[2] حسين وهيبة، رمضان محمد، البشير أبراهيم فضل المولى، "**أثر استراتيجية التميز في الأداء المالي للمصارف التجارية**"، مجلة العلوم الإقتصادية جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، السودان، العدد 02، 2014، ص114.

[3] كرومي آسيا، "**تقييم أداء البنوك التجارية بواسطة النسب المالية**"، دراسة تطبيقية، خلال الفترة (2005-2014)، مجلة البشائر الإقتصادية، العدد 05، 2016/06/01، ص 135 بتصرف.

[4] محمد جموعي قريشي، "**تقييم أداء المؤسسات المصرفية من مجموعة البنوك الجزائرية**"، مذكرة ماجستير غير منشور، تخصص مالية، جامعة ورقلة 1994، 2000، ص90.

2-1- مؤشرات الربحية:

تعد هذه النسب من أهم النسب المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك التجارية إذ أن هذه النسب تمكن من قياس قدرة البنك التجاري على تحقيق عائد نهائي صاف على الأموال المستثمرة، و ذلك يعني أن هذه النسب تركز على الربح الذي يعد المحور الفعال في إستمرار البنوك التجارية و توسيعها، من خلال الدور الرائد و الأساس للأرباح المحصلة في تحقيق النمو المستمر للبنك مما يعزز قدرتها على البقاء و على المنافس، و ضمان الإستقرار من خلال تعزيزها لثقة الزبائن و المتعاملين مع البنك التجاري، و تتمثل هذه النسب فيما يلي[1]:

2-1-1-معدل العائد على حق الملكية ROE:

هو مقياس الأداء الداخلي لقيمة المساهمين، و هو إلى حد بعيد المقياس الأكثر شيوعا للأداء، لأنه يقترح تقييما مباشرا للعائد المالي للإستثمار المساهم، أي أن حسابه متاح بسهولة للمحللين بالإعتماد فقط على المعلومات العامة، و يسمح بالمقارنة بين البنوك المختلفة، كما تقوم هذه النسبة بقياس العائد المتحقق على إستثمار أموال المالكين، كما تقيس مدى تحقيق الهدف الذي يسعى إليه البنك من إستثمار أموالهم و تعد معيارا لتعظيم الثروة، فكلما كان العائد على حقوق الملكية....دل ذلك على أن الأداء الإداري (إدارة الأصول و الخصوم في البنك) أفضل و مع ذلك قد يكون العائد المرتفع على حقوق الملكية ناتجا عن الديون (الواقعة المالية) أو العائد المرتفع على الأصول، و يحتسب معدل العائد على حقوق الملكية بقسمة صافي الربح الوارد في قائمة الدخل على متوسط إجمالي حقوق الملكية و تعتبر النسبة المثالية لمعدل العائد على حقوق الملكية أكبر من 15 %، حيث يمكن كتابته بالعلاقة التالية:

$$ROE = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع حقوق الملكية}}$$

2-1-2-معدل العائد على الأصول ROA:

يوضح هذا المؤشر كل دينار من الأصول كم حقق من ربح، لذا فإرتفاع قيمة هذا المؤشر يدل على الإدارة المثلى للأصول و التوظيف الكفئ المصادر المالية عن طريق المفاضلة المدروسة و الممتازة لأوجه الإستخدامات الأكثر ربحية، كما يظهر هذا المؤشر قدرة البنك على الحصول على ودائع بتكلفة معقولة و

[1] أمينة بن جدو، مسعود ميهوب، "**تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية بإستخدام النسب المالية (دراسة تحليلية) بين 2010-2019**"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية و الإدارية، المجلد 4 / العدد 2، ديسمبر 2020 ص 237 .

استثمارها في استثمارات مربحة، و يحتسب معدل العائد على الاصول بقسمة صافي الربح الوارد في قائمة الدخل على متوسط إجمالي الاصول و تكون على شكل نسبة مئوية، و تعد النسبة المثاليةأكبرمن1%[1].

و يمكن كتابته بالعلاقة التالية:

$$\text{ROA} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

2-2- نسب السيولة:

تعرف السيولة البنكية بأنها مجموع الأوراق النقدية و العملات بالبنوك المركزية التي تحتفظ بها مؤسسات الإئتمان .

كما يمكن أن تعرف السيولة على أنها قدرة البنك على تحويل تعهداته إلى نقد حاضر عند الطلب، بمعنى أن العميل يستطيع أن يسحب نقدا بإستخدام ودائعه لدى البنك على الإيفاء بإلتزاماته و الدفع نقدا عند الطلب لتغطية ما يطلب المودعون من مسحوبات، بل يجب أن يترتب على عملية تحويل الأصل إلى نقد حاضر يحمل البنك نفقات أو تعرضه لخسائر.و من أهم هذه النسب [2]:

2-2-1- نسبة النقدية الى الاصول (معامل السيولة):

هي أحد المؤشرات المهمة في تقييم سيولة البنك و التي تقيس الاصول السائلة من النقد و شبه النقد مقارنة باجمالي الالتزامات و تعهدات البنك للعملاء عن القروض، و أن ارتفاع النسبة عن المعيار المحدد يعني ضمانا اضافيا في دعم سيولة البنك، و أن انخفاضها يعني عدم كفاءة السيولة في البنك و قد يؤدي الى العسر المالي و تحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\textbf{نسبة النقدية الى الأصول} = \frac{\text{النقدية وشبه النقذية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

2-2-2- نسبة النقدية الى الودائع (الرصيد النقدي):

و هي نسبة جديدة النقدية لدى البنك (نقدية الصندوق و لدى البنك المركزي...) الى مجموع ودائعه، و تقيس هذه النسبة قدرة الاحتياطات الاولية لمواجهة سحوبات الرصيد النقدي كلما زادت مقدرة البنك على

---

[1] بودشية ريمة، كحول محمد يزيد، "**تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية من حيث الربحية و السيولة (دراسة إحصائية 2016-2019)**"، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 21 العدد2 سنة 2021، ص 138 -139.

[2] زاهية العراف و فرجات عباس، "**تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية في ظل قيد السيولة**"، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، دراسة إقتصادية، مج (16)، ع (33)، جامعة زيان عاشور، الجلفة الجزائر، 2018، ص 355 .

تأدية التزاماته المالية في مواعيدها المتفق عليها أي أن هناك علاقة طردية بين نسب الرصيد النقدي و السيولة[1].

و نحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\textbf{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقدية وشبه النقذية}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

2-2-3- نسبة الاحتياطي القانوني:

و تصل نسبة رصيد نقدية البنك لدى البنك المركزي الى مجموع ودائعه و تقارن مع التي يفرضها البنك المركزي على البنوك و المتعلقة بوجوب احتفاظ البنوك برصيد نقدي سائل يوازي هذه النسبة من ودائعها، و تعتبر نسبة الاحتياطي القانوني احدى ادوات السياسة النقدية المهمة في التأثير على حجم الائتمان فإذا أراد البنك المركزي التوسع في حجم الائتمان الممنوح في الاقتصاد القومي فإنه يقلل نسبة الاحتياطي القانوني و العكس بالعكس .

و يبقى القانون أنه كلما زادت نسبة الإحتياطي القانوني زادت مقدرة البنك التجاري على الوفاء بإلزماته المالية المترتبة عليه لاسيما في الظروف الغير الإعتيادية و أوقاف الأزمات و التي تعجز فيها الأرصدة الموجودة لدى البنوك التجارية على سداد الإلتزامات المالية، و بهذه النسبة يكون تقييم مدى إلتزام البنك بها[2].

و تحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\textbf{نسبة الإحتياطي القانوني} = \frac{\text{الأرصدة لدى البنك المركزي}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

2-2-4-نسبة السيولة الجارية:

و هي التي يتم حسابها بقسمة الأصول السائلة في البنك و هي النقد و شبه النقد المتاح إلى إجمالي الإلتزامات، و تبين قدرة البنك على تسديد التزاماته من أصوله السائلة .

$$\textbf{نسبة السيولة الجارية} = \frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{إجمالي الخصوم}}$$

---

[1] دريد كامل آل شهيب، "**إدارة العمليات المصرفية**"، دار السيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، ط1، عمان، الأردن، 2015، ص 93-94.

[2] علاء فرحان طالب حسن العليلي، "**إختبارات الضغط المصرفي (التصميم، السيناريوهات، التطبيقات، العمليات)** "، دار الأيام للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2019.ص90، ص91.

2-2-5- نسبة الودائع الجارية إلى الودائع الإدخارية و الآجلة:

تساعد هذه النسبة على تحديد إحتياجات البنك النقدية السائلة و ذلك بناء على حجم الودائع الجارية و التي تمثل أكثر أنواع الودائع من حيث عملية السحب و الإيداع و التقلب المستمر.

و كلما زادت نسبة الودائع الجارية إلى الودائع الآجلة و الإدخارية زادت الحاجة إلى زيادة الأرصدة السائلة، و العكس صحيح [1].

و تحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\textbf{نسبة الودائع الجارية الى إجمالي الودائع الإدخارية والآجلة} = \frac{\text{إجمالي الودائع الجارية}}{\text{إجمالي الودائع الإدخارية و الآجلة}}$$

2-2-6- نسبة السيولة العامة

$$\textbf{السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول}}{\text{مجموع الخصوم-رأس المال}}$$

2-3- مؤشرات مخاطر الإستثمار:

من المعروف أن أي قرار إستثمار يصحبه مخاطرة حول العائد الممكن تحقيقها من هذا الإستثمار، أو شي من عدم التأكد، و ذلك بسبب غياب معلومات دقيقة خاصة بالمتغيرات التي قد تحدث، فعدم التاكد يعني وجود وجود حالة من الجهل التام بالمستقبل و إحتمالات حدوث النتائج غير معروفة بتاتا من قبل متخذي القرارات، أما مصطلح المخاطرة فيدل على أن متخذي القرارات على معرفة جزئية و لو في نطاق محدود حول إحتمال حدوث النتائج، و يمكن إدراج هم النسب التي يمكن أن تقيس المخاطر الرئيسية للبنوك فيما يلي:

2-3-1-مخاطر الإئتمان:

حيث توضح المخاطر الناجمة عن فقدان كل أو جزء من الفوائد المستحقة أو أصل الدين أو كليهما معا.

$$CR = \frac{\text{مخصصات خسائر القروض}}{\text{إجمالي القروض}}$$

[1] آمنة بن جدو، "**بناء نماذج لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية**"، إسقاط تجربة البنوك الأمريكية على البنوك الجزائرية، أطروحة الدكتوراه، الطور الثالث، علوم إقتصادية والتسيير، إدارة بنكية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج 2022، ص 54.

2-3-2 مخاطر السيولة:

كذلك يشير هذا المقياس إلى مقارنة نسبة السيولة النقدية المطلوبة لمقابلة المسحوبات من الودائع و الزيادة في القروض[1].

$$DTA = \frac{\text{الودائع الأساسية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

2-4 مؤشرات النشاط:

تشير هذه النسب إلى مدى كفاءة غدارة البنك في إستغلال و تشغيل الموارد لديها، و هي معدلات تؤثر في ربحية البنوك و سيولتها، أو بعبارة أخرة نقيس هذه المؤشرات مدى كفاءة البنك في توظيف الأموال المتاحة لديه في تحقيق عوائد عليها، و من بين هذه النسب ما يلي [2]:

$$\textbf{معدل توظيف الموارد المتاحة} = \frac{\text{إجمالي الإستثمارات}}{(\text{إجمالي الودائع+حقوق الملكية})}$$

$$\textbf{نسبة التكاليف الى إجمالي الإستثمارات} = \frac{\text{إجمالي التكاليف}}{\text{إجمالي الإستثمارات}}$$

$$\textbf{نسبة الإرادات الى إجمالي الإستثمارات} = \frac{\text{إجمالي الإرادات}}{\text{إجمالي الإستثمارات}}$$

$$\textbf{معدل تكلفة الدخل} = \frac{\text{إجمالي التكاليف التشغيلية}}{\text{إجمالي الإرادات}}$$

2-5-نسب كفاية رأس المال:

تعرف كفاية رأس المال بمدى قدرة المصرف على إمتصاص المممم التي تحدث نتيجة مختلف عمليات التمويل و الإستثمار التي يقوم بها، و ذلك عن طريق حق الملكية المتاحة لأصحاب المصرف و بعبارة أخرى يمكن النظر إلى هذه النسب على أساس أنها قياس مدى كفاية رأس المال، أي قياس فيها إذا كان رأس مال البنك كافيا لدعم مخاطر الميزانية العامة، و من هذه النسب مايلي[3]:

---

[1] المهدي سوايح، رياض العينوس، "**تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية وفقا لنموذجي العائد على حقوق الملكية و معيار CAMELS دراسة حالة بنك السلام الجزائر خلال الفترة 2018، 2021**"، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 23، العدد 1، 2023، ص 78-79 .

[2] الطيب بولحية، عمر بوجميعة، "**تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية**"، دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة (2009-2013) مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا – العدد الرابع عشر، ص 9.

[3] الطيب بولحية، مرجع سبق ذكره، ص 10 .

2-5-1-كفاية حقوق الملكية للودائع:

تقيس هذه النسب قدرة البنك على رد الودائع من رأس المال، و تفيد في معرفة الأهمية النسبية لكل من حقوق الملكية و الودائع كمصدر للتحويل، و إبعاد المخاطر التي قد يتعرض لها كل من المساهمين و المودعين و تعد كهامش أمان للمودعين و يجب على كل بنك الإحتفاظ بنسبة معينة من الأموال الموجهة هذه المخاطر و المعدل المقبول و المستخدم هو 10 % و يتم حساب هذه النسب كالآتي[1]:

$$\textbf{كفاية حقوق الملكية للودائع} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

2-5-2: حقوق الملكية إلى مجموع الإستثمارات:

تظهر هذه النسبة مدى قدرة المصرف على تحمل الخسائر الناتجة عن هبوط قيمة الإستثمارات، فضعف هذه النسبة يعني أن أعده على الودائع في تحمل الخسائر، إذا سميت بها من الأمان مقابلة مخاطر الإستثمارات إنخفاض القيمة الورقية للأوراق المالية و الإستثمارات، و تستثنى منها حوالات الخزينة و الأطراف المالية الحكومية لعدم وجود مخاطر فيها[2]:

و يتم حساب هذه النسب كالآتي:

$$\textbf{حقوق الملكية الى مجموع الإستثمارات} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الإستثمارات المالية}}$$

---

[1] عزوزة أماني، "**تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة (2008-2013) دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية الماليزية**"، مجلة دراسات إقتصادية العدد 04، المجلد 01، جوان 2017، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، عبد الحميد مهدي. ص89.

[2] عباس كاظم جاسم الدعمي، مروج طاهر هذا المرسومي، "**قياس أثر كفاية رأس المال في تقويم الأداء المالي المصرفي لمجلة العراقية للعلوم الإدارية**"، المجلد 13، العدد 53، العراق، ص 34 .

خلاصة الفصل:

لقد تنوعت وسائل الدفع الإلكتروني إلى عدة أنواع وأشكال، فمنها البطاقات البنكية والذكية ومنها النقود الإلكترونية، وكل هذه الأنواع تختلف وتشترك في عدة نقاط من حيث نوع الخدمة الملموسة، حيث تعتمد على التكنولوجيا بشكل أساسي فهي الدعامة الرئيسية مساعدة على تطورها وظهورها في جميع المؤسسات المالية سواء العالمية أو المحلية، مما جعل منها هدفا سهلا لنصب والإحتيال والتزوير، لكن رغم النقائص الموجودة فيها إلا أنها تحاول إزاحة وسائل الدفع التقليدية وإمتلاك السوق وإحتلاله بمفردها.

تحقق الأداء المالي متعلق بمجموعة من العوامل التي لها تأثير عليه سواء كانت هذه العوامل الداخلية تتعلق بالبنوك نفسها كسيولة النقدية أو خارجية تتعلق بالبيئة الإقتصادية المحيطة، فلأداء المالي الجيد يعتبر من أهم الأهداف التي يسعى البنك للوصول إليها فهو يظهر مدى نجاح البنك في تحقيق أهدافه المالية.

الفصل الثاني

مساهمة أنظمة الدفع الالكتروني في تحسين الأداء

تمهيد:

تلعب وسائل الدفع الإلكترونية دورا كبيرا في تحسين الخدمات التي تقدمها البنوك لعملائها، وذلك بتوفير خدماتها المتنوعة إلكترونيا، ومما لا شك فيه أن الوسائل البنكية عبر الشبكات العامة مثل الأنترنت يساهم في تطويرها؛ وبعد أن قمنا في الفصل الأول باستعراض وسائل الدفع الالكتروني والأداء المالي البنكي، سنحاول في هذا الفصل تطبيق المفاهيم السابقة وذلك بإبراز واقع استخدام الدفع الإلكتروني في البنك الوطني الجزائري، ودورها في تحسين الأداء المالي.

وسنتناول في هذا الفصل النقاط التالية:

- **المبحث الأول: واقع نظام الدفع الالكتروني في الجزائر.**

- **المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لدور أنظمة الدفع الإلكتروني في تحسين مؤشرات الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري.**

المبحث الأول: واقع نظام الدفع الالكتروني في الجزائر

قامت الجزائر مشروع لتطوير خدماتها البنكية لما يتوافق مع المعايير الدولية المعمول بها، وذلك من خلال انشاء عدة هيئات تعمل على تلبيه حاجات المستهلكين في احسن الظروف تمثلت في شركه النقد الالي والعلاقات التلقائية بين البنوك، الشبكة النقدية الإلكترونية المشتركة بين البنوك

المطلب الأول: نظام الدفع الالكتروني في الجزائر

تعرف الجزائر تطورا متميزا بالنسبة لأليات الدفع الالكتروني في هذا الميدان فبريد الجزائر الذي قد وزع نهاية 2009 قرابة 4 ملايين بطاقة دفع إلكترونية إلى جانب العديد من البنوك العمومية و الخاصة التي تتشارك في هذه العملية والتي قامت بتوزيع ألاف البطاقات الإلكترونية على زبائنها، غير أن بطاقات الدفع الإلكترونية تختلف عن بطاقات الإئتمان هذه الأخيرة عبارة عن قروض محددة بنقطة إستدلالية حسب مداخيل كل زبون ويمكنه أن يستعملها حتى ولو لم يكن في حسابه البنكي دينارا واحدا بينما بطاقات الدفع الإلكترونية فهي مربوطة بالحساب البنكي للزبون، كما انها محددة بمبلغ زهيد لا يتجاوز 5000 دينار شهريا كأقصى حد يمكن للزبون أن يسحب أمواله من الشباك الإلكتروني، ولكن في بعض المناطق النائية تم فرض سحب أجور المتقاعدين بالبطاقة الإلكترونية رغم أنه لا يوجد أي قانون يفرض ذلك، كما أن أجورهم تتجاوز الحد الأقصى للسحب، مما يعني أن بريد الجزائر رغم توزيعه لعدد معتبر من البطاقات إلا أنه لم يتمكن من إقناع الكثير من الجزائريين خاصة كبار السن نظرا لعدم ثقتهم في هذه الألية الجديدة والعمولة المرتفعة التي تقتطع من حساب الزبون عند كل عملية مالية والتي تفوق نظريتها العادية، كما أن أليات الدفع تطورت كثيرا في المطارات والفنادق الكبرى خاصة بالعاصمة فبإمكان صاحب حساب بنكي بالعملة الصعبة في بنك القرض الشعبي الجزائري أن يحصل على بطاقة إئتمان عالمية ماستر كارد أو فيزا كارد شريطة أن لا يقل حسابه البنكي عن 1500 اورو، كما أنه بإمكان المغتربين الجزائريين والسياح الأجانب الذي يأتون للجزائر إستعمال بطاقات الإئتمان لديهم بسهولة في المطار وفي الفنادق الكبرى بالعاصمة[1].

1- برنامج مشروع تطوير نظام الدفع في الجزائر

في سنوات الأخيرة كثر الحديث في الجزائر عن عصرنة القطاع المالي والبنكي ويعني مدلول عصرنة إدخال تكنولوجيا الإعلام والإتصال في النشاط المالي والبنكي وهذا ما يتطلب عصرنة أنظمة الدفع والسحب والتحويلات المالية، ولهذا بدأت الجزائر تتبنى مشاريع جديدة تسمح لها بمواكبة العصر.

يعتبر تحديث وعصرنة أنظمة المعلومات والدفع وعصرنة المعاملات المالية والمصرفية وطرق معالجة المعلومات، مجالا ذا أولوية في المرحلة الراهنة لتدارك التأخر المسجل في هذا المجال من جهة ومن جهة

[1] بودلال علي، "**إعتماد وسائل الدفع الإلكترونية كألية لتقليل من الكتلة النقدية غير الرسمية المتداولة في الإقتصاد الجزائري**"، مجلة إقتصاديات الأعمال والتجارة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، العدد05، مارس 2018، ص220.

أخرى لإستكمال مسار الإصلاحات المصرفية وإرساء أسس منظومة مصرفية وطنية تتميز بالحداثة والعصرنة لتستطيع مواجهة التحديات والتطورات التي تشهدها البيئة المصرفية على المستوى العالمي.

إن ما يميز هذا النظام المصرفي في الوقت الراهن هو التأخر المسجل في مجال تحديث وعصرنة نظم المدفوعات والمعلومات، ويعد هذا الجانب أحد أهم الجوانب السلبية التي تميز النظام المصرفي وهو الأمر الذي أدى بالهيئات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي تقييم النظام المصرفي الجزائري تقييما سلبيا، ويعتبر أحد المعوقات الرئيسية في جلب الإستثمار الأجنبي وهذا برغم الإصلاحات المسجلة في جانبها التشريعي وتعزيز أليات الإشراف والرقابة والتي تجلت من خلال تعديلاته بموجب المرسوم 3-11 والصادرة في 26 اوت 2003 حيث يتطلب تحقيق أي مشروع جديد بالنسبة للدولة توفر ثلاث مقومات:

- تحديد الهدف بوضوح ودقة، وتحديد أجال مضبوطة للإنجاز.
- تخصيص الموارد (المالية والبشرية) اللازمة.
- توفر بيئة (قانونية، صناعية، سياسية، تجارية) ملائمة ليس فقط مساعدة ولكنها محفزة[1].

والمشروع يتمثل في تطوير نظام الدفع في الجزائر وكان أول مشروع لتطوير نظام الدفع في الجزائر في 2001 / 2002 لتطوير وتحديث النظام المالي وتبناه بنك الجزائر، وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والإتصال، وإستفادت الجزائر لتطبيق هذا المشروع ب1605 مليون دولار أمريكي كمساعدة من البنك العالمي وفي إطار هذا المشروع وضعت برنامج أعمال يتكون من ثلاث مجموعات:

1-1- مجموعة الهندسة الإجمالية:

تتكفل بالمبادلات بين البنوك ومركز المقاصة التي تم بشكل إلكتروني إنطلاقا من التجريد المالي للشيك وذلك بإستخدام تقنية صورة الشيك وتتكفل بكافة النقاط المتعلقة بتطور الشيك والمقاصة الإلكترونية.

1-2- مجموعة وسائل الدفع:

تقوم بتحليل نوعي لمختلف وسائل الدفع الكلاسيكي بالإضافة إلى الموزع الآلي للنقود DAB/GAB والدفع بالبطاقة محاولة معرفة إيجابيات وسلبيات هذا النظام من وجهة نظر البنك المركزي والبنوك التجارية والعملاء.

[1] عبد الجليل مقدم، "**واقع ورهانات تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني وأثرها على أداء البنوك التجارية**"، مجلة قسم علوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار، مجلد أ، العدد 05، 2018، ص178، 177.

1-3- المجموعة النقدية:

يتلخص عملها على واقع معالجة حوادث عدم الدفع من وجهة نظر النصوص القانونية وكذلك الوضعية الحالية لعمل توحيد مختلف وسائل الدفع التي لا تتميز بتماثل وطني[1].

2- أهداف مشروع تطوير نظام الدفع في الجزائر:

يهدف تحديد وعصرنة نظام المعلومات البنكية والمالية ونظام الدفع إلى تحقيق الأهداف التالية[2]:

- تكييف أنظمة الدفع والتسويات وكذا التشريعات من إحتياجات المتعاملين: الزبائن، المؤسسات، الإدارات والأفراد المتطلبات إقتصاد متطور يعتمد عن الوسائل الإلكترونية الحديثة .
- تخفيض فترات المقاصة خاصة المتعلقة بعمليات التبادل خارج مكان العمل والتي تستخدم وسائل الدفع التقليدية (الشيك، السند لأمر، السفتجة).
- ترشيد وتحسين إجراءات تحصيل الشبكات ووسائل الدفع الأخرى وأنظمة التحويلات المالية.
- تطوير أنظمة الدفع الورقية وإستبدالها بالدفع الإلكتروني الفوري، وكذا تحسين جودة العمليات وتقليص الآجال المتعلقة بمعالجة المعلومات.
- تطوير وسائل الدفع الإلكتروني كالبطاقات البنكية الخاصة بالسحب والدفع وتعميم إستعمال بطاقات الإئتمان لدى الجمهور الواسع.
- تخفيض تكاليف إدارة انظمة الدفع وادارة السيولة والتحكم اكثر في إدارة المخاطر المرتبطة بها.
- دعم فعالية السياسة النقدية.

2-مكونات برنامج مشروع تطوير وتحديث نظام الدفع في الجزائر ومراحل تطبيقه.

2-1- مكونات برنامج مشروع تطوير نظام الدفع في الجزائر.

إن نظام الدفع في الجزائر بدأ يشهد منذ سنة 2006 تكافل في الجهود الوطنية والدولية بمساعدة البنك العالمي من أجل تطوير وسائل الدفع فاصلة ومن أهم ما طرح في إطار تحديث نظام الدفع في الجزائر ما يلي:

---

[1] دبوش عبد القادر، "**إنعكاسات سياسة التحرير المصرفي على البنوك الجزائرية وإستراتيجية عمل البنوك لمواجهتها**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، 2009، 2008، ص146، 145.

[2] فتيحة كون، "**نظام المقاصة الإلكترونية كآلية لتطوير وتحديث وسائل الدفع بالجزائر**"، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، المجلد 04، العدد 07، افريل2017، ص377.

2-1-1-نظام التسوية الإجمالية الفورية RTGS:

يعتمد نظام المقاصة الإلكترونية الذي إنطلق في الجزائر في 41 جانفي 2001 وتم تحصيله بالفعل في 29 نوفمبر 2001، على بنية نظام جديد وهو نظام التسوية الإجمالية الفورية يهدف هذا المشروع في إطار تحسين الخدمة المصرفية لا سيما من حيث أنظمة الدفع وذلك رغبة في الوصول الى المستوى الدولي.

2-1-1-1- التعريف بالنظام RTGS:

هو تسوية المبالغ الكبيرة في الوقت الحقيقي ويتم فيه سير التحويلات بصفه مستمرة، وعلى الفور بدون تأجيل وعلى اساس اجمالي ويقوم بمعالجة أوامر الدفع بين البنوك لتحويل المبالغ التي تساوي او تفوق مليون دينار جزائري والمدفوعات المستعجلة عبر هذا النظام وتتعلق هذه المدفوعات المصرفية بالتحويلات لحسابهم الخاص ولحساب زبائنهم على حد السواء، وقد جاء هذا النظام لمسايرة التطورات المصرفية والمعايير الدولية في مجال أنظمة الدفع بهدف ضمان سرعة المبادلات وتخفيض مخاطر الدفع بين البنوك وقد دخل هذا النظام قيد التشغيل في فيفري 2006[1].

2-1-1-2- أهداف النظام RTGS: يهدف النظام الى تحقيق ما يلي:

- تسوية عملية البطاقة المصرفية في وقت حقيقي، وكل وسائل الدفع الاخرى.
- تلبية مختلف إحتياجات المستعملين بإستخدام نظام الدفع الالكتروني.
- تقليص آجال التسوية وتشجيع إستعمال النقود الكتابية.
- جعل نظام الدفع الجزائري يتمتع بالمقاييس الدولية في تسيير مخاطر السيولة.
- تقوية العلاقات بين المصارف، وتشجيع إقامة المصارف الأجنبية[2].

2-1-1-3- هندسة نظامRTGS:

إن كل المشاركين يتم ربطهم بجهاز RTGSالمتمركز ببنك الجزائر عن طريق مقراتهم. بإستعمال قاعدة تمكن من إرسال وتلقي أوامر التحويل وكل المعلومات الضرورية المتعلقة بالعمليات المعالجة بواسطة النظام تكون مؤمنة للغاية ويمكن توضيح نظام RTGS في الشكل التالي:

---

[1] بصيري محفوظ، "**نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر كآلية لتطوير وسائل الدفع الجديدة**"، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية، البويرة، الجلد11، العدد04، أكتوبر 2019، ص62.

[2] وليد العايب، "**تقييم تجربة نظام الدفع الإلكتروني في ظل ثورة التكنولوجيا المصرفية**"، دراسة مقارنة مع تجربة نظام الدفع الإلكتروني الأوروبي، مجلة الأبحاث ودراسات التنمية، المجلد 04، العدد02، جوان2018، ص130.

الشكل رقم 1: تسوية المبالغ الاجمالية في الوقت الحقيقي

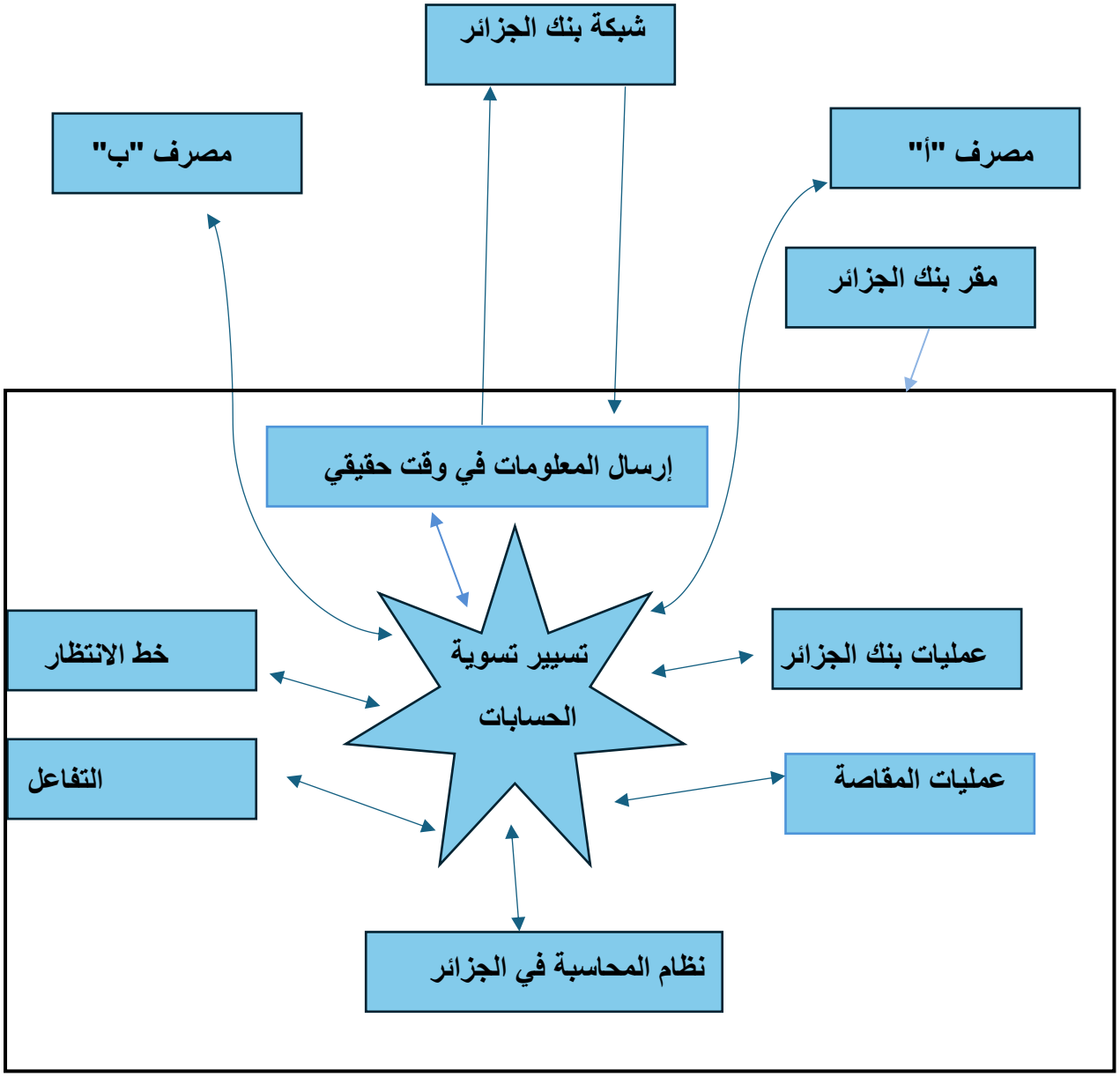

المصدر: بن شلاط مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص101.

وتتمثل اهم وظائف النظام فيمايلي:

- ✓ مراقبة أوامر الإنتظار.
- ✓ تسوية الأوامر وفق طبيعتها.
- ✓ تخصيص مبالغ المقاصة.
- ✓ المعالجة تتم في نهاية اليوم.
- ✓ إدارة ومراقبة حسابات العمليات المعالجة.

2-1-1-4- مبادئ تشغيل النظام RTGS:

يقوم هذا النظام على المبادئ التالية:

- **المشاركين:** المشاركة في النظام مفتوحة لكل مؤسسة لها حساب تسوية في بنك الجزائر فيمكن أن ينظم إلى النظام زيادة في بنك الجزائر كمسير وحامل للتسوية مجموعة المؤسسات المصرفية والمالية، الخزينة العمومية، مراكز الصكوك البريدية.
- **العمليات التي يعالجها النظام**

يعالج النظام مختلف العمليات المصرفية بين المؤسسات المالية والمصرفية والمشاركين عامة وذلك على النحو التالي:

- **عمليات ما بين المصارف:**

حيث يتم من خلال هذا النظام تحويلات بين المصارف او حسابات الزبائن والتي تكون فيها المبالغ هامة او مستعجلة.

- **عمليات بنك الجزائر:**

إن بنك الجزائر هو المشارك الوحيد القادر على حدود إختصاصه توجيه واصدار الأوامر للقرض او الخصم من حسابات المشتركين.

- **تسوية المبالغ عن طريق المقاصة الإلكترونية:**

إن المبالغ المدينة والدائنة الناتجة عن طريق المقاصة الإلكترونية تعالج بهذا النظام قرضا ودينا في نفس الوقت وفي حسابات المشاركين تعمل على اساس مبدأ "الكل أو لا شيء" وفي حالة إستحالة تطبيق العمليات ترفض من قبل غرفة المقاصة الإلكترونية وعلى الراغب أن يعيد العملية في وقت لاحق.

- **حساب التسوية:**

إن بنك الجزائر الذي يشرف على إدارة النظام يفتح في سجلاته بإسم كل مشارك حسابات تسوية، تقسم الى حسابات فرعية، وهذه الحسابات تحول حسب الحالات بزيادة او نقص مبالغ الحسابات الجارية للمشاركين والتي تضبطها المحاسبة العامة لبنك الجزائر التسويات التي تتم عن طريق النظام حيث تتم بصفة مباشرة ومستمرة في وقت حقيقي[1].

[1] سيد احمد معطى، "**واقع وتأثير التكنولوجيا الجديدة الإعلام والإتصال على أنشطة البنوك التجارية**"، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص حوكمة الشركات، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، 2011-2012، ص65-67.

الشكل رقم 2: كيفية سير الدفع بواسطة البطاقات البنكية في الجزائر

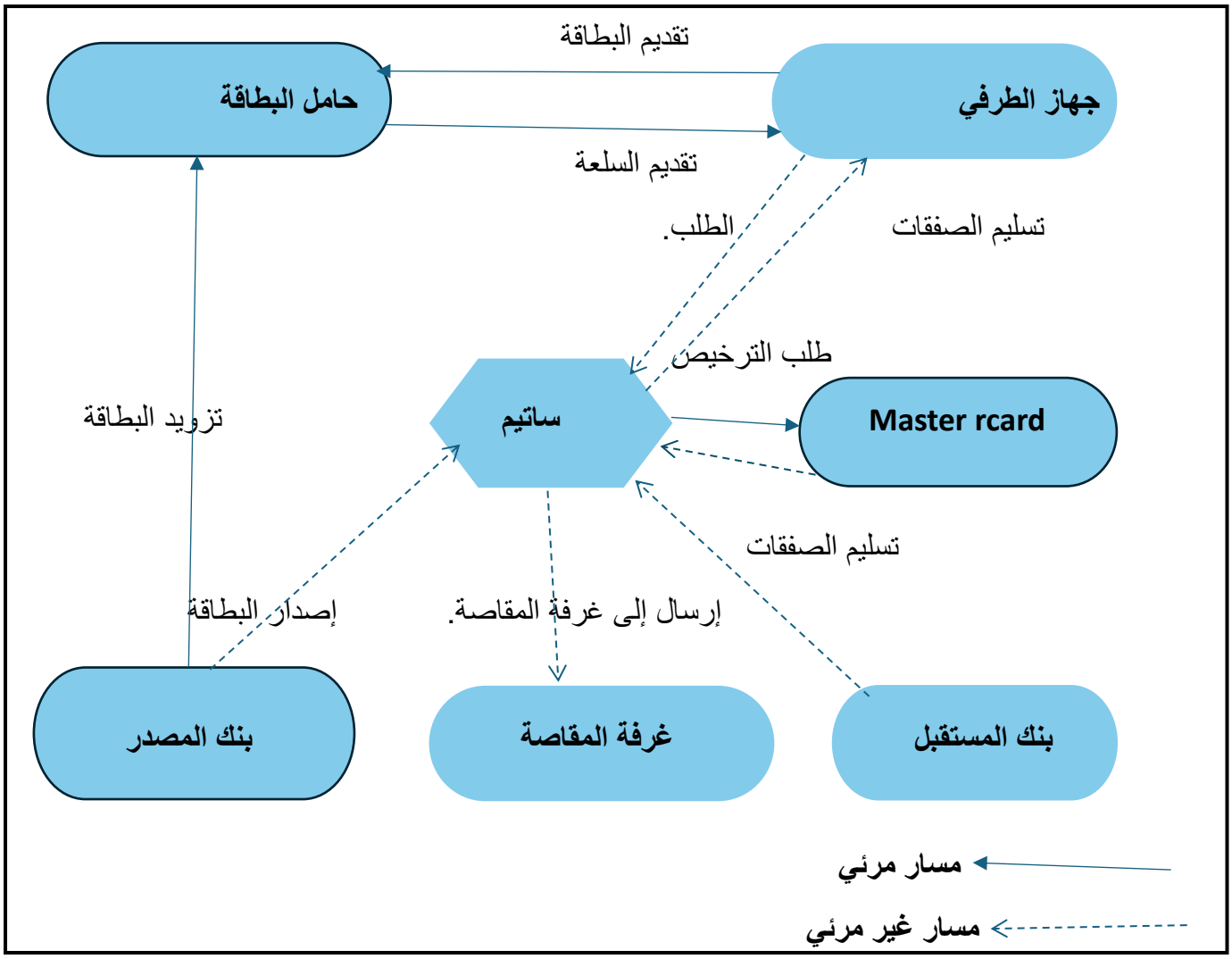

المصدر: بن شلاط مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص102.

2-1-2- نظام المقاصة عن بعد:

إن عملية عصرنة نظام الدفع عرفت دفعة جديدة بإنشاء نظام مكمل لنظام RTGS هو نظام ACTI

2-1-2-1- تعريف النظام:

هذا النظام يختص بالمعالجة الألية لوسائل الدفع العام، الصكوك، تحويل، إقتطاع عمليات السحب والدفع بالبطاقة البنكية وذلك بإستعمال وسائل متطورة مثل المساحات الضوئية Scanners والبرمجيات المختلفة، ويمثل هذا النظام القسم الثاني من أنظمة الدفع المتطورة ووفق المعايير الدولية بهذا الهدف التحسين النهائي للخدمات المقدمة للزبائن[1].

[1] بري دلال، "أثر إستخدام وسائل الدفع الإلكتروني على ربحية البنوك التجارية الجزائرية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017، ص10.

وهو فرع تابع لبنك الجزائر في شكل أسهم ذات رأس مال مفتوح على البنوك ويتم عمل هذا النظام وفق ثلاث مراحل:

في الأول يتم تبادل أوامر الدفع بشكل متواصل بين المشاركين في يوم التبادل، ثم مرحلة حساب الوضعيات الصافية متعددة الأطراف حسب كل مشارك قبل إقفال يوم التبادل، وأخيرا مرحلة تسوية الأرصدة الصافية في حسابات التسوية الخاصة بالمشاركين المفتوحة في نظامARTS، وقد دخل هذا النظام في شهر ماي 2006[1].

2-1-2-2- أهداف النظام:

يهدف النظام إلى:

- التسيير المحاسبي اليومي وإعطاؤه نظرة شاملة و حقيقية من وضعية الخزينة في السوق المالية الوطنية.
- تقليص أجال المعالجة، قبول أو رفض العملية في أجل أقصاه5 أيام على أن يتم إختزال هذه المدة إلى3 أيام ثم 48 ساعة.
- تأمين أنظمة الدفع العام.
- إعادة الثقة للزبائن في وسائل الدفع خاصة الصكوك.
- مواجهة عملية تبييض الأموال في الجزائر[2].

2-2- مراحل تطبيق برنامج نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر

تعتبر أول تجربة للبنوك الجزائرية في مجال إستخدام أدوات الدفع، إستعمال بطاقات السحب الخاصة بالشباك الألي البنكي GAB والموزع الألي البنكي DAB وتم ذلك على مراحل:

2-2-1- المرحلة الأولى:

كانت تستعمل بطاقة السحب إلا في الشباك الألي البنكي والموزع الخاص بالبنك المصدر للبطاقة بمعنى لا يستطيع حامل البطاقة السحب من جهاز بنك أخر[3].

2-2-2- المرحلة الثانية:

خلال هذه المرحلة تم ربط الشبكة البنكية الجزائرية من خلال إستعمال شبكة SATIM التي تسمح بإمكانية السحب من أي موزع ألي للنقود سواء كان تابع لمصدر البطاقة أو لبنك أخر، وبذلك حولت

[1] بصيري محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص 62.

[2] السعيد بريكة، "**واقع عمليات الصيرفة الإلكترونية وأفاق تطورها في الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2011، 2010، ص251.

[3] بن شلاط مصطفى، "**واقع الصيرفة الإلكترونية ووسائل الدفع في الجزائر**"، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد الثامن، العدد 01، أفريل 2022، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، 103.

SATIM بطاقة السحب العادية إلى بطاقة سحب ما بين البنوك CIB وعملها يشبه عمل غرفة المقاصة بالبنك المركزي في تسوية المعاملات المالية بين البنوك .ولقد عملت على إستثمار 3.6 مليون أورو سنة 2003لأجل تقليص دوران النقود السائلة وتعميم إستعمال البطاقة البنكية في الجزائر، حيث عملت على زيادة عدد الموزع الألي للنقود، وكذا اقام طرفيات دفع عند التجار(Terminaux de paiement).ولأجل نفس الغرض تم عقد إتفاقية في شهر أفريل 2003 مع مؤسسات خزينة مختصة في صنع طرفيات البطاقةو SATIM بمبلغ 400.000آورو ولقد مول هذا العقد من طرف البنوك المساهمة في SATIM وهي الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي(CNMA) وبنك البركة ولقد تم ربط كل الموزعات الألية للنقود الموجودة في الجزائر سنة 2003[1].

3- العوامل المعرقلة للنجاح أنظمة الدفع الإلكترونية في الجزائر والعقبات التي تواجهها البنوك الجزائرية:

3-1- العوامل المعرقلة لنجاح وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر:

هناك العديد من العوامل المعرقلة للنجاح وسائل النقل الإلكترونية في الجزائر وأبرزها ما يلي:

3-1-1- معوقات التجارة الإلكترونية في الجزائر:

رغم الأهمية البالغة لضرورة إعتماد من التجارة الإلكترونية كآداة متطورة في الاقتصاد الجزائري، إلا أن هذه التجارة لم تعتمد إلى غاية يومنا هذا، ولعل أهم هذه المعوقات هي:

- نقص إهتمام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بهذه التقنية التجارية الحديثة والتي يمكن أن تفتح لهم أفاق إقتصادية أوسع.
- عدم إهتمام الهيئات الإدارية العليا بموضوع التجارة الإلكترونية.
- إرتفاع تكلفة إستخدام الإنترنت في ظل غياب المنافسة في قطاع الإتصالات الذي لا تزال الدورة تحت الجانب الأكبر منه.
- تخلف النظام المصرفي في الجزائري من حيث الوسائل والتقنية الدفع الحديثة.
- انتشار الأمية بالمعنى الحديث أي الأمية المعلوماتية، او يقصد بها الجهل بأساليب ووسائل التعامل في مجال المعلوماتية حيث أن عدد الذين يملكون مستوى تعليميا مقبولا يصل 17 مليون نسبة في الوقت الذي لا يفوق فيه عدد المؤهلين لإستعمال هذه التقنية 13 مليون جزائري[2].

---

[1] سماح ميهوب، "**الإتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في البنوك والتأمينات كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2005، 2004،

[2] يوسف مرزاق، "**واقع وسائل الدفع الحديثة في الجزائر –دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة سعيدة**"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص بنوك مالية وتسيير المخاطر، جامعة طهراوي مولاي، سعيدة، 2017، ص103-104.

3-1-2- مشاكل بطاقة البنكية:

تترتب على استخدام البطاقة البنكية مشاكل عده يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

- **السرقة الضياع:**

لمواجهة هذا المشكل تم وضع مركز خاص بهذه الحالات يتلقى الاتصالات لمده 24 ساعة/ 24 ساعة و7 ايام / سبعة أيام وهو مركز تابع لشركه والذي بمجرد ان يتلقى اتصال بضياع او سرقه بطاقه معينة يقوم بوضع هذه البطاقة في حاله معارضه لكن ان لم يتلقى هذا المركز التأكيد الكتابي من طرف الحامل او بنكه على ضياع او سرقة البطاقة في مدة 15 يوم فسيقوم برفع الحجز عن البطاقة وتصبح المسؤولية على عاتق الحامل والبنك.

- **الإستعمال الإحتياطي للبطاقة:**

اكتشاف استعمال المشبوه فيه لهذه البطاقة سيتم وحجزها مؤقتا حتى يتم التأكد من عمليه الغش في حالة التأكد من براءة الحامل ستصدر بطاقة اخرى لصالحه.

- **العمليات التعسفية:**

كل بطاقة أصبحت غير صالحة لإستعمال كإنقضاء لمدة صلاحيتها او تجاوز العميل للمبلغ المصرح له من قبل البنك وتم قبول الدفع بهذه البطاقة من طرف التاجر يتم وقف العمل بها وإلغاء العقد مع التاجر.

- **إشكالية الإثبات:**

تم إثبات العمليات المستخدمة للبطاقة من خلال التسجيلات التي تتم اوتوماتيكيا على الشريط الالكتروني كما يتم استخدام كافة بيانات المسجلة حول كل عمليه السحب.

3-2- العقبات التي تواجه الدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية:

بالرغم من المجهودات المبذولة في إطار الصيرفة الإلكترونية إلا أن الفجوة التكنولوجية بين البنوك الجزائرية ونظراتها من البنوك العربية والغربية لا تزال كبيرة نظرا للعديد من المعوقات التي شكلت حجرة عثرة دون تحقيق القفزة المأمولة لعل من اهمها:

- عدم وضوح البيئة القانونية والتشريعية المتعلقة بتنظيم التجارة الإلكترونية بالإضافة إلى تعدد المخاطر المترتبة بتقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية.

[1] نبرة هشام، محمد الهادي ضيف الله، "**واقع وتحديات وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر**"، مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي لخضر، العدد24، ديسمبر2017، ص289-290.

- مشاكل سوء استعمال لوسائل الدفع، في المؤسسات الجزائرية والأفراد يفضلون الدفع النقدي على الشيك نتيجة لنقص او غياب الثقافة المصرفية في مجتمع لا يتعامل إلا بالشيك المصرفي إلا قليلا.
- ضعف الإقبال على إستخدام وسائل الدفع الإلكترونية فكيف في إقتصاد يرفض الشيك وسيلة للدفع أن يقبل بطاقه الدفع[1].
- غياب الحملات التحسيسية والعمليات الإستثمارية التي تمنح وتعرف بهذه الوسائل الإلكترونية للدفع.
- التعطل المتكرر للموزعات الآلية.
- قلة انتشار أجهزة الدفع الإلكترونية TPE وحتى التجار والباعة يبدون تخوفاتهم من تحصيل مستحقاتهم بقبول البطاقات كوسائل الدفع.

فالبنوك الجزائرية لم تتأهل بعد لإستخدام النظم الإلكترونية الجديدة التي تسير عملية الإيداع والسحب وتنظيم حركات التعامل مع العملاء مثل جهاز الصراف الآلي، وجدت البنوك التجارية الجزائرية نفسها في وضع بالغ الحساسية لاسيما مع تطبيق إتفاقيات تحرير التجارة والخدمات المالية، ولعل اهم المحاور التي يجب ان آخذها بعين الإعتبار لتعظيم الاستفادة القصوى من ثروة العلم والتكنولوجيا في العمل المصرفي تتمثل في:

- زيادة الإنفاق الإستثماري في مجال التكنولوجيا المعلومات.
- التوسع في إستخدام الانترنت لتقديم تشكيلة متنوعة مع الخدمات المصرفية للعملاء بكفاءة أعلا وتكلفة أقل.
- العمل على خلق شبكة مصرفية تكون بمثابة حلقة وصل إلكترونية بين البنوك من جهة ما بين الشركات والعملاء من جهة اخرى.
- تفعيل دور شبكة الإتصال بين المركز الرئيسي لكل بنك وبين باقي فروعه بما يحقق السرعة في تداول المعلومات الخاصة بالعملاء وإجراء التسوية اللازمة عليها، بالإضافة الى الإرتباط بالشبكات الإلكترونية الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية الاخرى[2].

المطلب الثاني: واقع المعاملات بالبطاقة البنكية الإلكترونية

شرعت الجزائر في العمل بالبطاقة البنكية منذ حوالي 10 سنوات من طرف البنوك وهيئات مالية خاصة وعمومية، وقد بذلت خلال هذه الفترة جهود معتبرة لترسيخ ثقافة التعامل الإلكتروني في المجتمع الجزائري.

[1] عدناني خولة، "**وسائل الدفع الإلكتروني ودوره في إبراز الميزة التنافسية للمؤسّسة المصرفيّة –دراسة حالة بنك الخليج الجزائر**"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، جامعة احمد دراية، أدرار–الجزائر، العدد الرابع، ديسمبر 2018، ص151–152.

[2] عبد العزيز سلامة، "**واقع عصرنة النظام المصرفي الجزائري**"، مذكرة ماجيستير، تخصص علوم إقتصادية، جامعة قسنطينة، 2010–2012ص129–130.

1- شركة SATIM:

1-1- تعريف شركة SATIM:

إن شركة تأدية الصفقات البنكية المشتركة والنقذية "سايتم "والتي أنشأت سنة 25 مارس 1995م، هي شركة مساهمة وفرع لأهم البنوك التجارية الجزائرية ويساهم في رأس مالها كل من: بنك البركة الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائر الخارجي والبنك الوطني الجزائري، ثم إلتحق بها الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط والصندوق والوطني للتعاون الفلاحي وبلغ رأس مالها 26 مليون دينار جزائري[1].

1-2-مهام شركة SATIM:

من المهام التي تؤديها SATIM هي كالتالي:

- تطوير النقذ الآلي بين البنوك .
- التكفل بالهياكل القاعدية والنواحي النقذية وتسييرها
- المساهمة في تحديد المعايير والقراءة التقنية وإجراءات التسيير
- تمييز الصكوك وبطاقات دفع وسحب النقوذ .

1-3-أهداف الشركة SATIM:

تسعى هذه الشركة الى تحقيق الآتي:

- تقديم خدمات في مجال النقذية الآلية للبنوك
- تحديث التقنيات المصرفية في مجال البطاقات
- تحديث وسائل الدفع وجعلها عادية أي إمكانية إستعمال البطاقة في أي موزع في الجزائر .
- الإشراف على معالجة العمليات الناتجة البطاقات[2].

1-4- الشبكة الآلية النقدية المشتركة بين البنوك RMI:

في سنة 1996 قامت شركة ساتيم بإطلاق مشروع يمكن من إيجاد حلول للنقذية الآلية بين البنوك والمتعلقة فقط بالموزعات الآلية حيث تم إطلاق عملية تسمية الشبكة النقذية الآلية بين البنوك .

---

[1] زهير زواش، "**دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية "دراسة حالة الجزائر**"، "مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي 2010 .2011، ص158 .

[2] بارش آسيا، "**وسائل الدفع الإلكترونية ومدى تطبيقها في الجزائر**"، مذكرة نيل شهادة الماستر، .تخصص مالية وبنوك كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي 2012 .2013، ص 71.

وإيجاد هذه الحلول يتم من خلال توفر الأجهزة ووسائل الإتصال الكفئ التي تمنح حاملي البطاقات إمكانية إستعمال بطاقتهم لدى أي موزع آلي DAB بغض النظر عن البنك أو المؤسسات المالية، وأنشأت ساتيم هذه الشبكة لتمنح الأعضاء المنظمين نفس الحقوق وخاصة بريد الجزائر .

1-4-1- أهداف الشبكة الآلية النقذية بين البنوك:

تتضمن هذه الشبكة حظيرة من الموزعات الآلية المتواجدة عبر كامل الوكالات المصرفية والبريدية المستعملة لشبكة نقل المعلومات، حيث تقوم هذه الأجهزة بمعالجة خدمة السحب والتحويلات المالية وعمليات المقاصة الناتجة عنها، فالهدف من هذا المشروع هو تحقيق القبول التام لجميع البطاقات المصدرة في جميع الصرافات الموجودة بمختلف أنحاء الوطن، كما يتم إنظمام المؤسسات المالية الى شبكة RMI عن طريق إمضاء إتفاقية بين البنوك، وهي عقد تعاون يتعلق بالخدمة المقدمة من قبل SATIM وبإحترام الخصوصيات النقذية التي تصدرها الشبكة فيم يخص الإشراف على السجلات الخاصة بحاملي البطاقات وتواريخ تسجيل العمليات [1].

1-4-2- شروط الإنضمام الى الشبكة:

- يتطلب الإنظمام الى الشبكة النقذية الآلية توفر الشروط التالية:
- إمضاء إتفاقية مشتركة مابين البنوك
- إمضاء عقد للتعاون مرتبط بالخدمات المقدمة من قبل الشبكة
- إحترام الخصائص التقنية المحددة من الشبكة[2].

2- مراحل تطور بطاقة الدفع في الجزائر:

مرت بطاقات الدفع بعدة مراحل وهي كالتالي:

1998: بداية فكرة الإنطلاق لنظام السحب مابين البنوك .

2002: الانطلاق الرسمي لمشروع التسديد الإلكتروني، حيث أعطى دور الإشراف والزيادة والتنسيق مابين البنوك لشركة SATIM التي تجمع مختلف البنوك الوطنية والخاصة .

2004: إختيار نظام الدفع بالبطاقة المطابقة لمواصفات ENN .

2005: إنشاء جمعية (COMI: comit monétique interboncair).

---

[1] كراشي حنان، "**واقع وآفاق تعميم إستخدام وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر خلال الفترة 2016-2021**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص إدارة مصرفية، جامعة الجزائر ص 53-54.

[2] أحمد جميل رشام كهينة، **بطاقة الإئتمان كوسيلة من وسائل الدفع في الجزائر**، مجلة الإقتصاد الجديد /العدد 00 ديسمبر 2009 ص122.

2006: البداية الأولى بطاقة سحب في الجزائر، وزعت على مختلف مستخدمي البنوك للتجريب ومعرفة النقائص.

2007: تعميم بطاقة CIB عبر كامل التراب الوطني في البريد والمواصلات والبنوك.

2008: وزير المالية يؤكد على تعميم ماكينات الصرف الآلي عبر التاجر الكبرى في الجزائر وتعميم استخدام الدفع عبر المواطنين [1].

2-1- البطاقة البنكية CIB:

تعتبر البطاقة البنكية مظهر من مظاهر التطور في البيئة التجارية لما تلعبه من دور أساسي في الائتمان وتتجلى أهمية هذه البطاقات في استخدامها عبر الآليات الإلكترونية من أجل القيام بعمليات السحب أو الدفع.

في ظل عمل الجزائر لإصلاح منظوماتها البنكية وفتح المجال لتطوير التجارة الإلكترونية، سعت لإعتماد البطاقة البنكية التي تعتمد على نموذج موحد لإستعمالها وتتميز بالبساطة عند الإستعمال إضافة الى أنها وسيلة دفع مؤمنة بالنسبة لحاملها، وبغية تعميم التعامل بالطاقة البنكية قامت شركة SATIM بتوفير بطاقات السحب للعديد من البنوك .

وضع نظام الدفع بالبطاقة البنكية CIB لن يكون ناجحا إلا إذا كان نطاق قبولها واسعا من قبل جميع البنوك، وفي هذا الإطار شرع النظام البنكي الجزائري بأهمية وضع نظام بنكي مشترك لوسائل الدفع، يستجيب لرغبات الزبائن وفق أعلى شروط الأمن، وفي هذا السياق شرعها البنوك الجزائرية وبالتعاون مع شركة SATIM في تطبيق مشروع نظام الدفع بواسطة البطاقة، يتوافق والهياكل القاعدية المتوفرة لدى البنوك ولقطاع الإتصالات السلكية واللاسلكية الجزائرية وتعتبر هذه البطاقة بطاقة دفع وسحب مابين البنوك داخل تراب الوطن، يتم التعرف عليها بين البنوك بالشعار CIB وبإسم البنك المصدر تتضمن قرص إلكتروني يضمن أمن عملية الدفع وعملية التسديد لدى مختلف التجار أو الفنادق والمحلات التجارية ونجد منها:

2-1-1 البطاقة الكلاسيكية La Cart Classique

وهي بطاقة توفر خدمات الدفع والسحب البنكي، وهي تقدم لزبائن البنوك وفق شروط يحددها البنك كمداخيل الزبائن أو أهميتهم أو مواصفات آخرى، وللحصول على هذه البطاقة يتم إبرام عقد بين البنك والعميل[2] .

[1] مقدم عبد الجليل، "**واقع ورهانات تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني وأثرها على أداء البنوك التجارية الجزائرية**"، مجلة الإقتصاد والتجارة العدد الثاني جامعة الطاهري محمد، بشار، الجزائر، 2018، ص 179 .

[2] أيت شعلال نبيل، "**البطاقات البنكية وعوائق إستخدامها في الجزائر**"، مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية، المركز الجامعي سي الحواس بريكة العدد 04 ديسمبر 2019 ص 13.

2-1-2 البطاقة الذهبية La Carte Gold

مقترفة أيضا من قبل البنوك للزبائن يتم إختيارها وفق شروط محددة لكن بالإضافة الى خدمات الدفع والسحب فإن هذه البطاقات توفر خدمات إضافية مع سقف سحب ودفع مرتفعا نسبيا وتمنح للأشخاص المهمين ورجال الأعمال أصحاب الدخول المرتفعة وسقف هذه البطاقة يفوق 50 ألف دينار جزائري، ومدة صلاحياتها عامين وهي ذات لون ذهبي[1] .

المطلب الثالث: أدوات الدفع الإلكتروني في الجزائر:

1- الصراف الآلي:

1-1- تعريف الصراف الآلي:

الموزع الآلي هو آلة أوتوماتيكية تسمح للزبون صاحب البطاقة الإلكترونية سحب مبلغ محدد من المال دون اللجوء الى الوكالة الذكية بحيث يمكن سحب هذا المبلغ من أي جهاز موجود على مستوى القطر الوطني، فهو موجود في المؤسسات المصرفية، الشوارع المحطات وأماكن آخرى ويعمل دون إنقطاع، وهو جهاز موصول بوحدة مراقبة إلكترونية تقرأ الإشارات المغناطيسية للبطاقة، إن هذه التقنية تم إعتمادها في الجزائر في 1997، وأغلب البنوك تملك أجهزة التوزيع الآلي للأوراق النقذية[2] .

1-2- خصائص الصراف الآلي:

- الخدمة السريعة مقارنة بإجراءات الصرف داخل المصرف .
- عملية وسهلة الإستخدام من قبل أي شخص حيث ستقود التعليمات الموجودة على شاشة الجهاز والخالية من التعقيدات الى سحب النقود التي يحتاجها العميل بصورة سهلة وسريعة.
- قريبة وملائمة لأماكن الشراء والتسوق، حيث أنها متوفرة في كل فروع المصرف المصدر للبطاقة والمصارف المرتبطة معه، وفي المراكز التجارية والفنادق والمطارات .
- أجهزة الصراف الآلي الحاجة لعمل النقود إذ بإقتناء البطاقة على التسوق وإجراء التعامل النقدي دون الحاجة لعمل الأموال، كما يمكن الوثوق بها بدرجة أكبر من غيرها لأنها على درجة عالية من الأمان وغيرها معرضة للأخطاء المحاسبية[3] .

---

[1] صليح بونفلة، عصام نجاح، "**بطاقة الدفع البنكية CIB والنظام القانوني للعقود الخاصة بها**"، مجلة للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد03ديسمبر 2018 جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، ص 499.

[2] فاطمة بالحاج، "**العولمة الإقتصادية وأثرها على النظام البنكي الجزائري**"، رسالة ماجيستير كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، وهران، 2013، ص 101 .

[3] دجال منصور، "**مواقع استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية**"، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التسير، تخصص إستراتيجي، جامعة مستغانم، 2017-2018 ص 12 .

2- نهائي نقطة البيع الإلكتروني TPV (Terminal point de vente):

هي عبارة عن تكامل عدة أجهزة و عمليات إلكترونية و إختزلت التسمية لتشير إلى جهاز صغير بحجم الآلة متوسطة الحجم و من ثم يقوم بالتعرف على البطاقة المصرفيو عبر تمريرها بالماسح المغناطيسي حيث تقوم نقطة (جهاز) البيع لبيع بإرسال و إجراء الخصم مباشرة لصالح حساب مالك نقطة البيع حيث تعرف نقطة البيع بالبنك و حساب مالكها قبل تركيبها ثم التحويل مباشرة إلى حسابه أي مبالغ حسب طلبه عند إجراء العمليات السابقة منفردة إلى مجتمعة [1].

2-1- خصائص نقاط البيع: من أهم خصائصها:

- تقليص وجود النقد ما يعني تقليل المخاطر على العميل و المصرف.
- زيادة حجم مبيعات التاجر خلال إجتذاب حاملي البطاقات.
- إمكان أجهزة نقاط البيع عمل الموازنات أوتوماتيكيا أو يدويا.
- إمكان الإستعلام عن الرصيد قبل تنفيذ العملية الشرائية[2].

3- تعريف الصيرفة عبر شبكة الأنترنت:

تعني قيام العملاء على إنجاز أعمالهم من خلال المواقع الإلكترونية فالبنوك بدأت تفكر في إنشاء مقرات عبر الواب بدلا من إنشاء مباني و يوفر البنك على الأنترنت الخدمات التالية [3]:

- إمداد العملاء بطريقة التأكد من أرصدتهم لدى المصارف .
- تقديم طريقة دفع العملاء للكمبيالات المسحوبة عليهم إلكترونيا.
- كيفية إدارة المحافظ المالية للعملاء.
- طريقة تحويل الأموال بين حسابات العملاء المختلفة .

المطلب الرابع: تقييم استخدام الدفع الإلكتروني في الجزائر خلال الفترة من 2016-2022 .

1- تطور المعاملات الدفع الإلكتروني عبر الموزعات الآلية:

لمعرفة مدى تطور عملية الدفع الإلكتروني في الجزائر عبر الموزعات الآلية قمنا بتحليل مجموعة من الإحصائيات في الجدول التالي، والأعمدة البيانية.

---

[1] نريمان جلايلي، محمد بوزيان، "**دور خصائص الخدمات المصرفية الإلكترونية في تعزيز العلاقة مع الزبون**"، مجلة العلوم الإقتصادية، المجلد 17، العدد 01، 2022.

[2] فضيل فارس، "**التقنيات البنكية**"، الطبعة الأولى، مطبعة أو مساك رشيد، القبة، الجزائر، 2013 .

[3] لعلاوي أحمد خير الدين، "**واقع وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر**"، دراسة تحليلية للفترة 2016-2021، REVUE.TADAMSAD، المجلد 02، العدد 02، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2022، ص8.

- نشاط السحب على الجهاز النقدي:

جدول رقم 2: تطور عمليات السحب عبر الموزعات الآلية خلال الفترة (2016-2022)

السنوات	عدد أجهزة الصراف الآلي	معدل النمو (%)	عدد لمعاملات السحب	معدل النمو	قيمة معاملات السحب	معدل النمو (%)
2016	1370	-	6 868 031	-	988 225 245.00	-
2017	1443	5.33	8 310 170	21.00	126 398 291.000	27.90
2018	1441	0.14-	8 833 913	6.30	136 233 452.000	7.78
2019	1621	12.49	9 929 652	12.40	164 116 233.000	20.47
2020	3030	86.92	58 428 933	4.8843	1 073 004 953.000	553.81
2021	3053	0.76	87 722 789	50.14	1 728 937 064.000	61.13
2022	3658	19.81	128 035 361	45.95	2 182 896 695.000	26.26

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات: مجمع النقد الآلي، تاريخ الاطلاع 24 أفريل 2024 على الساعة 12: 20 **https: // giemonetique. dz** .

الشكل رقم 3: تطور عدد اجهزة الصراف الآلي النشطة خلال الفترة (2016-2022)

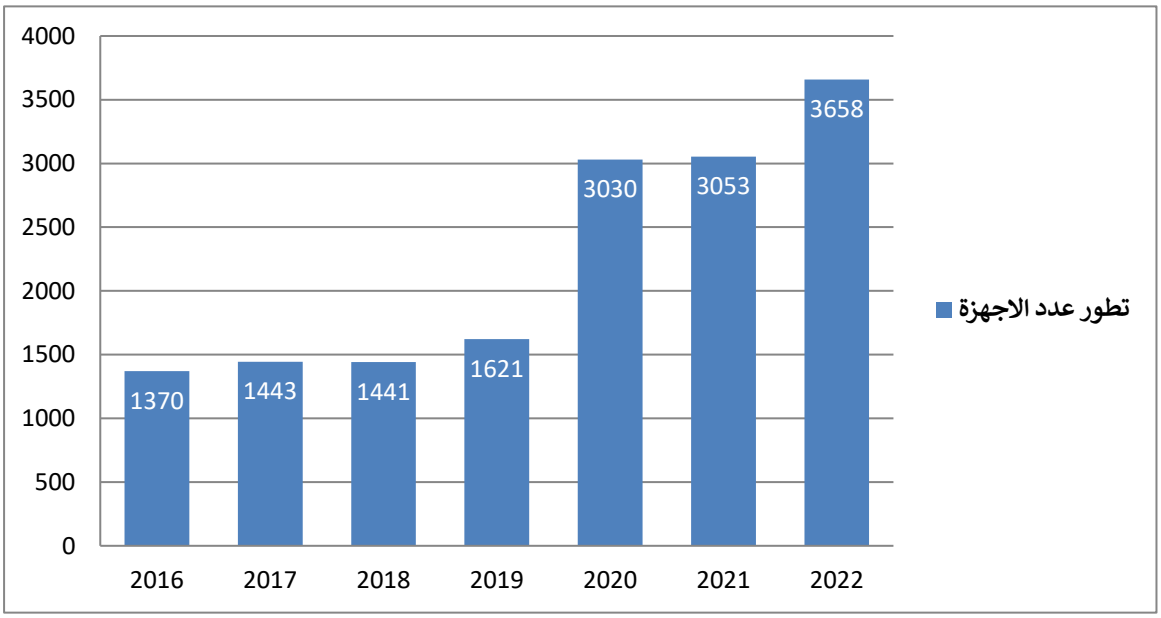

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات مجمع النقد الآلي: http/: //giemonetique.dz

من خلال المنحنى الاعمدة البيانية أن عدد أجهزة الصراف الآلي عرف تطورا ملحوظا و مستمرا، حيث تم تسجيل 1370 جهاز صراف آلي خلال سنة 2016 ليرتفع عدد الاجهزة ل 1443 جهاز سنة 2017، إذ بلغت نسبة النمو 35.33 ثم تراجعت هذه النسبة بمعدل طفيف 0.14 اذ تم تسجيل 1441 جهاز الصراف، من ثم تعود للارتفاع مجددا في 2019 اذ تم تسجيل 1621 جهاز صراف الى معدل نمو بلغ 12.49 % وواصلت أجهزة الصراف ارتفاعاتها لتصل سنة 2020 ل3030 جهاز صراف آلي بمعدل نموبلغ نسبة 86.92 % خلال سنة 2021 لـ 3053 جهاز صراف آلي بمعدل نمو بلغ نسبة 0.76% وسجلت أجهزة الصراف الآلي ذروتها سنة 2022 إذ بلغت 3658 جهاز صراف آلي بمعدل نمو 19.81% وهذه الأعداد والنسب تدل على الإقبال الكبير للزبائن والعملاء على استخدام الدفع الإلكتروني بالبطاقة البنكية .

الشكل رقم 4: تطور عدد عمليات السحب عبر أجهزة الصراف الآلي خلال الفترة (2016-2022)

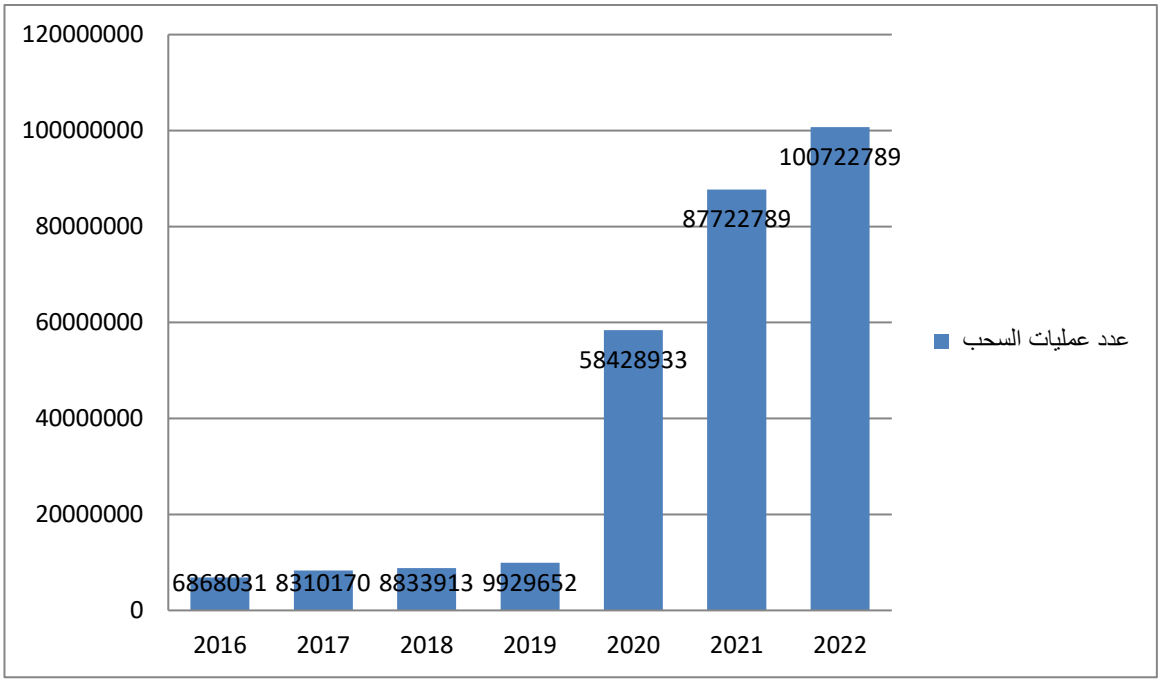

المصدر: من الطالبتين بالإعتماد على معطيات مجمع النقد الآلي https: //giemontique.dz/

نلاحظ من المنحنى الأعمدة البيانية أعلاه أن تطورعدد عمليات السحب عبر أجهزة الصراف الآلي كانت ضعيفة ومتقاربة وأن معدل النمو فيها كان ضئيل، حيث سجلت العمليات 6886031، 8310170، 8833913، 9929652، عملية في السنوات 2016، 2017، 2018، 2019 على التوالي بمعدلات نمو 21 %، 6.30 %، 12.49 % على الترتيب، و هذا بسبب تخوف المواطنين من إستعمال هذه التقنيات و الأساليب الجديدة، و في سنة 2020 حدثت قفزة نوعية في عمليات السحب بتسجيل 5842.8933 بمعدل نحو بلغ 4.8843 و خلال سنة 2021 تزايدت عدد عمليات السحب سجلت 87722.782 عملية بمعدل نمو قدره 50.14 % .

وتواصلت زيادة عمليات السحب لتصل إلى ذروتها سنة 2022 لتسجل 128035361 عملية بمعدل نمو قدره 45.95 % ويعود هذا الارتفاع الى تفشي فيروس كوفيد 19 واضطرار الزبائن لانجاز معاملاتهم عن بعد واعتمادهم على السحب الالكتروني لتفادي الاكتظاظ.

الشكل رقم 5: تطور المبلغ الإجمالي لعمليات السحب عبر أجهزة الصراف الآلي خلال الفترة (2016-2022)

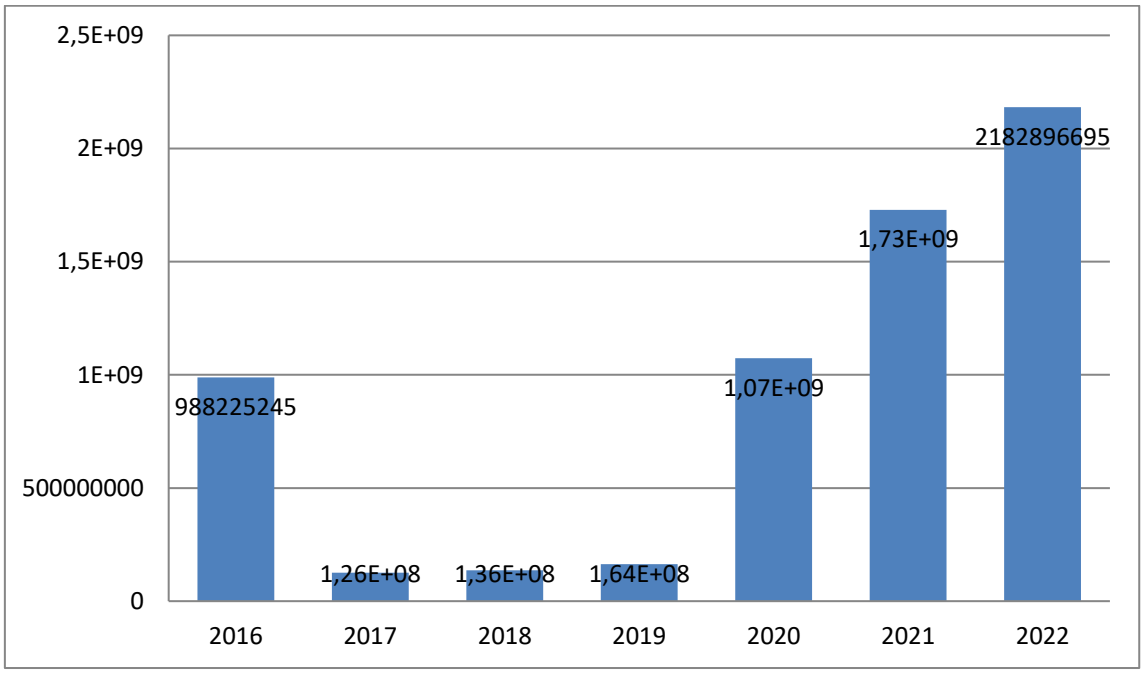

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات المجمع النقد الآلي: https: //giemontique.dz/

نلاحظ من خلال المنحنى أعلاه أن تطور المبالغ الإجمالية لعمليات السحب عبر أجهزة الصراف الآلي عرفت تطور مستمر في السنوات الأربع الأولى بنسب ضعيفة إن سجلنا في سنة 2016مبلغ 98822594500 ليرتفع هذا المبلغ 164116233000دج بنسب نموبلغت 20.74 % ثم إرتفع المبلغ الإجمالي لعمليات السحب بشكل ملحوظ و كبير سنة 2020 أين سجلنا 1073004953000 دج بمعدل نمو قدره 553.86 % إرتفع المبلغ الإجمالي لسنة 2021 بمبلغ قدره 1728937064000 بمعدل نمو قدره 61.13 % و إستمرار إرتفاع المبلغ الإجمالي ليصل لـ21828966955000 دج بمعدل النمو 26.26 سنة 2022 .

2 – تطور معاملات الدفع الإلكتروني بإستخدام نهائيات نقاط البيع الإلكتروني خلال الفترة (2016-2022)

وضعت البنوك الجزائرية نهائيات نقاط البيع الإلكتروني خير خدمة المواطنين و لأجل معرفة لأي مدى تستعمل هذه النهائيات قمنا بتحليل جملة من إحصائيات في شكل جدول و منحنى الأعمدة البيانية كما هو موضح في الآتي:

جدول رقم 3: تطور نهائيات نقاط البيع الإلكترونية خلال الفترة (2016-2022)

السنوات	عدد نهائيات نقاط البيع الإلكتروني حجز الخدمة	معدل النمو (%)	معدل النمو % عدد العمليات المنجزة عبر نهائيات نقاط البيع	معدل النمو %	المبلغ الإجمالي لعميات الدفع عبر نهائيات نقاط البيع الإلكتروني	معدل النمو (%)
2016	5049	-	65501	-	444508902	-
2017	11985	137.37	122694	87.32	861775369	93.87
2018	15397	28.47	190898	55.59	1335334131	54.56
2019	23762	54.33	274624	43.86	1916994721	43.56
2020	33945	42.85	711777	159.18	4733820042	146.94
2021	37561	10.65	2150529	202.14	15113249500	219.26
2022	46263	23.17	2712848	26.15	19343056538	27.98

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على المعطيات مجمع النقد الآلي، تاريخ الإطلاع 24 أفريل 2024 على الساعة 12: 20 http: //giemonetique.dz .

الشكل رقم 6: تطور عدد نهائيات نقاط البيع الإلكترونية النشطة خلال الفترة (2016-2022)

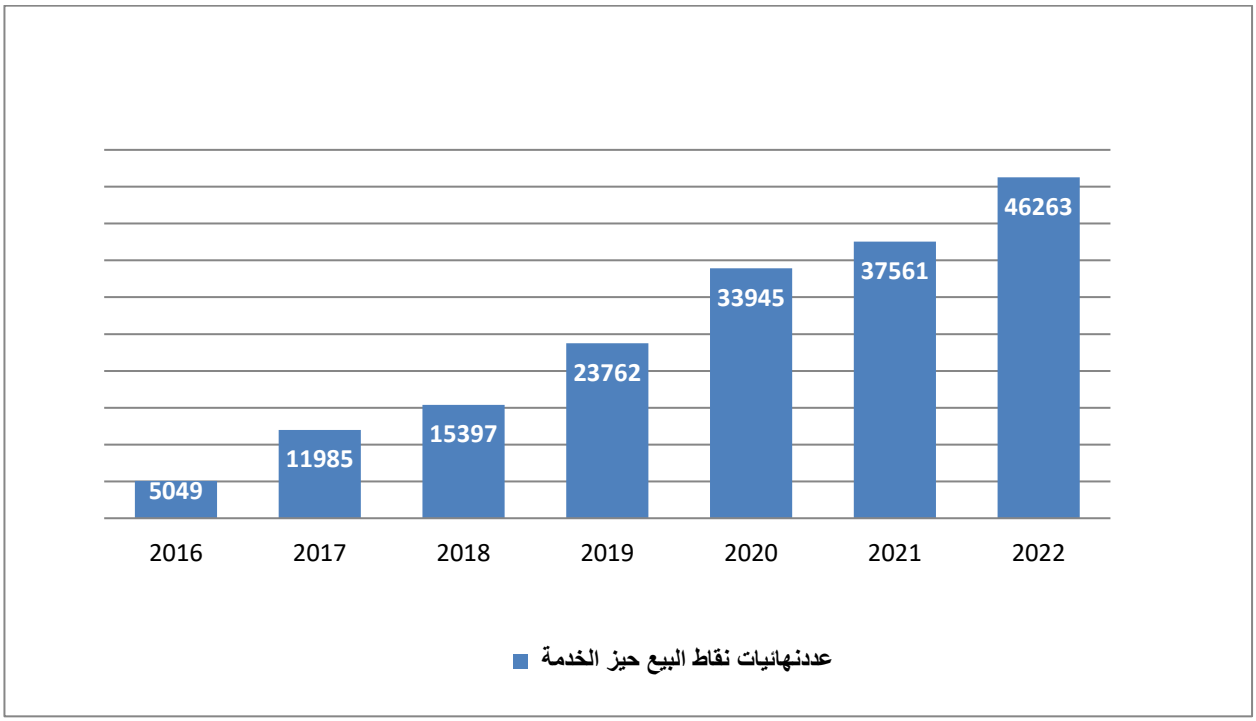

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات مجمع النقد الآلي، تاريخ الإطلاع 24 أفريل 2024 على الساعة 12: 20. http: //giemonetique.dz

من خلال منحنى الاعمدة البيانية نلاحظ أن عدد نهائيات نقاط البيع الإلكترونية حيز الخدمة عرف تطورا ملحوظا و مستمرا خلال السنوات المدروسة حيث كان عدد أجهزة نهائيات الدفع 5049 جهاز سنة 2016 ثم إرتفع سنة 2017 إلى 11985 جهاز بمعدل نمو 137.47 و إستمر عدد نهائيات نقاط البيع في السنوات 2018، 2019، 2020، 2021، 2022 في إرتفاع ليصل سنة 2022 إلى 46263 جهاز بعدل نمو 23,17 و هذا يدل على انتشار أجهزة نهائيات نقاط البيع الإلكترونية في الجزائر لكل أعمدة صغيرة نظرا لحجم الجزائر و عدد سكانها.

الشكل رقم 7: تطور عدد معاملات الدفع الإلكتروني نهائيات نقاط البيع الإلكترونية خلال الفترة (2016-2022)

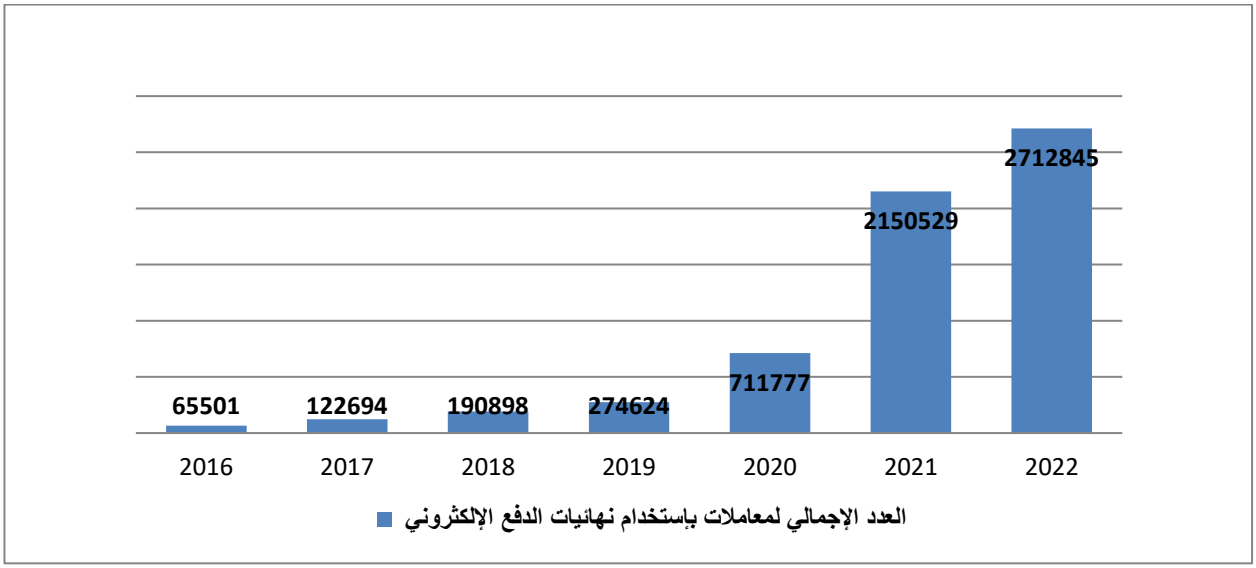

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات مجمع النقد الآلي، تاريخ الإطلاع 24 أفريل 2024 على الساعة 12: 20 http: //giemonetique.dz .

نلاحظ من خلال المنحنى أعلاه أن معاملات الدفع الإلكتروني بإستخراج نهائيات نقاط البيع الإلكترونية عرفت تطورا ملحوظا حيث تمت 65501 معاملة سنة 2016 إستمر عدد المعاملات في الإرتفاع ليصل سنة 2022 إلى 2712848 معاملة بمعدلات نمو متزايدة.

الشكل رقم 8: تطور المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع عبر نهائيات نقاط البيع الإلكترونية خلال الفترة (2016-2022)

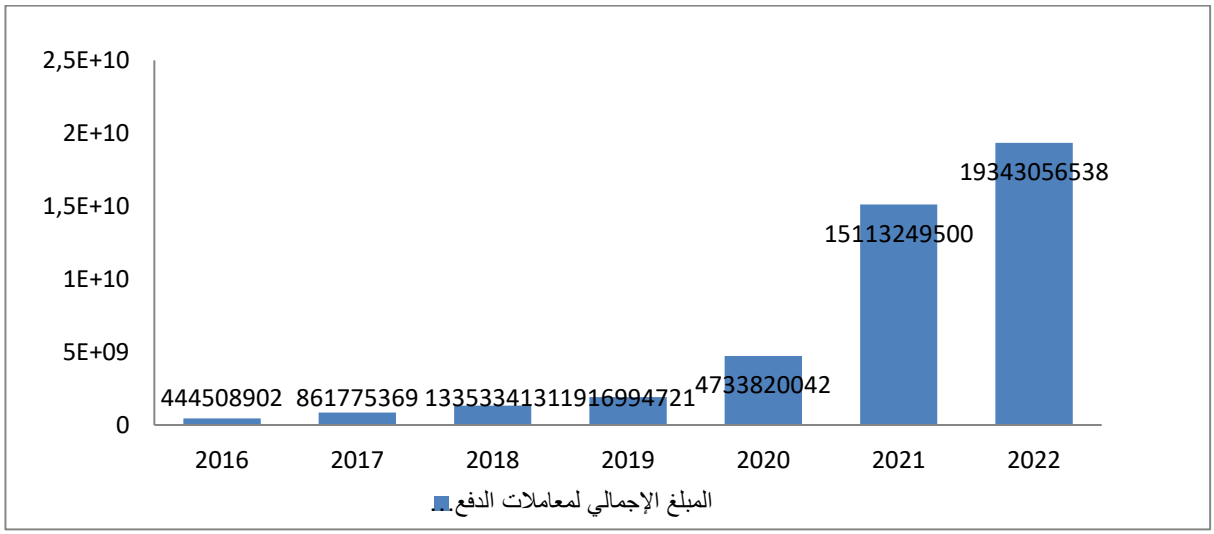

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات مجمع النقد الآلي تاريخ الإطلاع 24 أفريل 2024 على الساعة 12: 20 http: //giemonetique.dz.

كما بين المنحى أعلاه تطور المبالغ الإجمالية لمعاملات الدفع عبر نهائيات نقاط البيع الإلكترونية بشكل ملحوظ و مستمر حيث كانت سنة 2016، 444508902 دج لتصل سنة 2022 إلى 19343056538 بمعدلات نمو متزايدة وصلت سنة 2022 إلى 27.98 % .

4- تطور نشاط الدفع الإلكتروني عبر الأنترنت في الجزائر خلال الفترة 2016-2022:

يستعمل الدفع الإلكتروني عبر الأنترنت في الجزائر بإستعمال البطاقة البنكية بداية من سنة 2016 حيث يخص جملة من العمليات و الجدول الموالي يوضح تطور نشاط الدفع عبر الأنترنت في الجزائر

جدول رقم 4: تطور نشاط الدفع الإلكتروني عبر الانترنت خلال الفترة (2016 -2022)

السنة	العدد الإجمالي لمعالات الدفع عبر الأنترنت	معدل النمو (%)	المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع عبر الأنترنت (دج)	معدل النمو (%)
2016	7633	-	15009842.02	-
2017	107844	1364.07	267993423.40	1685.48
2018	176982	64.10	332592583.28	24.10
2019	202480	14.40	503870361.61	51.49
2020	4593960	2168.84	5423727074.80	976.41
2021	7821346	70.25	11176475535.68	106.06
2022	9048125	15.68	18151104423.96	62.40

المصدر: تاريخ الإطلاع 2024/04/24، على الساعة 12: https//giemonetique.dz/qui-20 sommes-nous/activite-paiement-sur-/internet .

الشكل رقم 9: تطور نشاط الدفع الإلكتروني عبر الانترنت خلال الفترة (2016 –2022)

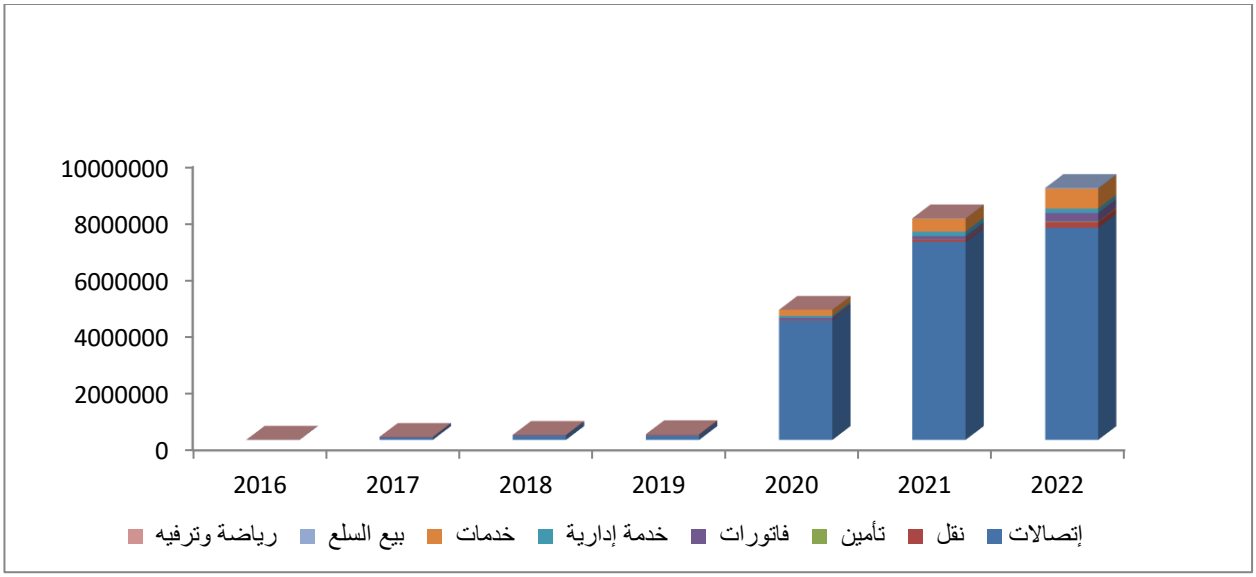

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات مجمع النقد الآلي، تاريخ الإطلاع 24 أفريل 2024 على الساعة 12: 20http: //giemonetique.dz

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عمليات الدفع التي تتم عبر الأنترنت تخص كل من قطاع الإتصالات عن النقل تسديد الفواتير، الخدمات الإدارية، تأمين الخدمات بيع السلع .

- بالنسبة قطاع الهاتف والإتصالات نلاحظ تطور عدد المعاملات 7490626 عبر الأنترنت حيث تمت 6536 معاملة سنة 2016 تنتقل إلى 2022 معاملة و هذا دلالة على زيادة تسديد فواتير الهاتف و الإشتراكات عبر الهاتف النقال.
- بالنسبة لقطاع النقل تطور عدد المعاملات عبر الأنترنت أين تمت سنة 2016 إلى 388 معاملة لتصبح سنة 2022 إلى 195490 معاملة.
- بالنسبة لقطاع التأمين نلاحظ عدد المعاملات حيث تمت سنة 2016 إلى 391 معاملة عبر الأنترنت لتصل سنة 2022 إلى 302273 معاملة و هذا يدل بالإعتماد خدمة الأنترنتعن بعد في تسديد الفواتير.
- أما الخدمات الإدارية تم إعتماد الدفع عبر الأنترنت سنة 2019 حيث تمت 5056 معاملة لتتطور إلى 705114 سنة 2022.
- بالنسبة لبيع السلع بدأ الدفع عبر الأنترنت لسلع سنة 2020 حيث سجلت 235 معاملة و إرتفعت إلى 24169 معاملة سنة 2022.
- بالنسبة للرياضة والترفيه تم إعتماد الدفع عبر الأنترنت سنة 2022 حيث سجلت 152925 معاملة.

- و الجدول الموالي يوضح العدد الإجمالي لعمليات الدفع عبر الأمنترنت و المبلغ الإجمالي لهذه بالدينار الجزائري و معدل تطور كل منهما.

جدول رقم 5: تطور معاملات الدفع عبر الأنترنت خلال الفترة (2016-2022)

السنة	العدد الإجمالي لمعاملات الدفع عبر الأنترنت	معدل النمو (%)	المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع عبر الأنترنت (دج)	معدل النمو (%)
2016	7633	-	15009842.02	-
2017	107844	13.12	267993423.40	16.85
2018	176982	64.10	332592583.28	24.10
2019	202480	14.40	503870361.61	51.49
2020	4593960	21.68	5423727074.80	97.64
2021	7821346	70.25	11176475535.68	10.60
2022	9048125	15.68	18151104423.96	62.40

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات مجمع النقد الآلي، تاريخ الإطلاع 14 ماي 2024 على الساعة 12: 20/**https//giemonetique.dz** .

نلاحظ من الجدول أعلاه أن عدد المعاملات المنجزة عبر الأنترنت عرفت تطور ملحوظ في السنوات الأخيرة في سنة 2016 تمت 7633 معاملة لتتطور إلأى 107844 معاملة سنة 2017 بمعدل ضخم بلغ 13.12 %، وواصلت في الإرتفاع لتصل إلى سنة 2020 إلى 4593960 معاملة بمعدل نمو ضخم كذلك بلغ 21.68 % ووصلت المعاملات إلى ذروتها سنة 2022 إذ سجلت 9048125 معاملة بمعدل نمو 15.68 % .

أما بالنسبة للمبلغ الإجمالي لمعالات الدفع عبر الأنترنت في الجزائر عرف تطور مستمر و ملحوظ حيث سجل في 2016 مبلغ 15009842.02 دج ليرتفع إلى 267993423.40 و هذا بمعدل كبير 1685.45 % و إستمر في الإرتفاع ليصل سنة 2022 إلى 18151104423.96 بمعدل نمو 62.40% ، و هذا يدل على انتشار تقنية الدفع عبر الأنترنت في الجزائر.

و نستخلص مما سبق و عرضنا أن إستخدام تقنيات الدفع الإلكتروني شهد رواجا ملحوظا في السنوات الأخيرة حيث أنه في سنة 2016 كان ضعيف بسبب غياب الثقافة البنكية الإلكترونية في الجزائر و نقص الوعي و الخوف من التقنيات الجديدة و بدأ انتشار الدفع الإلكتروني عبر هذه التقنيات في السنوات التي تليها ليسجل قفزة نوعية خلال 03 سنوات الأخيرة 2020 -2021-2022 بسبب الظروف التي عرفتها البلاد و هي

ظهور جائحة كرونا فيروس و انتشار في كل ربوع العالم ما أغم المواطنين على إعتماد هذه التقنيات و إستعمال وسائل الدفع و هذا للحد من انتشار هذه الجائحة و إتباع شروط السلامة، و لازال نشاط الدفع الإلكتروني في بنوك الجزائر يسجل إرتفاع و تطور من عام لآخر، لكن رغم هذا مازال الدفع الإلكتروني دون المستوى المطلوب في البنوك الجزائرية يتوجب على هذه الأخيرة و تعزيز آليات و أنظمت الدفع الإلكترونية و تطبيقها على أرض للواقع .

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لدور أنظمة الدفع الإلكتروني في تحسين مؤشرات الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري

تطرقنا في الفصل الأول إلى الجانب النظري إلى أدوات الدفع الالكتروني، وتقييم الأداء المالي البنكي وفي هذا المبحث سنتطرق لعملية تقييم الأداء المالي لبنك BNA باستخدام مؤشرات العائد على حقوق الملكية، السيولة، الملاءة، وهذا وفقا للمعطيات المالية المقدمة من طرف البنك.

المطلب الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري

يعتبر البنك الوطني الجزائري من أهم البنوك على المستوى الوطني لما له من أهمية اقتصادية واجتماعية، وهو يعتبر حسب القانون التجاري شخص معنوي يقوم بعمليات خاصة بجمع رؤوس الأموال من الأشخاص وكذلك يضع تحت تصرف الزبائن وسائل الدفع وتسييرها، ويمكن تقديم البنك الوطني الجزائري من خلال التطرق إلى نشأته وبعض المعلومات المتعلقة به، وكذا مختلف النشاطات التي يقوم بها.[1]

1- نشأة وتعريف البنك الوطني الجزائري.

1-1- نشأة البنك الوطني الجزائري

في عام 1966 بسطت الدولة سيطرتها على القطاع المصرفي التجاري استجابة لضرورة إيديولوجية تفرضها مقتضيات المنهج الإشتراكي وعلى إثر هذا التحول أنشئ أول بنك تجاري "**البنك الوطني الجزائري**" بموجب القانون رقم 178- 66 الصادر في 13 جوان 1966، بحيث أوكلت إليه جميع المهام والأنشطة التي يقوم بها البنك ويتضح ذلك في المادة الثانية من هذا القانون والتي تنص على: " يتمتع البنك الوطني الجزائري بصفة بنك إيداع وهو يدعم القطاع الخاص والعام الإشتراكي"

مع العلم أن البنك كان يحتكر تمويل القطاع الزراعي، واستمر هذا الحال إلى غاية مارس 1982 حيث قررت السلطات العامة إنشاء بنك متخصص يدعى " **بنك الزراعة والتنمية الريفية -Badr-**" وهو يعتبر حصيلة إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري كما كان من المفروض أن تؤدي الهيكلة البنكية الجديدة إلى تغيير التوزيع والتنظيم والتخفيض من المركزية.

خضع القطاع البنكي في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين للإصلاح الإقتصادي الذي تجسد من خلال القوانين والتشريعات الخاصة بتنظيم وتحسين طرق تسيير الأنشطة البنكية، وكذا المراقبة الصارمة للقطاع واختصارا مرت نشأة البنك الوطني الجزائري بمرحلتين:

[1] الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري https://ebanking.bna.dz/

1-1-1- مرحلة ما قبل الإصلاحات الإقتصادية للفترة 1962- 1988

بعد الإستقلال لم يكن هناك أكثر من 20 بنكا على المستوى الوطني، وقد كان معظمها مسيرا من طرف السلطات الفرنسية، حيث كان النظام المصرفي قبل التأميمات يضم:

- البنك المركزي الجزائري BCA الذي أنشئ في 13/ 12/ 1962
- الصندوق الجزائري للتنمية CAD الذي أنشئ في 17/ 05/ 1963
- الصندوق الوطني للتوفير الاحتياط CNPD الذي انشئ في 1964/08/10

عملت الدولة الجزائرية بعد الإستقلال على أن يكون الدينار الجزائري هو العملة المستقلة وكان ذلك في أوائل 1964 واتجهت الى التأميم لإقامة نظام مالي ناجح، فكان أول البنوك التجارية المؤممة هو البنك الوطني الجزائري ثم القرض الشعبي؛ وتوسعت إلى بنك التنمية الريفية بعد بنك التنمية المحلية في 1985/04/30.

1-1-2- مرحلة ما بعد الإصلاحات الاقتصادية إلى يومنا هذا

تميزت هذه المرحلة بظهور قانون النقد والقرض 90- 10 المؤرخ في 1990/04/14 الذي أعاد تعريف هيكل النظام البنكي وجعل القانون المصرفي في سياق التسريع البنكي المعمول به في البلدان المعاصرة، وهو من أهم القوانين الناجحة في الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر سنة 1968، حيث أصبحت البنوك كباقي المؤسسات التجارية تتمتع بالإستقلالية في التسيير وأصبحت تمارس نشاط تجاري واسع بعد أن كانت بنوك إيداع فقط، أين بدأت في التعامل بصرف العملات وإعطاء القروض بفوائد كما أنها أصبحت خاضعة للضرائب كغيرها من المؤسسات.

1-2- تعريف البنك الوطني الجزائري

لم يكن في الجزائر نظام بنكي بعد الإستقلال، ولكن في نهاية 1962 قامت بتأسيس بنك وهو البنك المركزي الجزائري بتاريخ 1962/12/13، ثم إنشاء البنك الوطني الجزائري في إطار إعتماد الدولة الجزائرية على تأميم قطاع البنوك وهذا بموجب الأمر 178- 66 المؤرخ في 13/ 06/ 1966 وهو أول بنك تجاري في الجزائر. وهو عبارة عن شركة إقتصادية مالية ذات أسهم ومؤسسة عمومية مقرها الإجتماعي بشارع "**شي غيفارا**" بالعاصمة. ذات رأس مال يقدر بـ 41.6 مليار دينار وذلك حسب الإحصائيات المعلنة في جوان 2009 على الموقع الإلكتروني للبنك ويضم حاليا 277 وكالة موزعة على 17 مديرية جهوية للإستغلال 31 وكالة رئيسية ونظرا للإمكانيات المادية والبشرية التي يتمتع بها بها البنك وكذلك توفره على الحد الأدنى من الشروط التي سمحت له أن يكون أول بنك يسلم له الإعتماد من طرف البنك العالمي بتاريخ 1995/09/05.[1]

[1] الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري https://ebanking.bna.dz/

1-2-1- وظائف البنك الوطني الجزائري BNA

- تتقيد ببرامج الدولة المتعلقة بالإئتمان القصير والمتوسط الأجل وفقا للأسس المصرفية؛
- إقراض المؤسسات الصناعية العامة والخاصة؛
- خصم وتحصيل الأوراق التجارية لعملائه مع التزامه بعمليات الدفع؛
- قبول الودائع من طرف الجمهور ومختلف المنشآت وإعادة إستثمارها؛
- متابعة وتصفية كل المشاكل المالية؛
- يلعب دور الوساطة في العمليات المالية في البورصة؛
- إعطاء ضمان في مجال الصفقات العمومية؛
- تمويل التجارة الخارجية؛
- العمل كمراسل للبنوك الخارجية؛
- يضمن المتعاملين المعلومات اللازمة في وضعية التجارة الخارجية؛
- تمويل المؤسسات الجديدة لا سيما المشاريع الموجهة للقضاء على البطالة؛
- يقوم بضخ قروض قصيرة ومتوسطة أو طويلة الأجل بضمانات أو بدونها وكذلك القيام بعمليات الصرف؛
- إستقبال الأموال الناتجة عن عمليات الدفع والخاصة بالسفتجة، شيك لأمر، شيك، فواتير، أو وثائق أخرى تجارية ومالية؛
- إكتساب أموال مع العمليات التالية: البيع بالإيجار وجميع العمليات المنقولة وغير المنقولة التي تخص نشاط البنك أو المتعاملين معه؛
- البنك الوطني الجزائري يقوم بجميع المهام مهما كان شكلها والتي لها فوائد متعلقة بمؤسسات أوشركات جزائرية كانت أو أجنبية وتسعى إلى تحقيق أهدافه وتطوير الأعمال الخاصة به.

1-2-2- أهداف البنك الوطني الجزائريBNA

للبنك الوطني الجزائري جملة من الأهداف أهمها ما يلي[1]:

- محاولة التوسع بفتح المزيد من الوكالات في كل الولايات الوطنية؛
- إدخال تقنيات ووسائل حديثة لمواكبة التقدم التكنولوجي في ظل الإصلاحات النقدية؛

[1] الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري https://ebanking.bna.dz/

- ترقية العمليات المصرفية المختلفة كمنح العقود وجذب الودائع؛
- إحتلال مكانة إستراتيجية ضمن الجهاز المصرفي؛
- لعب دور فعال في إحداث التنمية للإقتصادية.

2- الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA

يتكون البنك الوطني الجزائري من عدة أقسام وفروع يمكن عرضها من خلال الهيكل التنظيمي التالي:

الشكل رقم 10: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

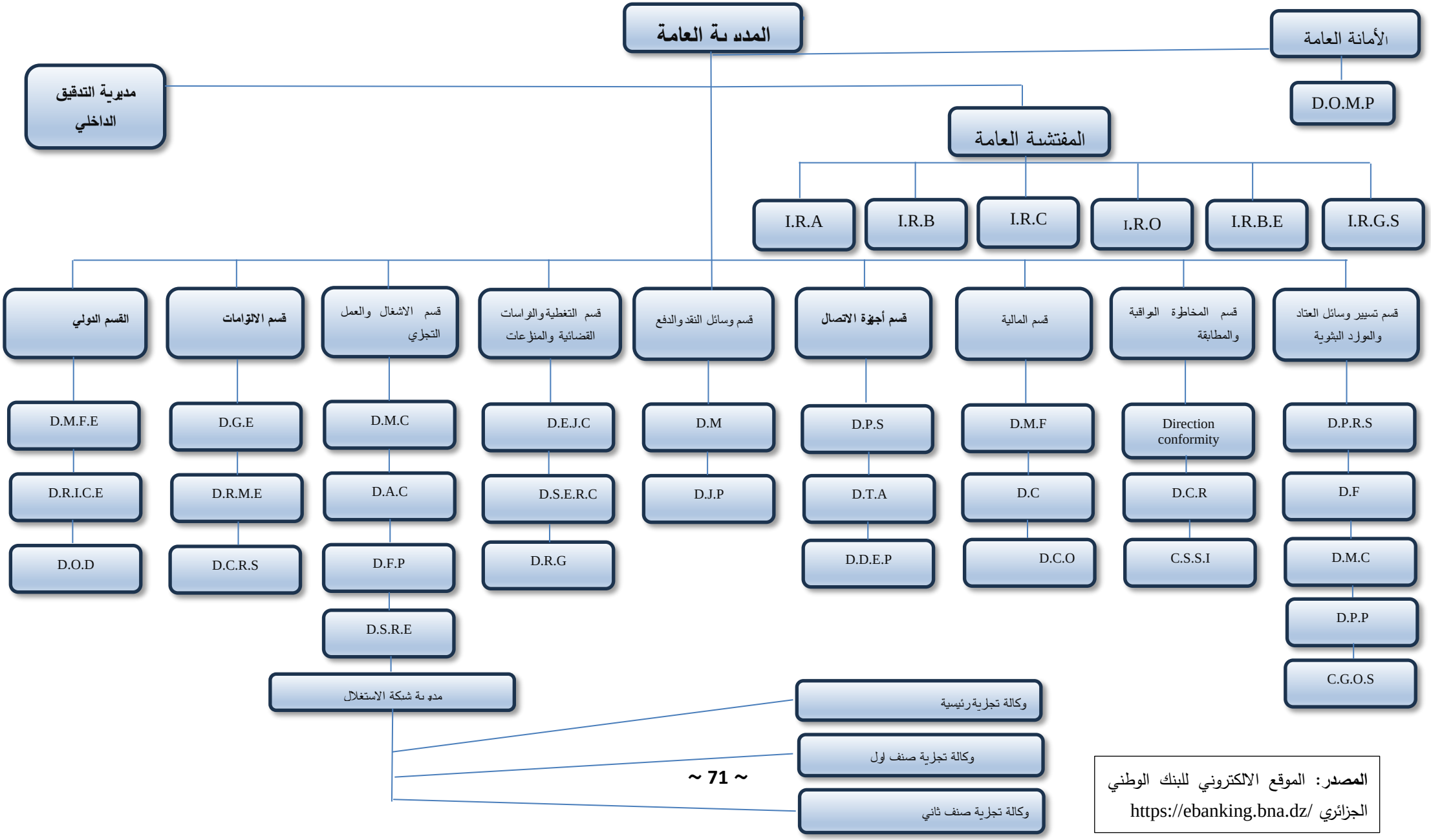

المصدر: الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري https://ebanking.bna.dz/

2-1- رموز الهيكل التنظيمي للبنك

2-1-1- الهياكل الملحقة بالمديرية العامة

2-1-1-1- الأمانة العامة

- D O M P: مديرية تنظيم المناهج والإجراءات

2-1-1-2- المفتشية العامة

- I R A: المفتشية الجهوية- الجزائر العاصمة
- I R B: المفتشية الجهوية- البليدة
- I R C: المفتشية الجهوية- قسنطينة
- I R O: المفتشية الجهوية- وهران
- I R B E: المفتشية الجهوية- بجاية
- I R G S: مفتشيات الجهوية- الجنوب الكبير
- D A I: مدير تدقيق الداخلي

2-1-2- الهياكل التابعة للقسم الدولي

- D M F E: مديرية التحركات المالية مع الخارج
- D R I C E: مديرية العلاقات الدولية والتجارة الخارجية
- D O D: مديرية العمليات المستندية

2-1-3- الهياكل الملحقة بقسم الالتزامات

- D G E: مديرية المتوسطات الكبرى
- D P M E: مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- D C P S: مديرية القروض للأفراد والقروض الخاصة

2-1-4- الهياكل الملحقة بقسم الاستغلال والنشاط التجاري

- D M C: مديرية التسويق والاتصال
- D A C: مديرية التنشيط التجاري
- D S R E: مديرية دعم الشبكة للاستغلال

- D E P: مديرية التمويل التشاركي

2-1-5- الهياكل الملحقة بقسم التغطية والدراسات القانونية والمنازعات

- D J C: مديرية الدراسات القانونية والمنازعات
- D S E R C: مديرية المتابعة والتغطية وتحصيل العروض
- D R G: مديرية تحصيل الضمانات

2-1-6- الهياكل التابعة لقسم وسائل الدفع والنقود

- D M: مديرية النقد
- D I P: مديرية وسائل الدفع

2-1-7 الهياكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام

- D P S: مديرية الانتاج والخدمات
- D I A: مديرية التكنولوجيا والهندسة
- D D E P: مديرية تطوير الدراسات والمشاريع

2-1-8- الهياكل الملحقة بقسم المالية

- D M P: مديرية السوق المالي
- D C G: مديرية مراقبة التسير
- D C: مديرية المحاسبة

2-1-9- الهياكل التابعة لقسم المخاطر والمراقبة والمطابقة

- **D Conformité**: مديرية المطابقة
- D C P: مديرية المراقبة الدائمة
- D G B: مديرية تسيير المخاطر
- C S S I: خلية أمن الأنظمة المعلوماتية

2-1-10- الهياكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد والموارد البشرية

- D P R S: مديرية الموظفين العلاقة الاجتماعية
- D F: مديرية التكوين

- D M G: مديرية الوسائل العامة
- D P P: مديرية المحافظة على الأملاك
- C G O S: مركز الخدمات الاجتماعية

2-1-11- شبكة الاستغلال

تضم شبكة الاستغلال للبنك الوطني الجزائري 19 مديرية جهوية للاستغلال تشرف على 217 وكالة تجارية في مختلف الفئات موزعة عبر كافة التراب الوطني.

المطلب الثاني: واقع استخدام أنظمة الدفع الإلكترونية في البنك الوطني الجزائري

1- أنظمة الدفع الإلكترونية المتاحة في البنك الوطني الجزائري

استجابة للمستجدات التكنولوجية باقتناء وسائل الدفع حديثة وفر البنك الوطني الجزائري التعامل بنوع واحد من بطاقات الدفع الالكتروني ألا وهي بطاقة ما بين البنوك (Carte Inter Banking CIB) يمنح البنك BNA هذه البطاقة مجانا عند فتح حساب بنك بتقديم طلب الحصول عليها وتسمح هذه البطاقة البنكية للعملاء بسحب أموالهم، بالدفع الجواري، وعن بعد، بتلقي وتحويل أموالهم.

2- أنواع بطاقة الدفع ما بين البنوك

تنقسم هذه البطاقة إلى نوعين

2-1- البطاقة الكلاسيكية

بدأ استخدام هذه البطاقة سنة 2003 وهي بطاقة متاحة للعملاء ذوي الدخل المنتظم بحيث تمنح للعميل الذي يقل عن 120.000دج، وتتوفر كل بطاقة على رقم سري دفع عبر الأنترنت.

الشكل رقم 11: صورة لبطاقة CIB Classique

المصدر: الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري، تاريخ التصفح: 14ماي 2024، 14: 00.

2-2- البطاقة الذهبية

بدأ استخدام هذه البطاقة في البنك الوطني الجزائري سنة 2007 وهي بطاقة متاحة للعملاء ذوي الدخل المنتظم كانت تمنح للعميل آنذاك بشرط أن يفوق راتبه 120.000دج، وفي ماي 2020 عممت هذه البطاقة أي أنها أصبحت تمنح لجميع العملاء بغض النظر عن الراتب، بشرط أنه يمتلك البطاقة الكلاسيكية لكي يستطيع استبدالها إلى البطاقة الذهبية إلا بعد انتهاء مدة صلاحياتها.

الشكل رقم 12: صورة لبطاقة CIB Gold

المصدر: الموقع الالكتروني للبنك الوطني الجزائري، تاريخ التصفح: 14ماي 2024، 14: 00.

3- مزايا البطاقة CIB

تتمثل مزايا البطاقة CIB بنوعيها فيما يلي:

- الحماية والاستفادة من الرمز السري الذي يؤمن عمليات العملاء البنكية؛
- الفعالية وربح الوقت بفضل رفاهية وسهولة استعمال البطاقة البنكية الإلكترونية؛
- خدمتها المتوفرة إمكانية سحب العملاء لأموالهم في أي وقت، أي أن الخدمة متوفرة 24/24 سا و7/7 أيام في الأسبوع

4- الخدمات المتاحة عبر البطاقة البنكية الإلكترونية

تقدم بطاقة CIB لعملائها الخدمات التالية:

- على المستوى الموزع الآلي الخاص بالبنك الوطني الجزائري: السحب، الاطلاع على الرصيد؛
- الشبابيك الآلية للبنوك الأخرى: السحب؛
- الدفع عن طريق الأنترنت؛
- الدفع عن طريق جهاز الدفع الالكتروني؛
- على مستوى الشباك الآلي الخاص بالبنك: السحب، التحويل، الدفع النقدي، الاستعلام عن الرصيد،

- الاطلاع على الرقم التعريفي البنكي، العمليات السابقة، استلام الشيك للقبض (في الشباك الآلي البنكي المستوطن فيها فقط)، طلب شيك، طلب بطاقة.

5- مراحل الحصول على البطاقة

- يتم الحصول على البطاقة الإلكترونية عبر المراحل التالية:
- ارسال الطلبات من قبل البنك الى مديرية وسائل الدفع؛
- تقوم مديرية وسائل الدفع بارسال طلبات إلى شركة النظام الالكتروني SAIIM؛
- تقوم شركة SAIIM باصدار البطاقات، وإعادة ارسالها إلى مديرية وسائل الدفع؛
- تقوم مديرية وسائل الدفع بارسال البطاقات إلى الوكالة مع رقمها السري Code Pin ورقم الدفع عبر الأنترنت Code de payment؛
- يقوم البنك بارسال اشعارات للعميل بصدور البطاقة وتوفرها على البنك، بغرض التقدم لاستلامها؛
- عند حضور العميل لاستلام البطاقة، يتم وعقد اتفاقيتين بين العميل والبنك:
  - عقد بطاقة الدفع بين البنوك .
  - عقد عضوية.

ليقوم البنك بارسالها الى المديرية ووسائل الدفع للتأكيد على استلام العميل للبطاقة بغرض تنشيط الرقم السري لها ورقم الدفع عبر الأنترنت وتفعيل خدمة البطاقة 24سا المقبلة.

- في حالة عدم حضور العميل لاستلام البطاقة، يحتفظ بها البنك لمدة 90 يوما بعد ذلك يقوم باتلافها.

- في حال ضياع البطاقة والسرقة يتوجب على العميل الاتصال مباشرة بمركز اتصالات SAIIM أو التقرب للوكالة.

- في حالة نسيان الرقم السري، يتوجب على العميل توجيه رسالة إلى الوكالة لتقديم رقم سري آخر.

6- الأجهزة الإلكترونية المتوفرة في البنك الوطني الجزائري

6-1- جهاز الدفع الالكتروني TPE

هو جهاز للدفع يتم من خلاله تسوية الفواتير عن طريق ادخال بطاقة CIB واقتطاع الفاتورة من حساب العميل، يتواجد هذا الجهاز على مستوى المتاجر والملاحق الكبرى بحيث يكثر نشاط البنك ويمنح زبائنه فرصة تسوية عملياتهم عن طريق بطاقة CIB، وهو جهاز موجه لزبائن البنك من التجار، المؤسسات ورجال الأعمال.

6-2- الشباك الآلي النقدي GAB

يوفر البنك الوطني الجزائري خدماته على مدار 24/24 سا و7/7 أيام بفضل الشباك الآلي البنكي "GABBNA"، ويسمح هذا الشباك للعميل الحامل للبطاقة BNA CIB باجراء العديد من المعاملات على حسابه البنكي الجاري، وكذا دفع فواتيره ويستفيد من الشباك الآلي البنكي جميع العملاء الذين يحملون بطاقة بنكية CIB بنوعيها، والعملاء الحاصلين على دفع التوفير الالكتروني للبنك الوطني الجزائري، ويستطيع سحب ما قيمته 100.000دج في اليوم كحد أقصى من خلال هذا الشباك.

6-3- الموزع الآلي للأوراق النقدية DAB

يوفر البنك الوطني الجزائري هذه الخدمة على مدى 24/24 سا و7/7 أيام لحامل بطاقة BNA CIB أو أي بنوك أخرى، ويتاح من خلال هذا الموزع لغير عملاء BNA خدمة التوزيع فقط بحيث يمكنهم السحب من خلاله مقابل خصم 29.75دج من رصيدهم.

توفرت هذه الخدمة في بادئ الأمر مقابل سحب 80% من الراتب، لكن منذ سنة 2019 أتيح للعملاء سحب 100000دج كحد أقصى في 24 سا.

المطلب الثالث: تطور أدوات الدفع الالكتروني في البنك الوطني الجزائري BAN

لمعرفة مدى تطور أدوات الدفع الالكتروني في البنك الوطني الجزائري قمنا بتحليل مجموعة من الاحصائيات في الجداول والأعمدة البيانية التالية:

جدول رقم 6: تطور أدوات الدفع الإلكترونية في البنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2016- 2021)

السنوات	الموزعات الآلية	معدل النمو (%)	الشبابيك الآلية	معدل النمو (%)	البطاقات البنكية	معدل النمو (%)	جهاز الدفع الإلكتروني	معدل النمو (%)
2016	142	-	92	-	-	-	-	-
2017	145	2.11	95	3.15	214643	-	2136	-
2018	145	0	97	2.10	234122	9.07	3771	6.5
2019	130	10.34	98	1.03	248832	6.28	4096	8.6
2020	151	16.15	100	2.04	278315	11.84	5221	27.5
2021	100	33.77	160	60	258411	7.15	2654	49.17

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية 2016-2021 للبنك الوطني الجزائري BNA.

والشكل الموالي يوضح تطور عدد الموزعات الآلية DAB في البنك الوطني الجزائري

الشكل رقم 13: تطور عدد الموزعات الآلية (DAB) في البنك الوطني الجزائري (BNA) خلال الفترة (2016-2021)

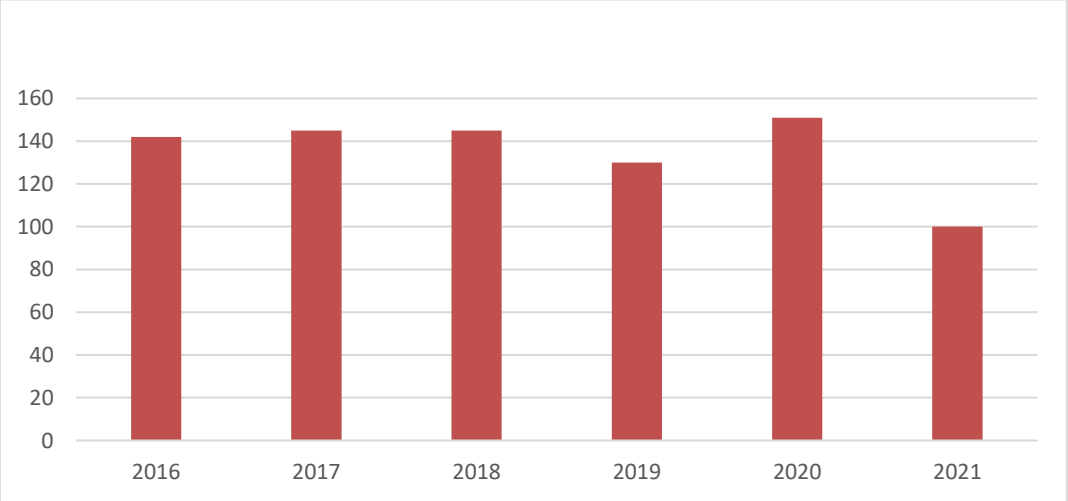

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

بالنظر إلى واقع الأرقام المعروضة في الجدول رقم (01) والتمثيل البياني رقم (01) نلاحظ أن التطور الحاصل لعدد الموزعات المالية (DAB) في البنك الوطني الجزائري (BNA) شهد ارتفاعا مستمرا حيث كان عدد الموزعات الآلية 142 موزع آلي خلال سنة 2016، ليرتفع عدد الموزعات الآلية إلى 145 موزع آلي خلال السنتين 2017، 2018 على التوالي، إذ بلغت نسبة النمو 2,11٪ ثم تراجعت هذه النسبة بمعدل خفيف 0% ثم تعود للانخفاض مجددا حيث وصلت إلى 130 موزع آلي خلال سنة 2019 بمعدل نمو قدر بـ 10,34٪، وسجلت عدد الموزعات الآلية ذروتها سنة 2020 بـ 151 موزع آلي بمعدل نمو قدره بـ 16,15 وثم تعود بعد ذلك للانخفاض بحيث سجلنا في سنة 2021 قرابة 100 موزع آلي بمعدل نمو 33,77٪ وهذه الأعداد والنسب تدل على الإقبال الكبير للزبائن، واستخدام البطاقات البنكية عبر هذه الموزعات الآلية داخل البنك.

الشكل رقم 14: تطور عدد شبابيك الآلية (GAB) في البنك الوطني الجزائري (BNA) خلال الفترة (2016-2021)

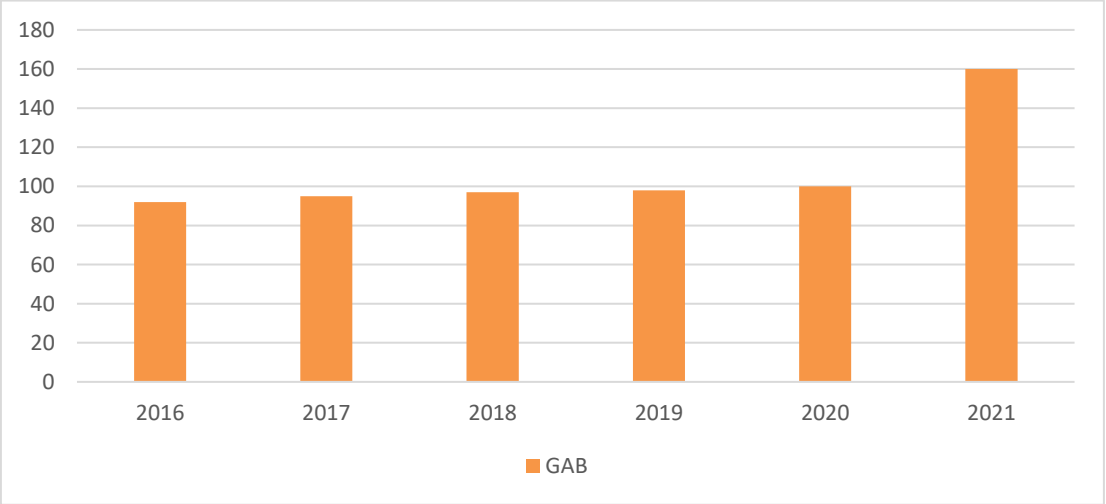

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال منحنى الأعمدة البيانية أعلاه أن تطور عدد الشبابيك الآلية (GAB) في البنك الوطني الجزائري (BNA) كان محتشما وأن معدل النمو فيها كان ضئيلا، حيث سجلنا 92، 95، 97، 98، 100 شباك آلي في السنوات 2016، 2017، 2018، 2019، 2020 على التوالي بمعدلات نمو قدرت بـ 3,15٪، 2,10٪، 1,03٪، 2,04٪ على الترتيب وهذا راجع لنقص استعمال الزبائن لهذا الأسلوب، وفي سنة 2021 حدثت نقلة نوعية في عدد الشبابيك الآلية بتسجيل 160 شباك آلي بمعدل نمو بلغ 60٪.

الشكل رقم 15: تطور عدد البطاقات البنكية (CIB) في البنك الجزائري (BNA) خلال الفترة (2016-2021)

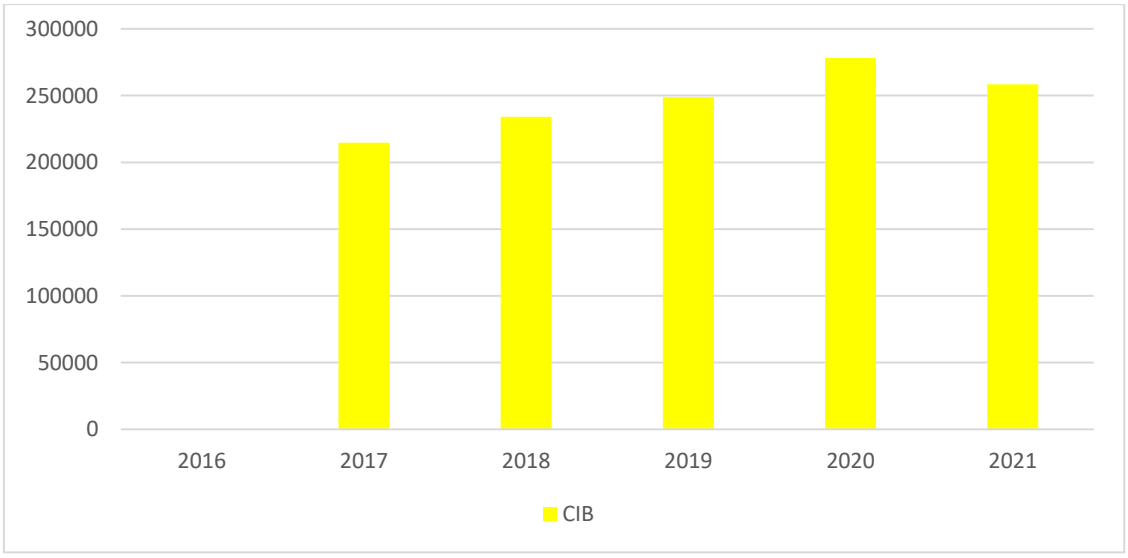

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال قراءة الجدول رقم (1) ومنحنى الأعمدة البيانية أن التطور الحاصل في عدد البطاقات البنكية للبنك الوطني الجزائري (BNA) عرف ارتفاع مستمر وملحوظ خلال السنوات المدروسة حيث كان عدد البطاقات البنكية 214643 بطاقة، سنة 2017 ثم ارتفعت سنة 2018 الى 234122 بطاقة بمعدل نمو قدر ب 9,07٪ واستمر عدد البطاقات البنكية في الارتفاع ليصل الى 278315 بطاقة بنكية في عام 2020 بمعدل نمو بلغ 11,4٪ ويعود ذلك إلى إتاحة هذه الخدمة بشكل مجاني لجميع عملائها.

الشكل رقم 16: تطور عدد أجهزة الدفع الإلكتروني في البنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2016-2021)

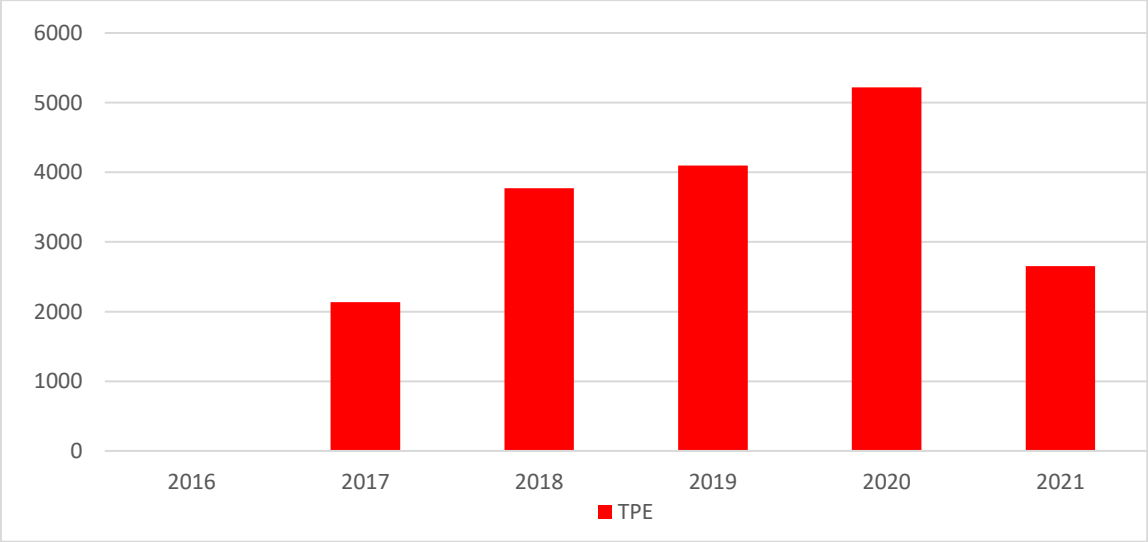

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال منحنى الأعمدة البيانية نلاحظ عدد أجهزة الدفع الإلكتروني عرف تطورا ملحوظا ومستمر، حيث كان عدد أجهزة الدفع 2136 جهاز سنة 2017 ثم ارتفاع نسبة 2018 إلى 3771 جهاز بمعدل نمو بلغ 76,5٪ استمر عدد الأجهزة في الارتفاع ليصل الى 5221 سنة 2020 بمعدل نمو 27,5٪ وهذا يدل على انتشار أجهزة الدفع الإليكتروني داخل البنك واستخدام هذه الوسائط الإليكترونية من قبل الزبائن أما في سنة 2021 انخفض عدد الأجهزة ليصل إلى 2654 جهاز بمعدل نمو قدره 49,17٪.

المطلب الرابع: علاقة أنظمة الدفع الإلكتروني بمؤشرات الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري

عرفت وضعية الخزينة تحسننا ملحوظا خلال سنة 2018 وعلى ضوء هذا فإن تكوين الاحتياطي الاجباري للبنك على مستوى بنك الجزائر، لم يستدعي اللجوء الى السوق النقدي لسد العجز الى بغرض اقتراض 250 683 17 مليون دينار.

من جهة أخرى، قد حقق البنك ما مقداره 733 12 مليون دينا كناتج لنشاطه في السوق النقدي مع نهاية سنة 2018، حيث تعود هذه النتيجة أساسا إلى الفوائد المترتبة عن الاحتياطي الاجباري المودع لدى

بنك الجزائر بما قيمته 753 39 مليون دينار، بمقابل ذلك، فقد تم صرف ما قيمته 396 1361 مليون دينار كأعباء مالية، منها 346 143 مليون دينار تتعلق بالفوائد المدفوعة على السلفات التي طلبها البنك، وهو ما أسفر عن نتيجة سلبية قدرت ب 623 24 مليون دينار.

1- تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري

يحتل تقييم الأداء المالي مكانا متميزا في الوقت الحاضر لدى البنوك، لما له من أهمية كبيرة في تحديد كفاءة البنك ومدى تحقيقه للأهداف.

جدول رقم 7: تطور الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري.

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الناتج الصافي	103559	78232	95705	94076	87782	94617	84651
النتيجة الصافية	31420	29987	35832	19064	23648	46960	59206
اجمالي الميزانية	2843371	2828633	3082299	3491983	3440271	4481253	564638

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري 2016-2022

الشكل رقم 17: تطور الناتج الصافي للبنك خلال سنتين (2016-2017)

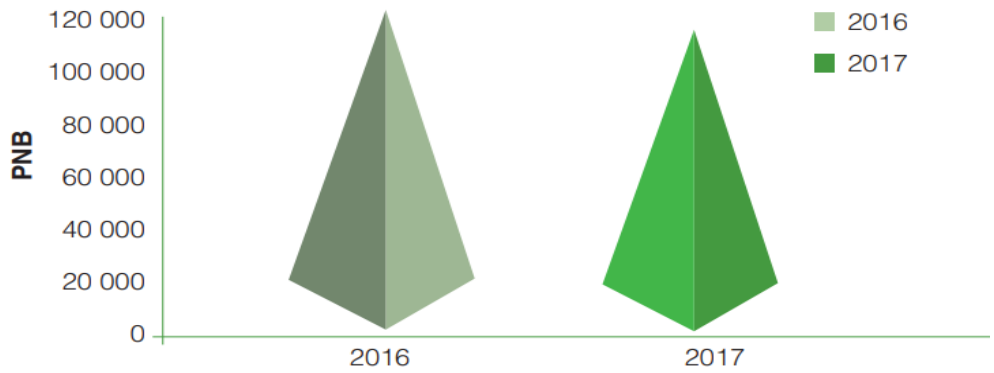

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري

خلال السنة المالية 2017 بلغ الناتج الصافي للبنك 78232مليون دج مقابل 103559مليون دج في عام 2016، ويعود هذا التراجع المسجل بشكل رئيسي إلى انخفاض حجم محفظة الالتزامات من قبل الخزينة العمومية.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) الذي يمثل تطور الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري (BNA) ومنحنى الأعمدة البيانية رقم (1):

الشكل رقم 18: النتيجة الصافية للبنك خلال سنتين (2016-2017)

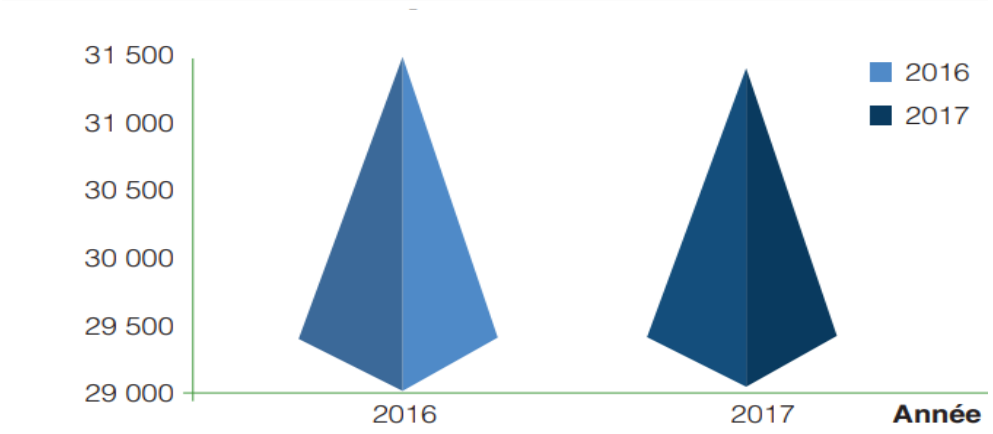

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني والجدول رقم (02).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2) الذي يمثل النتيجة الصافية للبنك الوطني الجزائري (BNA) بأنه اختتم السنة المالية 2017 بنتيجة مالية صافية بلغت 29987 مليون دينار، مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 4.5٪ مقارنة بالسنة المالية المنصرمة.

الشكل رقم 19: إجمالي الميزانية للبنك خلال سنتين (2016-2017)

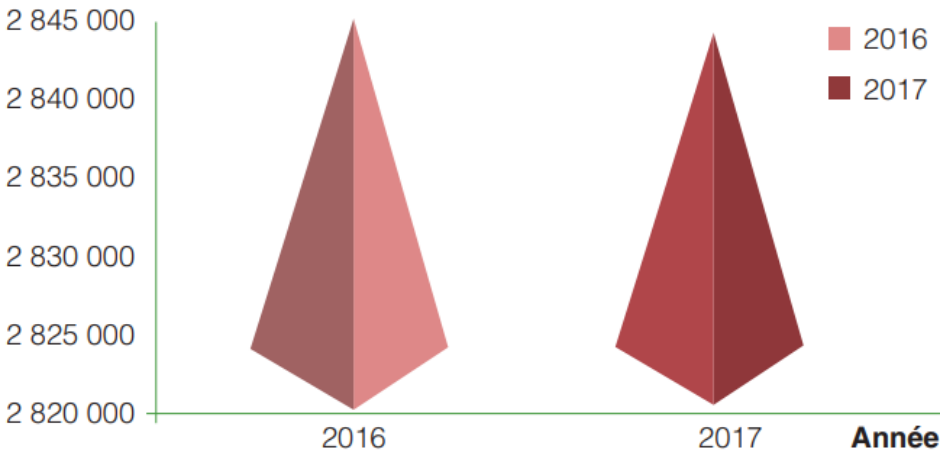

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3) الذي يمثل إجمالي الميزانية للبنك بأنه بلغ إجمالي الميزانية 2828633 مليون دج في 2017\12\31 مقابل 2843371 مليون دج في 2016\12\31 وهو انخفاض طفيف في ظل أزمة السيولة التي شهدها القطاع المصرفي خلال السنة المالية لـ 2017.

الشكل رقم 20: تطور الناتج الصافي للبنك خلال (2017-2018)

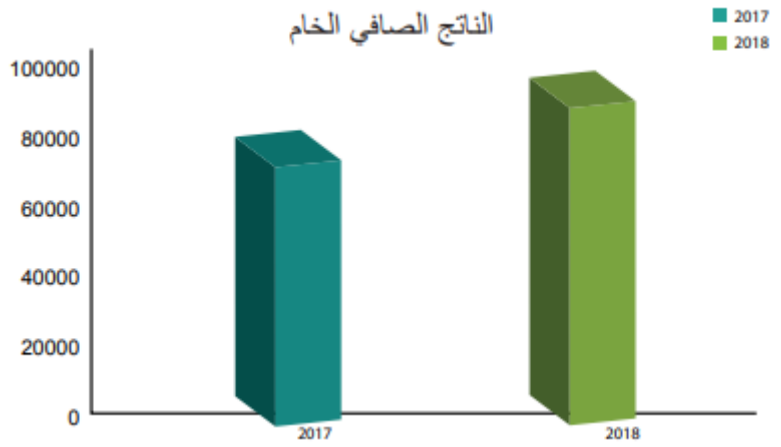

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري.

نلاحظ الناتج الصافي للبنك زيادة بنسبة 22، 26 مقارنة بالعام المنصرم حيث بلغ 95705 مليون دج ويعود هذا الأداء الى ديناميكية الأنشطة التجارية من حيث هامش الفائدة التي مثلت 73، 99 من الناتج الصافي للبنك في نهاية السنة المالية 2018.

الشكل رقم 21: النتيجة الصافية للبنك خلال سنتين (2017-2018)

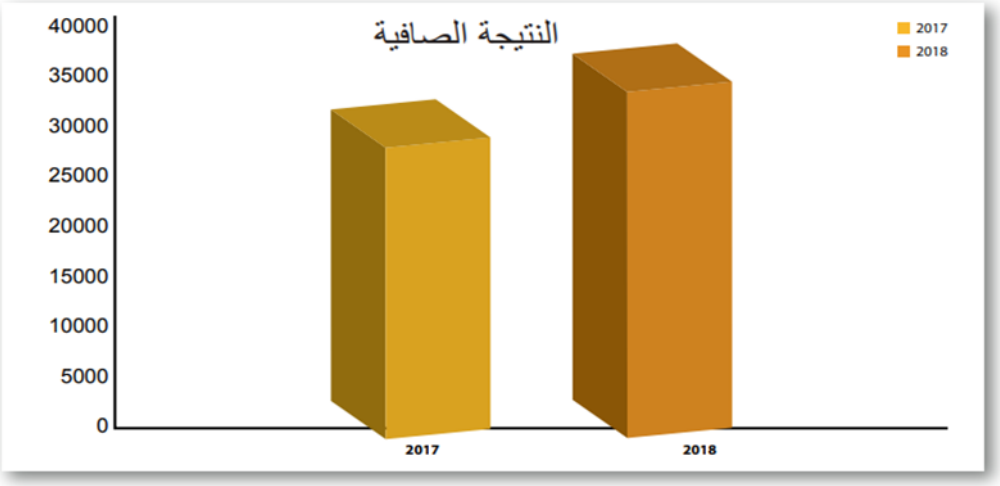

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2)، سجل البنك خلال السنة المالية 2018 نموا في النتيجة المالية الصافية بلغت بنسبة 19.49٪ مقارنة بالنسبة المالية المنصرمة التي سجلت 35832مليون دج.

الشكل رقم 22: إجمالي الميزانية للبنك خلال السنتين (2017-2018)

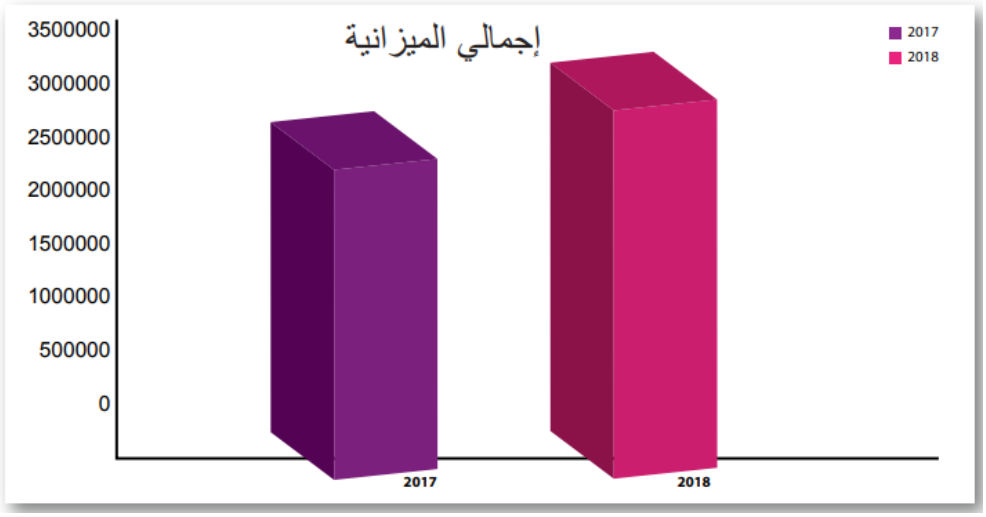

المصدر: المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3) بأنه قد بلغ إجمالي الميزانية 3082299 مليون دج أي بزيادة قدرها 97.8٪ وهو ما عزز حصة البنك.

الشكل رقم 23: تطور الناتج البنكي الصافي خلال أربع سنوات الأخيرة

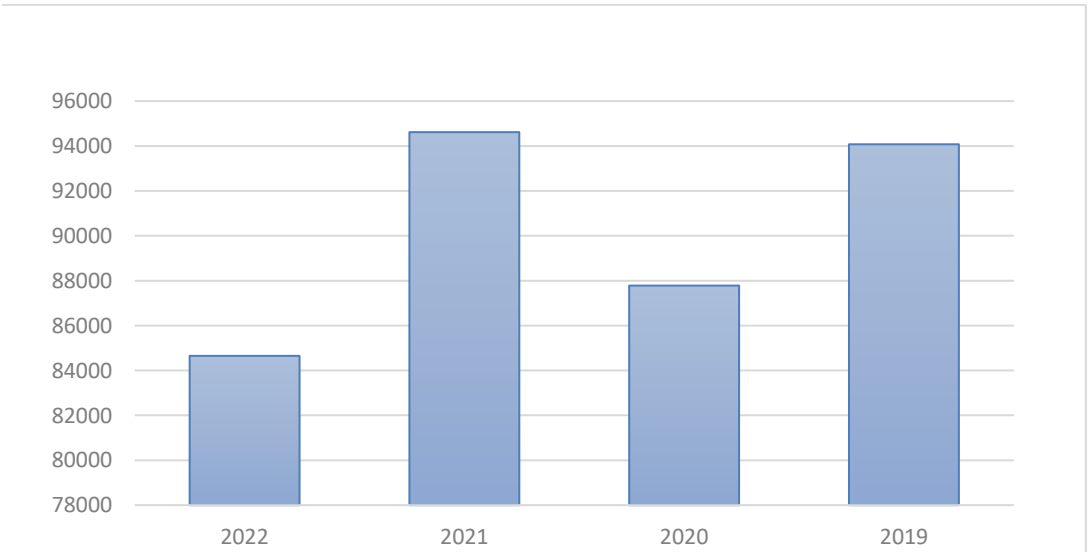

المصدر: اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري

نلاحظ من خلال الشكل رقم (01) الذي يمثل تطور الناتج الصافي خلال أربع سنوات حيث سجل الناتج الصافي للبنك مقداره 940760 مليون دج خلال السنة المالية 2019 أي مستوى جد قريب من الناتج الصافي المسجل في السنة المالية 2018 التي سجلت 95705 مليون دج ثم سجل الناتج الصافي للبنك مقداره

87782 مليون دج جزائري خلال السنة المالية 2020 أي مستوى منخفض من الناتج المسجل في السنة السابقة بحيث تم تسجيل الناتج الصافي للبنك خلال السنة المالية 2021 مقداره 94617 مليون دج أي بمستوى مرتفع من الناتج المسجل في السنة السابقة والسنة الموالية 2020.

الشكل رقم 24: تطور النتيجة الصافية للبنك خلال أربع سنوات الأخيرة

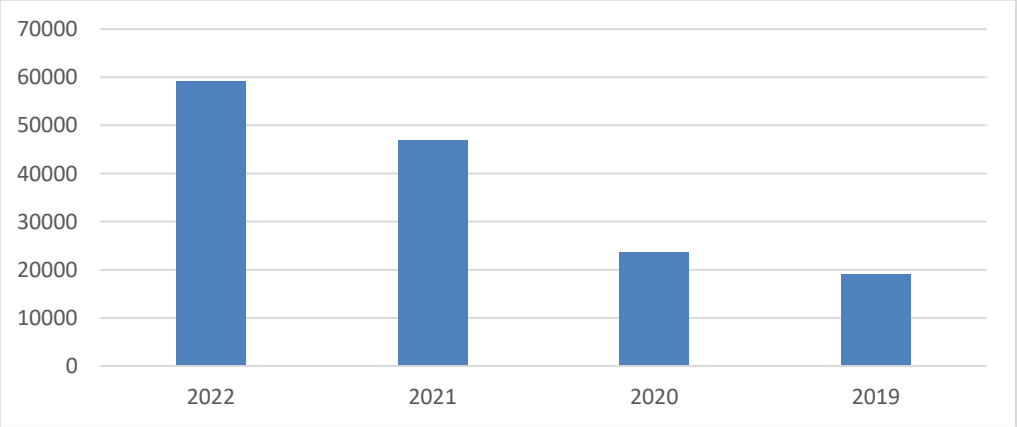

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري

أما فيما يتعلق بالنتيجة المالية الصافية فقد سجل البنك مقدار 19064 مليون دج بانخفاض قدره 16768 مليون دج مقارنة ب 35832 مليون دج مخصصات المدنية المصنفة بـ 41699 مليون دج مقارنة مع السنة المالية 2018، وقد سجل البنك مقدار 23048 مليون دج أي بزيادة قدرها 3984 مليون دج مقارنة مع السنة المالية 2019، أما فيما يتعلق بالنتيجة المالية الصافية للسنتين 2022، 2021 فقد سجل البنك مقدار 46690 مليون دج مقارنة مع السنة المالية الصارمة أي بزيادة قدرها 102.85.

الشكل رقم 25: تطور الميزانية خلال الفترة (2019-2022)

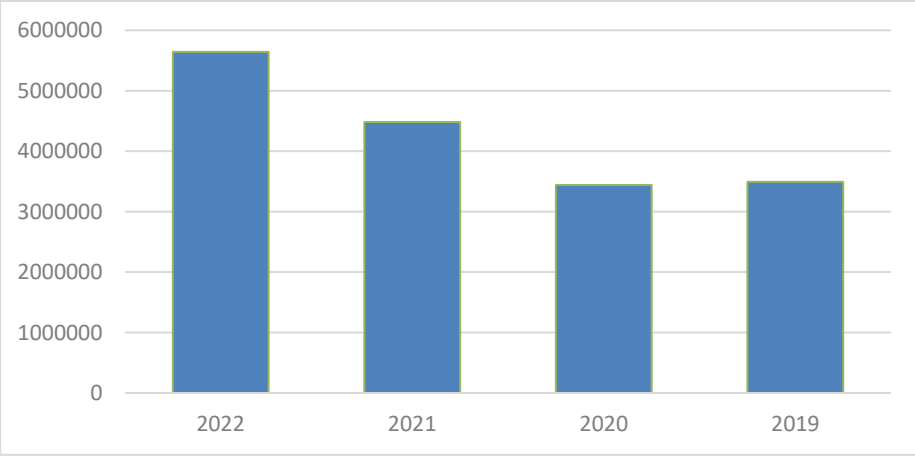

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري

نلاحظ من خلال المنحنى الموضح أعلاه قد أنهى البنك السنة المالية 2019 بميزانية إجمالية قدرها 3491983 مليون دج في 2019 مقابل 3082299 مليون دج خلال السنة المالية 2018 مسجلا بذلك زيادة قدرها 409684 مليون دج بحيث ختم البنك السنة المالية 2020 بميزانية إجمالية قدرها 3440271 مليون دج مقابل 3491983 مليون دج خلال السنة المالية 2019 مسجلا بذلك انخفاضا قدره 51712 مليون دج.

2- تطور مؤشرات الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري BNA

جدول رقم 8: تطور نسب ROE خلال الفترة (2016-2022)

	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
ROE	9.93	5.65	6.41	3.35	4.00	7.81	14.19
CIB	/	/	9.07	6.28	11.84	-7.15	/
TPE	/	/	76.5	8.6	27.5	-49.17	/

المصدر: اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري 2016-2022

الشكل رقم 26: تطور نسب ROE خلال الفترة (2016-2022)

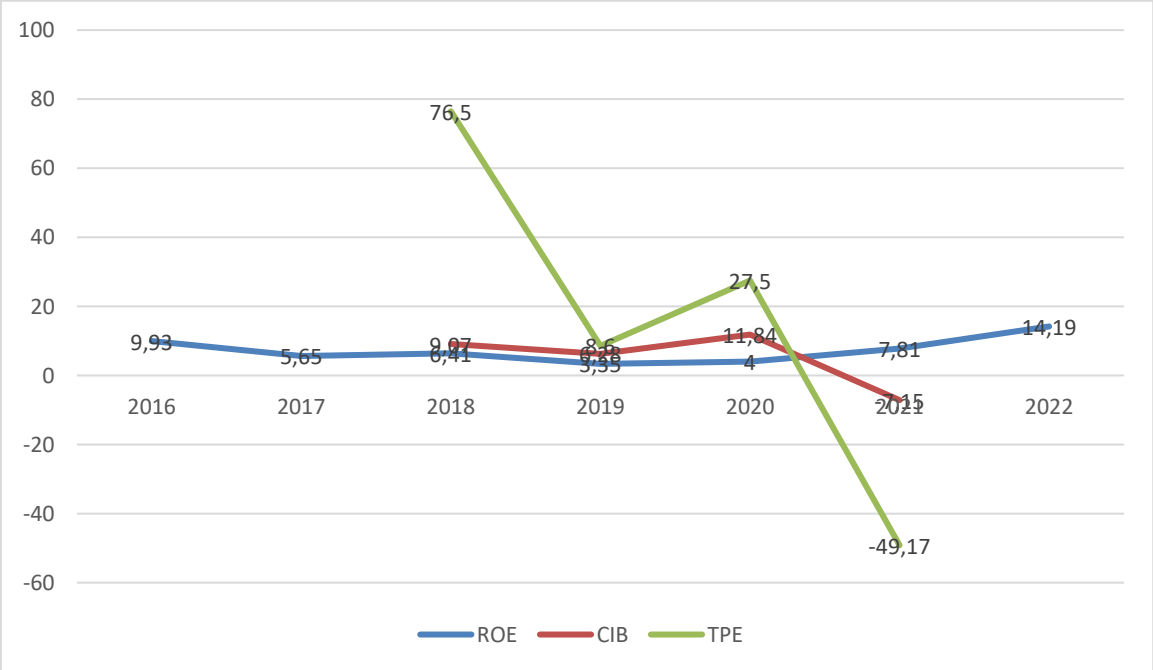

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه.

نلاحظ من خلال قراءة نتائج الجدول ومنحنى الأعمدة البيانية تذبذبا في مؤشر العائد على حقوق الملكية في الفترة المدروسة صعودا ونزولا حيث تم تسجيل أعلى معدل سنة 2022 بمقدار 14,19% مع

تسجيل تراجع ملحوظ خلال سنوات 2016، 2021، 2018، بمقدار 9,93%، 7,81%، 6,41% على التوالي، ليستمر في الإنخفاض خلال السنوات 2017، 2020، ليصل إلى 3,35% سنة 2019.

تم تسجيل أعلى معدل بالنسبة لعدد البطاقات البنكية سنة 2020، ليبلغ 11,84%، مع تسجيل تراجع ملحوظ خلال السنوات 2021، 2019، 2018 قدرت ب 9,07%، 6,28%، -7,15%.

تم تسجيل أعلى معدل في عدد أجهزة الدفع الإلكتروني بلغت 76,5% سنة 2018 مع تسجيل تراجع ملحوظ سنة 2020 ليعود للإنخفاض مجددا خلال السنوات 2019، 2021 بمقدار 8,6%، -49، 17%.

لاحظنا حدوث قفزة نوعية سنة 2020 في عدد البطاقات البنكية بلغت 11,84% يرافقه إرتفاع في عدد أجهزة الدفع الإلكتروني بلغت 27,5%مما يؤدي إلى إرتفاع المؤشر على حقوق الملكية وذلك من خلال أزمة كوفيد 19، أدت بجميع المتعاملين إلى إستخدام البطاقات من خلال أجهزة الدفع وبالتالي يزيد البنك من ربحيته

جدول رقم 9: تطور نسب السيولة خلال الفترة (2016-2022)

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
السيولة	11.69	11.39	11.89	13.40	6.45	7.92	7.17
CIB	/	/	9.07	6.28	11.84	-7.15	/
TPE	/	/	76.5	8.6	27.5	-49.17	/

المصدر: اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري 2016-2022

الشكل رقم 27: تطور نسب السيولة خلال الفترة 2016-2022

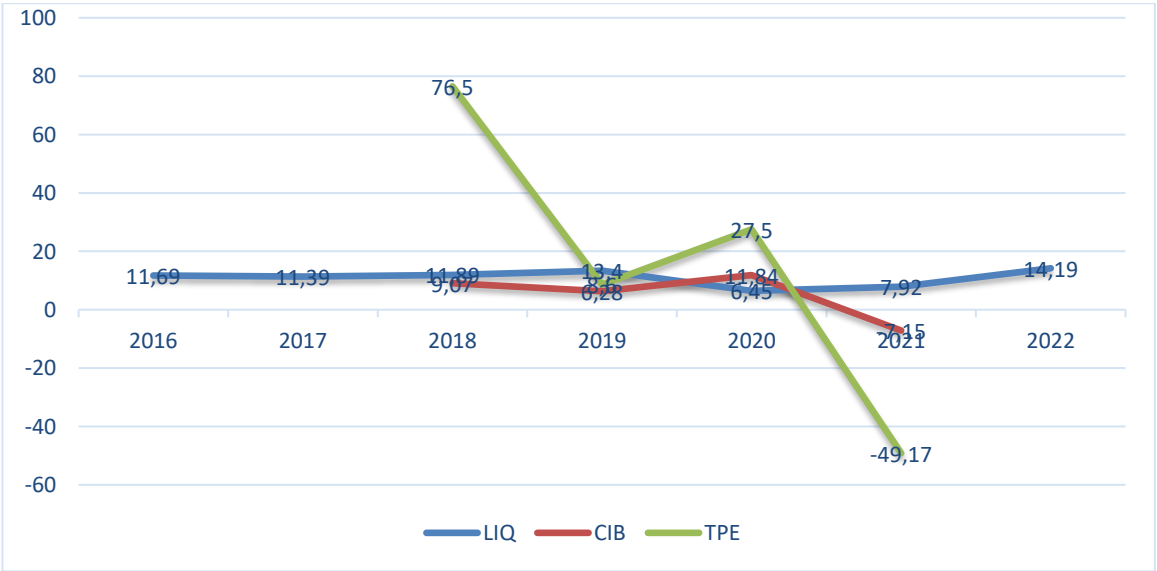

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه.

نلاحظ من خلال قراءة نتائج الجدول، تذبذب في مؤشر السيولة للفترة المدروسة، حيث:

– تم تسجيل أعلى معدل سنة 2019 بمقدار 13.40٪ ليعود إلى الإنخفاض سنة 2022 بمعدل 7.19٪ وهو أدنى معدل، كما أنه تم إستعمال البطاقات البنكية (CIB) وجهاز الدفع (TPE) بنسب متذبذبة ملحوظة، حيث سجلت نسبة نمو البطاقات البنكية سنة 2018 بمعدل 9.07٪ ليستمر في الإرتفاع سنة 2020 بمعدل 11.84٪ ثم انخفض سنة 2021 بأدنى معدل 7.15–٪ ويعود سبب ذلك جائحة الكوفيد 19، أما جهاز الدفع فقد سجل أعلى معدل سنة 2018 بنسبة 76.5٪ ليعود إلى الإنخفاض سنة 2021 بنسبة 49.17–٪ وهو أدنى معدل.

جدول رقم 10: تطور نسب الملاءة خلال الفترة (2016–2021)

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الملاءة	25.32	28.23	27.22	23.39	24.59	32.36
CIB	/	/	9.07	6.28	11.84	–7.15
TPE	/	/	76.5	8.6	27.5	–49.17

المصدر: اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري 2016–202

نلاحظ من خلال قراءة نتائج الجدول ومنحنى الأعمدة البيانية إرتفاعا مستمرا في مؤشر كفاية رأس المال خلال الفترة المدروسة بحيث سجلنا أعلى معدل سنة 2021 قدر ب 32,36%، مع تسجيل تراجع ملحوظ لسنوات 2020، 2019، 2016 قدرت ب 24,59%، 23,39%، 25,32% على التوالي مقارنة بالسنة 2018 ليبلغ 27,22% وسنة 2017 لتبلغ 28,23%.

تم تسجيل تذبذبا مصحوبا بالإرتفاع والإنخفاض في عدد البطاقات البنكية حيث قدرت ب 9,07% لسنة 2019، و 6,28 لسنة 2019، لتعود للإرتفاع مجددا سنة 2020 بلغت 11,84% لتعود للإنخفاض في سنة 2021، قدر ب –7,15%.

أما بالنسبة لأجهزة الدفع الإلكتروني غرف تطورا ملحوظا بتسجيل أعلى معدل قدر ب 76,5%، ليعود للإنخفاض قدر ب 8,6%، سنة 2019، ليرتفع إلى 27,5% سنة 2020 ثم يعود لإنخفاض سنة 2021 قدر ب 49,17%.

خلاصة الفصل:

تعتبر البنوك من الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني في مختلف دول العالم، نظرا للأهمية والدور الذي تلعبه في تعبئة المدخرات من الجمهور ووضعها لخدمة المشروعات والاستثمارات في الدولة.

حيث بالرغم من اعتماد البنك الوطني الجزائري لأنظمة الدفع الإلكترونية إلا أنه لم يستطع الوصول إلى مستوى عالي من الربحية والنمو خلال الفترة المدروسة، بالإضافة إلى عدم القدرة على تحقيق قدر كافي من السيولة والملاءة، لعدم قدرته على خلق القناعة لدى زبائنه بأنه البنك الأفضل على أساس خدماته، مع الإشارة إلا أن المؤشرات التي تطرقنا إليها، وقمنا بتحليل الأداء المالي للبك BNA على أساسها هي مؤشرات مترابطة فيما بينها.

توصلنا إلى مجموعة من النتائج من أهمها العلاقة التي تربط بين المتغيرين نظام الدفع الالكتروني وتحسين الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري هي علاقة طردية حيث كلما زاد عدد البطاقات البنكية وأجهزة الدفع الالكتروني ارتفعت مؤشرات الأداء المالي، وهذا دليل على أن أنظمة الدفع الالكتروني لها دور فعال في تحسين الأداء المالي للبنك.

خاتمة

خاتمة:

إستجابة لتغيرات التكنولوجية الحاصلة، إستلزم على البنوك استحداث وسائل أكثر فعالية نتيجة تراجع دور وسائل الدفع التقليدية وعدم قدرتها مواكبة هذا التطور، وقد كان إلزاما على الجزائر تبني نظام الدفع الإلكتروني كأداة لعصرنة نظامها البنكي، أين كان البنك الوطني الجزائري من أوائل البنوك التي إعتمدت وسائل الدفع الإلكترونية لرفع من أدائه المالي وظمان الإستمرارية في النشاط، أين كان البنك الوطني الجزائري من اوائل البنوك التي اعتمدت أنظمة الدفع الإلكتروني للرفع مم آدائه المالي وضمان الاستمرارية في النشاط .

ونظرا لاهمية الاداء المالي في البنوك، يستلزم القيام بعملية تقييمها، وذلك عن طريق الاعتماد عل القوائم المالية للبنك (الميزانية، حسابات خارج الميزانية، حسابات النتائج) لحساب مختلف المؤشرات المالية، بغرض الكشف عن نقاط القوة والضعف لاتخاد القرارات الصائبة من اجل الرقي بمستوى آدائه المالي.

نتائج البحث المتعلقة بالجانب النظري لدراسة:

لقد تم تناول الجانب النظري في الفصل الأول بحيث إستخلصنا منه النتائج التالية:

- تعدد أشكال أنظمة الدفع الإلكترونية لتمثل أنظمة الدفع التقليدية في صورة إلكترونية.
- مواكبة إعتماد أنظمة الدفع الإلكترونية في البنوك إستحداث وسائط إلكترونية مختلفة لكيفية تداولها.
- تحقيق أنظمة الدفع الإلكترونية للإيجابيات سهلت عملية الدفع، كما لم تخلو أيضا من عيوب وعوامل أدت إلى إنتشارها، حيث من أهم الأخطار التي تواجه مصدرها هو مدى سداد حامل البطاقات لديون المستحقة عليهم، وكذلك تحمل البنك مصدر نفقات ضياعها. أما بالنسبة لعوامل إنتشارها مثلا كنمو الأنترنت حيث يعد عاملا أساسيا لتطور ونجاح أنظمة الدفع الإلكترونية باعتبارها البيئة الملائمة لتداول هذه الأنظمة خاصة التجارة الإلكترونية.
- إرتكاز الأداء المالي على إستخدام مجموعة من المؤشرات المالية لقياس مدى إنجاز البنك للأهداف المسطرة.
- واقع نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر حقق تقدما ملحوظ في مجال تطوير أنظمة الدفع، وهذا راجع لتبنيها نظام التسوية الفورية الإجمالية RTGS ونظام المقاصة ATCI
- ضعف إستخدام أنظمة الدفع الإلكترونية دفع البنوك الجزائرية إلى تأسيس شركة النقد الألي والعلاقات التلقائية بين البنوك التي هدفها الأساسي هو تطوير أنظمة الدفع في الجزائر.
- نظام الدفع الإلكتروني لم يلقى النجاح المنتظر، ويتجسد هذا في العدد القليل لمستخدمي أنظمة الدفع الإلكتروني.

نتائج البحث المتعلقة بالجانب التطبيقي لدراسة:

- تستند الفرضية الأولى على أنه في البنك الوطني الجزائري حسن إعتماد أنظمة الدفع الإلكتروني من ربحية البنك، من خلال إستخدام البطاقات البنكية وأجهزة الدفع الإلكتروني مقارنة مع مؤشر العائد على حقوق الملكية. حيث بينت الدراسة أن هناك إهتمام كبير بالأنظمة الدفع المعمول بها داخل البنك محل الدراسة، وكذلك وجدنا أن البطاقات البنكية وأجهزة الدفع الإلكتروني شهدت تطورا ملحوظا خلال السنوات المدروسة مايقابله إرتفاع مؤشر العائد على حقوق الملكية، وبالتالي زيادة ربحية البنك وهذا مايثبت صحة الفرضية الأولى.
- تستند الفرضية الثانية على أنه في البنك الوطني الجزائري حسن إعتماد أنظمة الدفع الإلكتروني من سيولة البنك من خلال إستخدام البطاقات البنكية وأجهزة الدفع الإلكتروني، وهذا راجع لوجود إهتمام بالعملاء بالدرجة الأولى من ناحية رضاهم وتلبية إحتياجاتهم، وبالتالي الإهتمام بتوفير السيولة والأمن وأيضا تسهيل العمليات المالية من خلال تسريع وتيرة الدفع، فالبنك يسعى دوما إلى التطوير من خدماته وبالتالي نقبل صحة الفرضية الثانية.
- تستند الفرضية الثالثة على أنه في البنك الوطني الجزائري حسن إعتماد أنظمة الدفع الإلكتروني من رفع ملاءة المصرف وذلك تزامنا مع إستعمال الزبائن للبطاقات البنكية وأجهزة الدفع الإلكتروني من خلال دراسة تحليلية وجود علاقة عكسية بين أنظمة الدفع والملاءة ومرد ذلك أنه لا تؤثر هذه الأنظمة بشكل مباشر على الملاءة.

الاقتراحات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة، يمكن تقديم جملة من الاقتراحات نلخصها في النقاط التالية:

- التخطيط في إنجاز برامج عصرية خاصة في نظام الدفع، وهذا بغية الاستفادة من المزايا التي تحققها.
- وضع تحفيزات من شأنها دفع التجار إلى الاعتماد على اسلوب الدفع الإلكتروني، بدلا من الدفع النقدي.
- ضرورة إلزامية استعمال بطاقة الدفع الإلكتروني في البنك.
- الإهتمام بنشر الوعي المصرفي في العملاء، لأنه يلعب دورا كبيرا في الترويج وتفعيل دور أنظمة الدفع الإلكترونية.
- على كل بنك ان يعمل على تعميم الربط الإلكتروني بين جميع الوكالات، من أجل إيصال خدمة نظام الدفع الإلكتروني إلى أكبر شريحة من المتعاملين سواء كانوا تجارا او من بنوك اخرى.
- التحكم في تسيير تكاليف البنك BNAمما يؤدي إلى التقليل من المخاطر.

- ضرورة إعتماد أنظمة إلكترونية اخرى للتنويع، والتي من شأنها ان تؤثر على الأداء المالي للبنك.
- زيادة عدد الموزعات الآلية للأوراق النقدية وأجهزة الدفع الآلية، والعمل على التدخل السريع لإصلاحها في حالات التعطيلات النقدية.
- توفير أجهزة الدفع الآلية في مختلف المحلات الكبرى، والمؤسسات التجارية من اجل توصيل فكرة العمل المصرفي الإلكتروني لمختلف شرائح المجتمع.
- تطوير الموقع الرسمي لشركة SATIMفي البنوك الجزائرية، من اجل الوصول لمختلف شرائح المجتمع عن طريق مختلف تقنية المعاملات المصرفية الإلكترونية.

آفاق الدراسة:

رغم الجهد المبذول لإنجاز هذه الدراسة، إلا انها لا تخلو من النقائص لعدم الإلمام الكافي بتفاصيل الموضوع، لهذا يمكن اقتراح بعض الجوانب التي يمكن البحث فيها مستقبلا:

- دراسة مدى فعالية نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر.
- دراسة سلوك المستخدمين وتفضيلاتهم في استخدام نظام الدفع الإلكتروني.
- دراسة الابتكارات التقنية والأفكار الجديدة في مجال الدفع الإلكتروني.
- دراسة الجرائم الإلكترونية لأنظمة الدفع الإلكترونية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1. أبو سليمان عبد الوهاب براهيم، **البطاقات البنكية الافتراضية والسحب الميسر من الرصيد**، دار القلم، دمشق، سوريا، 2003.
2. أكرم حداد، مشهور هذلول، **النقود والمصارف**، الطبعة الثانية، 2008، الأردن، عمان.
3. بشير العملاق، التسويق الإلكتروني، **دار البازوري العلمية للنشر والتوريع**، الطبعة العربية، عمان، الأردن، 2010.
4. جلال عايد الشورة، **وسائل الدفع الإلكتروني**، دار الثقافة و التوزيع، مصر، 2008.
5. خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيفان، **العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية الحديثة**، دار وائل لنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن عمان.
6. خالد وهيب الراوي، **العمليات المصرفية الخارجية**، دار المناهج لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
7. دريد كامل آل شهيب **إدارة العمليات المصرفية**، دار السيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، ط1، عمان، الأردن، 2015 .
8. سليمان ناصر، **التقنيات البنكية وعمليات الإئتمان**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
9. السيسي صلاح الدين، **الحسابات والخدمات المصرفية الحديثة**، دار الوسام للطباعة والنشر، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2003.
10. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر 2005.
11. عبد الفتاح البيومي الحجازي، **في مقدمة التجارة الإلكترونية العربية**، دار الفكر الجامعي، 2007، الإسكندرية مصر.
12. علاء فرحان طالب حسن العليلي، **إختبارات الضغط المصرفي (التصميم، السيناريوهات، التطبيقات، العمليات)**، دار الأيام للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن،
13. علاء فرحان طالب، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
14. غنام الشريف محمد، **محفظة النقود الإلكترونية**، دار النهضة العربية، مصر، 2003.
15. فضيل فارس، التقنيات البنكية، الطبعة الأولى، مطبعة أو مساك رشيد، القبة، الجزائر، 2013

16. محمد حسين الوادي، بلال محمود الوادي، **المعرفة والإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها المعاصرة**، دار الصفاء لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عملن، 2010.

17. محمد عبد الحسين الطائي، **التجارة الإلكترونية (المستقبل الواعد للأجيال القادمة)**، الطبعة الأولى، دار الثقافة لنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

18. محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، الطبعة الأولى، دار الحامد لنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

19. نادر عبد العزيز شافي، **المصارف و النقود الإلكترونية**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس لبنان، الطبعة الأولى، 2008.

20. ناضم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير العبداللات، **الصيرفة الإلكترونية (الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع)**، دار وائل لنشر والتوزيع الطبعة أولى، 2008.

21. وسيم العداد، شقيري موسى، **الخدمات المصرفية الإلكترونية**، عمان، درا المسيرة لنشر والتوزيع، الطبعة اولى، 2012.

ثانيا: الأطروحات، الرسائل، المذكرات

1. آمنة بن جدو، **بناء نماذج لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية**، إسقاط تجربة البنوك الأمريكية على البنوك الجزائرية، أطروحة الدكتوراه، الطور الثالث، علوم إقتصادية و التسيير، إدارة بنكية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج

2. بارش آسيا، وسائل الدفع الإلكترونية ومدى تطبيقها في الجزائر، مذكرة نيل شهادة الماستر، .تخصص مالية وبنوك كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي 2012 2013.

3. بري دلال، أثر إستخدام وسائل الدفع الإلكتروني على ربحية البنوك التجارية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017.

4. بن يرنو مصطفى، **دور وسائل الدفع الإلكترونية وإنعكاساتها على البنوك**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات ميل شهادة الماستر، جامعة عبد المحيد بن باديس، مستغانم، كلية العلوم الإقتصادية، 2017، 2018.

5. بوعيشة علي، طلحاوي جميلة، **وسائل الدفع الإلكتروني ودورها في رفع الإرادات المالية للبنوك التجارية**، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أحمد دراية، أدرار، مذكرة تدخل ضمن شهادة الماستر، 2022.

6. حية رباب، قدي عبد المجيد، **أثر التطور التكنولوجي على أنظمة ووسائل الدفع مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، (دراسة تحليلة) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص مالية بنوك وتأمينات 2019، 2020.

7. دبوش عبد القادر، إنعكاسات سياسة التحرير المصرفي على البنوك الجزائرية وإستراتيجية عمل البنوك لمواجهتها، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، 2009، 2008.

8. دجال منصور، مواقع استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التسير، تخصص إستراتيجي، جامعة مستغانم، 2017-2018 .

9. راغب الغصين، هبة كنة، **واقع أنظمة الدفع الإلكتروني و أثرها في الأداء المصرفي**، دراسة ميدانية على بنك بيمو السعودي الفرنسي في سوريا، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، الجامعة الإفتراضية السورية، 2022.

10. زهير زواش، دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية "دراسة حالة الجزائر، "مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي 2010 .2011.

11. زيقم سارة، **دور وسائل الدفع الإلكترونية في تحسين جودة الخدمات المصرفية**، دراسة حالة بنك الخليج الجزائر، وكالة بسكرة، شهادة ماستر، تخصص نقود و مالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.

12. السعيد بريكة، واقع عمليات الصيرفة الإلكترونية وأفاق تطورها في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2011، 2010.

13. سماح ميهوب، الإتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في البنوك والتأمينات كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2005، 2004.

14. سيد احمد معطى، واقع وتأثير التكنولوجيا الجديدة الإعلام والإتصال على أنشطة البنوك التجارية، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص حوكمة الشركات، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، 2011-2012.

15. ضويفي حمزة، **فعالية تطبيق مبادئ الحكومة في دعم الإفصاح وأثرها على الأداء المالي**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2015.

16. الطاهر لطرش، **بطاقة الإئتمان في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 2010.

17. عبد الرحيم وهيبة، **إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجيستر قسم علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 2006.

18. عبد العزيز سلامة، واقع عصرنة النظام المصرفي الجزائري، مذكرة ماجيستير، تخصص علوم إقتصادية، جامعة قسنطينة، 2010-2012

19. عبوز سعاد، **تحديث وسائل الدفع وإنعكاسها على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2019، 2017)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة البويرة.

20. فاطمة بالحاج، العولمة الإقتصادية وأثرها على النظام البنكي الجزائري، رسالة ماجيستير كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، وهران، 2013 .

21. كواشي حنان، واقع وآفاق تعمين إستخدام وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر خلال الفترة 2016-2021، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص إدارة مصرفية، جامعة الجزائر .

22. لوصيف عمار، درويش محمد الطاهر، **إستراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة لتجربة الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الإقتصادية، تخصص التحليل والإستشراف الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر 2008.

23. محمد جموعي قريشي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية من مجموعة البنوك الجزائرية**، مذكرة ماجستير غير منشور، تخصص مالية، جامعة ورقلة 1994، 2000.

24. محمد شكرين، **بطاقة الإئتمان في الجزائر**، رسالة ماجستير، قسم العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2006.

25. نويلي نجلاء، **إستخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين أداء المالي للمؤسسة الإقتصادية**، مذكرة ماستر، جامعة محمد لخضر، بسكرة، الجزائر، 2014.

26. يوسف مرزاق، واقع وسائل الدفع الحديثة في الجزائر-دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة سعيدة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص بنوك مالية وتسيير المخاطر، جامعة طهراوي مولاي، سعيدة، 2017.

ثالثا: المجلات العلمية والدوريات

1. أبو بكر سالم، قاجة أمنة، **قراءة في الأهمية الإقتصادية لوسائل الدفع الإلكتروني**، التجربة الماليزية نموذجا، مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 01، العدد01، ديسمبر 2016.
2. أحمد جميل رشام كهينة بطاقة الإئتمان كوسيلة من وسائل الدفع في الجزائر، مجلة الإقتصاد الجديد/العدد 00 ديسمبر 2009 .
3. أحمد خليلي، المعتز بالله الأخذاري، **واقع وسائل الدفع الإلكترونية المصرفية في البنوك الجزائرية (حالة القرض الشعبي الجزائري)**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد36، المجلد 2، جامعة زيان عاشور، الجفلة، الجزائر، 2017.
4. أسعد حميد العلى، الإدارة المالية، دار النشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الثالثة، 2013.
5. أمنة زربوط، **دور وسائل الدفع الإلكتروني في تفعيل التجارة الإلكترونية مع الإشارة لتجربة الجزائر**، مجلة أراء للدراسات الإقتصادية والإدارية، المجلد 1، العدد 1، 2019، جامعة البليدة (الجزائر).
6. أمينة بن جدو، مسعود ميهوب، **تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية بإستخدام النسب المالية (دراسة تحليلية) بين 2010-2019**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية و الإدارية، المجلد 4 / العدد 2، ديسمبر 2020 .
7. أيت شعلال نبيل، البطاقات البنكية وعوائق إستخدامها في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية، المركز الجامعي سي الحواس بريكة العدد 04 ديسمبر 2019 .
8. أيت شعلال نبيل، **البطاقات البنكية وعوائق إستخدامها في الجزائر**، مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية المركز الجامعي سي الحواس بريكة، العدد04، ديسمبر 2019.
9. بصيري محفوظ، نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر كآلية لتطوير وسائل الدفع الجديدة، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية، البويرة، الجلد11، العدد04، أكتوبر 2019.
10. بن شلاط مصطفى، واقع الصيرفة الإلكترونية ووسائل الدفع في الجزائر، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد الثامن، العدد 01، أفريل 2022، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر.
11. بوخاري فاطمة، **تحديات وضرورة تحسين وسائل الدفع الإلكترونية لأداء البنوك في ظل حادثة كورونا (دراسة حالة الجزائر)** مجلة، المجلد 16/العدد 2021/1 .
12. بودشية ريمة، كحول محمد يزيد، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية من حيث الربحية و السيولة (دراسة إحصائية 2016-2019)**، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 21 العدد2 سنة 2021 .

13. بودلال علي، إعتماد وسائل الدفع الإلكترونية كألية لتقليل من الكتلة النقدية غير الرسمية المتداولة في الإقتصاد الجزائري، مجلة إقتصاديات الأعمال والتجارة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، العدد05، مارس 2018.

14. بودور عصام، **تسيير الأخطار المالية لأنظمة الدفع (حالة الجزائر)** مجلة العلوم الإنسانية كلية العلوم الإقتصادية جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة، عدد46 ديسمبر 2016 المجلد ب.

15. حديدي أدم، حمودة أم الخير، **دور الهندسة المالية في تطوير وسائل الدفع الحديثة في البنوك التجارية الجزائرية (دراسة لعينة من البنوك التجارية العمومية)**، مجلة المؤشر، المجلد 1، العدد 01، 2019.

16. حسين وهيبة، رمضان محمد، البشير أبراهيم فضل المولى، **أثر استراتيجية التمييز في الأداء المالي للمصارف التجارية**، مجلة العلوم الإقتصادية جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، السودان، العدد، 2014.

17. حيدر عباس، **إيطار مقترح لتطبيق الموازنة الصفرية لتطوير الأداء المالي**، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والإقتصادية، العدد الأول، العراق، 2017.

18. دويني مختار، **وسائل الدفع الإلكتروني ومدى مساهمتها في تطور التجارة إلكترونية في الجزائر**، مجلة القانون العام الجزائري المقارن، المجلد 04، العدد01، جوان2021، جامعة مولاي طاهر، سعيدة، الجزائر.

19. زاهية العراف و فرحات عباس، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية في ظل قيد السيولة**، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، دراسة إقتصادية، مج (16)، ع (33)، جامعة زيان عاشور، الجلفة الجزائر، 2018 .

20. زهير زواش، **دور وسائل الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2011، 2010.

21. سالم حسين، **أثر الإعلان على إستعمال وسائل الدفع في الجزائر**، رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014، 2013 .

22. سباع أحمد صالح، محمد البشير بن عمر، **فعالية مبادئ الحكومة في تحسين الأداء المالي للمؤسسة، دراسة حالة المجتمع الصناعي صيدال**، مجلة للبحوث في العلوم السياسية والمحاسبة، مجلد03، العدد01، 2018.

23. سمية عبابسة، **وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري**، الواقع والمعيقات والأفاق المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السادس ديسمبر 2016

24. شيباني ريان، بن راس نجمة ريان، **أثر وسائل الدفع الإلكتروني على الأداء المالي للبنك دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، مذكرة مقدمة لإكتمال متطلبات شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2022

25. صليح بونفلة، عصام نجاح، بطاقة الدفع البنكية CIB والنظام القانوني للعقود الخاصة بها، مجلة للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد03ديسمبر 2018 جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر .

26. صورية شواحي، **واقع وسائل الدفع التقليدية والإلكترونية في ولاية عين الدفلى**، دراسة ميدانية لعينة من البنوك، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية مجلد 9، العدد 2، 2024.

27. الطيب بولحية، عمر بوجميعة، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية**، دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة (2009–2013) مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا – العدد الرابع عشر.

28. عباس كاظم جاسم الدعمي، مروج طاهر هذا المرسومي، **قياس أثر كفاية رأس المال في تقويم الأداء المالي المصرفي لمجلة العراقية للعلوم الإدارية**، المجلد 13، العدد 53، العراق .

29. عبد الجليل مقدم، واقع ورهانات تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني وأثرها على أداء البنوك التجارية، مجلة قسم علوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار، مجلد أ، العدد 05، 2018.

30. عبد الرحيم وهيبة، **تقييم وسائل الدفع الإلكترونية ومستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجودها**، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد02، جانفي2010، تمنراست.

31. عبد الوهاب ددان، رشيد حفصي، **تحليل أداء المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العالمي التمييزي للفترة، 2011، 2006**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد07، العدد02، رغاية الجزائر، 2014.

32. عدناني خولة، وسائل الدفع الإلكتروني ودوره في إبراز الميزة التنافسية للمؤسّسة المصرفيّة –دراسة حالة بنك الخليج الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، جامعة احمد دراية، أدرار–الجزائر، العدد الرابع، ديسمبر 2018.

33. عريوة محاد، محمد خاوي، **واقع وسائل وأنظمة الدفع الإلكترونية في النظام البنكي الجزائري**، مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة، العدد 4 2017، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر.

34. عزوزة أماني، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة (2008–2013) دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية الماليزية**، مجلة دراسات إقتصادية العدد 04، المجلد 01، جوان 2017، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، عبد الحميد مهدي.

35. عميروش بو الشلاغم، **دور وتحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد01، جامعة قسنطينة، جوان 2020

36. فتيحة كون، نظام المقاصة الإلكترونية كآلية لتطوير وتحديث وسائل الدفع بالجزائر، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، المجلد 04، العدد 07، افريل2017

37. قطاف عقبة، بومعراف فاطمة الزهراء، **الواقع المحاسبي لوسائل وأنظمة الدفع الإلكتروني في المؤسسة الإقتصادية (دراسة حالة)**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 1، جوان 2021.

38. كروان أسماء، **وسائل الدفع الإلكترونية وأليات حمايتها (الجزائر نموذجا)** حوليات جامعة الجزائر 1 العدد 30.

39. كرومي آسيا، **تقييم أداء البنوك التجارية بواسطة النسب المالية**، دراسة تطبيقية، خلال الفترة (2005-2014)، مجلة البشائر الإقتصادية، العدد 05، 2016/06/01، ص 135 بتصرف.

40. كريمة شايب باشا، **أليات الحماية من مخاطر الدفع الإلكتروني في التشريع الجزائري**، المجلة الجزائرية لسياسات العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد02، المجلد7، ديسمبر 2018.

41. كريمة صراع، **واقع وأفاق التجارة الإلكترونية في الجزائر**، شهادة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص مجتمع معلومات إستراتيجية، جامعة وهران، الجزائر، 2014.

42. لعلاوي أحمد خير الدين، واقع وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة 2016-2021، REVUE.TADAMSAD، المجلد 02، العدد 02، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2022

43. محمد عبد الكريم بوسعيد، عبد العزيز قوراري، ومصطفى صايم، 2019 **وسائل الدفع الإلكترونية في البنوك الجزائرية الواقع و الأفاق دراسة تجارب دول المغرب العربي والدول المتقدمة، مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي**، جامعة المسيلة، المجلد03، العدد02، 2019.

44. محمد مصطفى، محمد عمر، **النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكتروني في العمليات المصرفية**، مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية.

45. مزيان توفيق، بدريار أحمد، **إعتماد نظام الدفع الإلكتروني في المنظومة المصرفية كأالية لتفعيل التجارة الإلكترونية بالجزائر**، مجلة المستقبل للدراسات الإقتصادية المعمقة المجلد رقم 02 العدد 02 جوان 2019 .

46. مقدم عبد الجليل، واقع ورفهات تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني وأثرها على أداء البنوك التجارية الجزائرية، مجلة الإقتصاد والتجارة العدد الثاني جامعة الطاهري، .محمد بشار الجزائر، 2018 .

47. المهدي سوايح، رياض العينوس، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية وفقا لنموذجي العائد على حقوق الملكية و معيار CAMELS دراسة حالة بنك السلام الجزائر خلال الفترة 2018، 2021**، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 23، العدد 1، 2023.

48. نبرة هشام، محمد الهادي ضيف الله، واقع وتحديات وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي لخضر، العدد24، ديسمبر2017.

49. نريمان جلايلي، محمد بوزيان، دور خصائص الخدمات المصرفية الإلكترونية في تعزيز العلاقة مع الزبون، مجلة العلوم الإقتصادية، المجلد 17، العدد 01، 2022.

50. نعمان محصول، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة 2018، 2013**، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، المجلد03، العدد02، ديسمبر، 2019.

51. هادف حيزية، **نجاح وسائل الدفع الإلكتروني والتحول الجهوي إلى عمليات التفاعل مع التجارة الإلكترونية**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية.

52. هارون العشي، فايزة بوراس، **وسائل الدفع الإلكتروني ودورها في تحسين الأداء البنكي في ظل تحديات التنمية المستدامة**، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 9، العدد3، 2018.

53. وليد العايب، تقييم تجربة نظام الدفع الإلكتروني في ظل ثورة التكنولوجيا المصرفيّة، دراسة مقارنة مع تجربة نظام الدفع الإلكتروني الأوروبي، مجلة الأبحاث ودراسات التنمية، المجلد 04، العدد02، جوان2018

رابعا: الملتقيات العلمية والمؤتمرات

1. صفية يخلف، **أهمية مراقبة التسيير كألية لتحسين الأداء المالي في ظل تطبيق مبادئ حكومة المؤسسات**، ملتقى وطني حول مراقبة التسيير كألية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة02، الجزائر، يوم25 أفريل، 2017.

2. مفتاح صالح، فريدة معارفي، **البنوك الإلكترونية**، الإدارة موجه منتدى الأعمال بسكرة، 2010/10/13.

3. نصر الدين بن نذير أيوب شمال لوحة القيادة لتقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، المؤتمر الوطني الاول حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات و تفعيل الابداع، جامعة البليدة، الجزائر يوم 25 افريل 2017.

خامسا: مواقع الأنترنت

https//giemonetique.dz/

https://ebanking.bna.dz/

الملاحق

الملاحق

التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري BNA

الملحق رقم 01

الالتزامات	ديسمبر 2017	ديسمبر 2016
الناتج الإجمالي للاستغلال	55 397 077	79 355 701
- مخصصات المؤونات، خسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد	- 45 735 249	- 56 431 055
+ استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	31 702 679	20 965 730
ناتج الاستغلال	41 364 507	43 890 376
+/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى		
+ العناصر غير العادية (نواتج)		
- العناصر غير العادية (أعباء)		
ناتج قبل الضريبة	41 364 507	43 890 376
ضرائب على النتائج وما يماثلها	- 11 377 760	- 12 470 480
الناتج الصافي للسنة المالية	29 986 747	31 419 896

الخصوم	ديسمبر 2017	ديسمبر 2016
البنك المركزي	340 355 168	
ديون تجاه الهيئات المالية	195 741 959	158 992 098
ديون تجاه الزبائن	1 673 844 881	1 834 455 739
ديون ممثلة بورقة مالية	14 245 846	16 428 533
الضرائب الجارية - خصوم	12 418 096	11 273 229
الضرائب المؤجلة - خصوم	535 633	536 812
خصوم أخرى	140 671 583	110 962 924
حسابات التسوية	79 065 313	104 668 088
مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	38 172 236	30 045 156
إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات		
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	92 063 068	102 041 054
ديون تابعة	14 000 000	194 000 000
رأس المال	41 600 000	41 600 000
علاوات مرتبطة برأس المال		
الاحتياطات	155 567 323	178 987 219
فارق التقييم	- 6 155 252	- 5 169 755
فارق إعادة التقييم	14 122 289	14 122 289
(+/-) ترحيل من جديد	5 703 139	5 703 139
(+/-) نتيجة السنة المالية	31 419 896	29 986 747
مجموع الخصوم	**2 828 633 272**	**2 843 371 178**

الأصول	ديسمبر 2017	ديسمبر 2016
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	298 863 421	305 734 845
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	250	238
أصول مالية جاهزة للبيع	265 053 415	788 082 331
سلفيات و حقوق على الهيئات المالية	277 338 267	166 797 057
سلفيات و حقوق على الزبائن	1 622 181 004	1 384 912 137
أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	194 043 819	14 043 819
الضرائب الحالية - الأصول	11 176286	10 929 186
الضرائب المؤجلة - الأصول	611 969	715 320
أصول أخرى	38 681 034	78 034 835
حسابات التسوية	75 010 175	49 986 094
اشتراكات في الفروع، المؤسسات المشتركة و الشركاء	23 741 477	22 813 283
عقارات استثمارية		
	611 969	715 320
الأصول الثابتة المادية	21 791 299	21 150 516
الأصول الثابتة غير المادية	140 856	171 517
فارق الحيازة		
اجمالي الأصول	**2 828 633 272**	**2 843 371 178**

الملحق رقم 02

الأصول	2018	2019
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	337 316 817	431 208 241
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	270	256
أصول مالية جاهزة للبيع	379 543 232	406 162 203
سلفيات و حقوق على الهيئات المالية	407 271 144	419 512 117
سلفيات و حقوق على الزبائن	1 806 662 078	2 044 508 426
أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	14 043 819	14 043 819
الضرائب الحالية - الأصول	10 145 906	12 854 579
الضرائب المؤجلة - الأصول	691 309	751 736
أصول أخرى	28 926 710	56 972 992
حسابات التسوية	51 160 554	55 562 832
اشتراكات في الفروع، المؤسسات المشتركة و الشركاء	23 761 261	27 620 374
عقارات استثمارية		
الأصول الثابتة المادية	22 680 606	22 698 704
الأصول الثابتة غير المادية	95 644	86 689
فارق الحيازة		-
اجمالي الأصول	**3 082 299 350**	**3 491 982 968**

الأصول	2018	2019
البنك المركزي	-	-
ديون تجاه الهيئات المالية	243 452 166	454 327 409
ديون تجاه الزبائن	1 982 925 888	2 103 524 686
ديون ممثلة بورقة مالية	18 685 076	22 641 228
الضرائب الجارية - خصوم	14 282 865	9 365 385
الضرائب المؤجلة - خصوم	537 377	537 603
خصوم أخرى	117 077 585	139 136 132
حسابات التسوية	70 894 144	103 619 975
مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	30 088 761	32 089 934
إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات		
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	108 112 786	119 836 510
ديون تابعة	208 002 425	207 485 319
رأس المال	150 000 000	150 000 000
علاوات مرتبطة برأس المال		
الاحتياطات	90 573 966	114 406 150
فارق التقييم	-7 991 301	(3 876 986)
فارق إعادة التقييم	14 122 289	14 122 289
(+/-) ترحيل من جديد	5 703 139	5 703 139
(+/-) نتيجة السنة المالية	35 832 184	19 064 195
مجموع الخصوم	**3 082 299 350**	**3 491 982 968**

الأصول	2018	2019
+ فوائد و نواتج مماثلة	138 968 599	139 568 406
- فوائد وأعباء مماثلة	-46 126 936	- 48 691 575
+ عمولات (نواتج)	2 111 057	2 153 578
- عمولات (اعباء)	-56 129	- 16 502
+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل	50	1
+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع	571 993	723 344
+ نواتج النشاطات الأخرى	236 307	339 396
- رسوم للأنشطة الأخرى		-
صافي الدخل المصرفي	**95 704 941**	**94 076 648**
- أعباء استغلال عامة	-20 548 066	- 21 756 434
- مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغيرالمادية	-1 556 861	- 1 529 067
الناتج الإجمالي للاستغلال	**73 600 014**	**70 791 147**
- مخصصات المؤونات، خسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد	-45 566 838	- 87 266 334
+ استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	22 003 097	44 844 566
ناتج الاستغلال	**50 036 273**	**28 369 379**
+/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى		
+ العناصر غير العادية (نواتج)		
- العناصر غير العادية (أعباء)		
ناتج قبل الضريبة	**50 036 273**	**28 369 379**
ضرائب على النتائج وما يماثلها	-14 204 089	- 9 305 185
الناتج الصافي للسنة المالية	**35 832 184**	**19 064 194**

الملحق رقم 03

الأصول	2021	2020
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	331 762 148	204 207 936
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	246	248
أصول مالية جاهزة للبيع	413 719 493	413 426 493
سلفيات و حقوق على الهيئات المالية	612 819 121	523 239 376
سلفيات و حقوق على الزبائن	**1 438 578 088**	**2 117 718 812**
أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	1510 752 060	14 043 820
الضرائب الحالية - الأصول	4 821 590	8 428 662
الضرائب المؤجلة- الأصول	1 523 706	1 008 872
أصول أخرى	66 935 395	47 818 018
حسابات التسوية	45 824 597	55 834 995
اشتراكات في الفروع، المؤسسات المشتركة و الشركاء	31 237 590	31 488 186
عقارات استثمارية	-	-
الأصول الثابتة المادية	23 209 792	22 961 112
الأصول الثابتة غير المادية	69 655	94 342
فارق الحيازة	-	-
اجمالي الأصول	**4 481 253 482**	**3 440 270 872**

الخصوم	2021	2020
البنك المركزي	761 489 186	50 000 000
ديون تجاه الهيئات المالية	700 002 151	564 645 009
ديون تجاه الزبائن	**2 022 287 511**	**1 901 513 860**
ديون ممثلة بورقة مالية	33 390 930	28 606 720
الضرائب الجارية - خصوم	17 047 559	5 357 323
الضرائب المؤجلة - خصوم	537 790	537 553
خصوم أخرى	132 959 651	109 956 773
حسابات التسوية	100 213 097	101 736 450
مؤونات لتغطية المخاطر و الاعباء	44 044 595	33 705 906
إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات		
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	82 106 618	117 796 216
ديون تابعة	206 684 712	205 672 488
رأس المال	150 000 000	150 000 000
علاوات مرتبطة برأس المال		
الاحتياطات	142 221 150	123 470 345
فارق التقييم	12 436 597	4 404 218
فارق إعادة التقييم	14 117 206	14 117 206
ترحيل من جديد	15 024 250	5 703 139
نتيجة السنة المالية	46 690 479	23 047 665
مجموع الخصوم	**4 481 253 482**	**3 440 270 872**

التعيين	2021	2020
+ فوائد و نواتج مماثلة	146 275 080	134 401 409
- فوائد وأعباء مماثلة	- 55 882 188	- 53 050 438
+ عمولات (نواتج)	2 373 492	2 241 709
- عمولات (اعباء)	- 56 268	- 25 690
+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل	- 2	- 1
+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع	1 523 098	1 794 246
+ نواتج النشاطات الأخرى	384 198	2 422 196
- رسوم للأنشطة الأخرى	-	-
صافي الدخل المصرفي	**94 617 409**	**87 782 431**
- أعباء استغلال عامة	- 22 778 789	- 20 202 860
- مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغيرالمادية	- 1 543 960	- 1 530 775
الناتج الإجمالي للاستغلال	**70 294 660**	**66 048 996**
- مخصصات المؤونات، خسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد	- 64 516 626	- 55 185 699
+ استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	52 166 817	17 284 504
ناتج الاستغلال	**57 944 651**	**28 147 801**
ضرائب على النتائج وما يماثلها	- 11 254 172	- 5 100 136
الناتج الصافي للسنة المالية	**46 690 479**	**23 047 665**